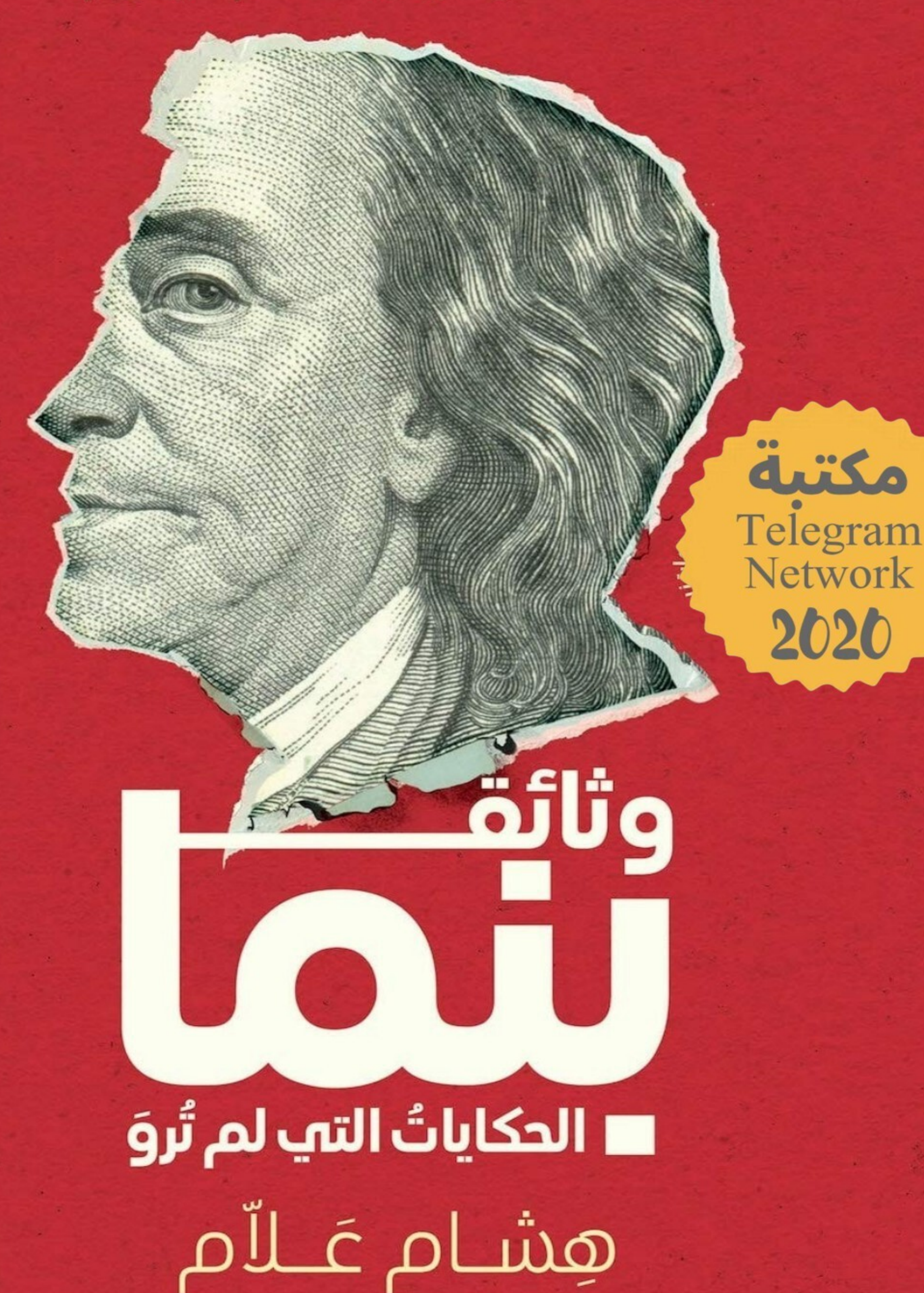
كيف أخفى ملوك وأثرياء العالم أموالهم ؟



وثائق بنما

الحكاياتُ التي لم تُروَ

هِشام عَلاّم


DISINTERESTED AND MERITORIOUS PUBLIC SERVICE
RENDERED BY A
UNITED STATES NEWSPAPER
DURING THE YEAR
1970
JOSEPH PULITZER MEDAL

التّحْقِيقُ العَالَمِيُّ الحَاصِلُ عَلَى جَائِزَة «بُولِيتْزَر» لِلصِّحَافَة

وَثَائِقُ بَنَمَا

«الحِكَايَاتُ الَّتِي لَمْ تُرْوَ»

هشام علام

إِهْدَاء

إِلَى جَدَّتِي.. سَيِّدَةِ الْحِكَايَاتِ الْغَائِبَة

إِلَى أَبِي.. قَارِئِي الْأَوَّل

إِلَى أُمِّي.. مِفْتَاحِ الْبَيْت

إِلَى زَوْجَتِي.. لِوَلَاكِ مَا بَنَيْتُ حَجَرًا

إلى السَّاعِدِ وَالْعَضُدِ.. «هانِي» و«أَحْمَد»

إلى «سَايِبَة» العَقْل، و«سِلِيم» الْفُؤَاد

«إِلَى هَؤُلاَءِ الْمُغَرِّدين خَارِجَ الْسِّرب، الْهَارِبين مِنَ القَفَص، المُحَلِّقين فَوْقَ سَقف المَدِينة».

المُحْتَوى

مُقَدِّمَة 1.

رسَالة مِنَ الصَّدِيقَيْن (أُويرمَايَر) 2.

العَمَليَّة بُرومِيثيُوس 3.

صِنَاعة السِّريَّة 4.

العَالَم الغَامِض لِلمُدِيرِين الوَهمِيِّين 1.

رجُل الظِّلّ.. علاء مبارك 5.

كَنْز «القذَّافِي» المَفْقُود 6.

الشَّركَات المَحْظُورة دَوْلِيًّا (سُورِيَّة - ابن الخَال - إيران - حِزْبُ اللّٰه) 2.

لبنَان فِي وَثَائِق بَنَمَا 7.

مُلُوك وأُمَرَاء الشَّرْق الأَوْسَط 3.

جَوَاسِيس وأجهزة الاستخبارات 8.
فَسَادُ الْفِيفَا 9.
البَحْثُ عَن الذَّهَب (خُوَاشِيم كُولُسْدُورْف) 10.
اللَّوْحَات المَسْرُوقة 11.
أيسْلَنْدَا.. العَاصِفَة الثَّانِيَة 12.
أصْدِقَاء «بُوتِين» الأَثْرِيَاء 13.
قَضِيَّةُ «مَاغْنِيتِسْكِي» 14.
الاخْتِيَال فِي الطَّلاق 15.

ثَروَة «عَلِييف» المُخْفَاة 4.

رسَالة خاصَّة من (نَافخ الصَّفَّارة) 16.

مُقدِّمَة

لم أكُن أتصوَّر حِين دُعِيتُ للانضمام لهذا التَّحْقِيق أنَّ النتائج ستكون بهذه الصورة. أمضيتُ لَيْلَتِي الأولَى أبحَث بنَهَمٍ عن كلِّ اسم يرد في خَاطِري، وللحق فإنَّهم لَمْ يخيبوا ظَنِّي أبدًا. كَانوا هناك حَيْثُ توقعتهم، سابقِين وحَالِيِّين، مُؤسِّسو دُول، ورؤساء، ووزراء، وأُمَرَاء، وأَمِيرات، ورِجَال أعْمَال، وأباطِرة المال من المحيط إلى الخليج. جَنَّات النَّعِيم الضَّرِيبِي تجْمَع ما فرَّقه الدَّهر وأفسدته السِّياسة. هُناك تجد نَجل «السَّادات»، ونَجل «مُبارك»، ونجل «هَيْكَل» جنبًا إلىَ جنب مع مُلوك وأمراء «آل سُعود»، و«آل ثاني»، حاشِية «القذَّافي» وأبناء خال «بشَّار».

أمَّا مصر فكَانَت قَوَائِم مَنْ يَلْجَأون إلىَ جَنَّات النَّعِيم الضَّرِيبِي مِنْ مُواطنيها ثَرِيَّة بحجم الفقر الضَّارب فيها: رُؤَساء أنْدِية رِيَاضيَّة، رجال أعْمَال، أصْحَاب قَنَوات تِلفزيونيَّة ودِينيَّة، عائِلات مَشَاهِير الأطِبَّاء، دِبلوماسيون، مُصنِّعو ووكلاء أغلى السيَّارات. وكلَّما أظهَرت الوَثَائِق اسمًا ووثَّقْتُ أنَّه أساء استِخدام نفوذه أو تربَّح مِن مَنْصِبه أو تهرَّب من دَفْع الضَّرائِب أو ارتكب مخالفة يُجَرِّمُها الْقَانُون، يكون ردّ الجِهَات المعنيَّة بالمُحَاسبة مُتطَابقًا مع المَثَل القَائِل: «أقُولُ لَهُ عمرًا، فَيَسْمَعه سعدًا، ويَكْتُبه حمدًا، ويَنْطِقه زيدًا».

> **وُرُود أسماء بعض الأشخاص في تلك القوائم، لا يعني أنَّهُم ارتكبوا بالضرورة فعلًا غَيْر قانوني، ولكن لأنَّهُم كَانَوا عُمَلاَء لشَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» التي تورطت في مساعدة آخرين، أفرادًا وشَرِكَات، في ارتكاب جرائم مَاليَّة وأخلاقية، فكان لابد من إيضاح ذلك، وإلقاء الضوء على أنشطتهم. وبدافع من الشَفَافِيَّة ومصارحة الجمهور بما وجدناه، وحرصًا على إنصاف أنشده وحياد أحرص عليه ما استطعت، اخترت أنْ أعرض أبرز تلك الاسماء، وما دامت السُّلُطَات لَمْ تفتح تحقيقًا، فلا اتهام ولا إدانة.**

اخترتُ في البداية أنْ تكون قِصَتِي الأوُلَي عن علاء مبارك، واستطعت أنْ أُحوِّلها إلى تحقيق تلفزيوني عُرض على شاشة قناة «النهار»، وبالكاد نَشرت تَحقيقًا ثانيا عن الفساد في الفيفا، ثم جاءت الموجة الثَّانية لوَثَائِق بَنَمَا التي قررنا أنْ تُركِّز على التنقيب عن المعادن والأحْجَار الثَمِينة والبترول داخل إفريقيا. كَانت قِصتي حينها حول إحدى شَرِكَات رجل الأعْمَال صلاح دياب، لوهلة تردَّدتُ في التعاطي مع القِصَّة، فالرجل لَمْ يَكُن مستثمرًا فحسب، بل مَالِك الصحيفة التي طَالَما عَمِلتُ بها، غَيْرَ أنَّ قراري في الأخير كَانَ النشر دون انحياز، واخترت أنْ أنشُر هذا التَّحْقِيق في وسيلة إعلامية اختبرت حيادَها ومِصداقيَّتها: «أصوات مِصريَّة».

في الساعات التالية للنشر كنتٌ معنيًا بالردّ، وإيضاح كلّ ما يخص التساؤلات المُثَارة في المنطقة العَرَبِيَّة، خَاصَّة وأنَّ الشركاء في تُونس الَّذِين انضموا في مرحلة لاحقة للتحقيق تعرضوا لهجمة شرسة سواء على موقعهم الإلكتروني أو مِن المُشكِّكين فيما ينشرون، فيما آثر آخَرُون السلامة وتجنَّبوا كلَّ مَا يَخُص دُول الخَلِيج؛ خَوفًا من عُقُوبَات تَطَالهم مِنْ السُلْطات في بِلادهم، وبين هَذا وذاك كَانَ ثَمَّة اختبار صعب لاَحَ في الأُفُق، صحيفة إسرائيلية نَشَرت تقريرًا تَزْعُم فيه أنَّ بين «وَثَائِق بَنَمَا» ما يُثْبِت أنَّ سلْمَان بن عبدالعزيز -مَلِك السعُودية- قام بتمويل الحَمْلَة الانْتِخَابِيَّة لِرئِيس الوزراء الإسرائِيلِي بِنيامِين نَتنْيَاهو. بَدَا التَقرير للوَهْلَة الأُولَى صَحِيحًا، حَتَّى إنّ وَسَائِل إِعْلَام أجنَبِيَّة كُبرى تَداوَلته بشكلٍ فوري وجرَى إبْرَازُه لعدَّة سَاعَات.

فِي الخَلفيَّة كَانَ المَشْهَد مُخْتَلِفًا، لو أنَّ ثَمَّة وَثِيقَة مثل هذه موجودة داخل قَوَاعِد البَيَانَات التي بحوزتنا، فمن المفترض أنني سأكون مطلعًا عليه مسبقًا، غَيْر أنَّ القصص المنشورة جرت مراجعتها مسبقًا قبل النشر، بيد أنَّ اتخاذ خطوة التشكيك والنفي كَانَت تحتاج إلى أنْ أقوم بمراجعة عِدَّة مئات من الوَثَائِق التي (من المحتمل) تَخُصُّ الملك سِلْمَان والشَّركَات المذكورة. استغرق قيامي بتلك الخطوة أكثر من 20 ساعة عمل مُتَّصِلة، ليكون بإمكَانِي أنْ أؤكد أنَّ الخبر غَيْر صحيح، فرَغم أنَّنَا كشفنا ونشرنا امتلاك ملك السعودية لشركَات «أوف شور» -سأروي تفاصيلها لاحقًا- إلا أنَّ هذا لا يعني التَجَنِّي على الأفراد، أو أنْ نَنْسِب للناس مَا لَم يَقُومُوا به، ولَو بالصَمْت على تلك الادِّعَاءَات.

كنَّا على يقين من أنَّ الطعن في مصداقية تقريرٍ واحد من تلك التي ننشرها، وثبوت صحة هذا الطعن، كفيل بنسف مصداقيتنا جميعًا، ليس نحن فَقَط كصحفيين مشاركين، وإنَّما مُؤسساتنا الإِعْلاَمِيَّة أيضًا، لذلك وضعنا المعايير الصارمة التي التزمنا بها حتَّى مساء الثَّالث من أَبْريل/ نَيْسَان 2016.

وبقدر المصاعب كَانَ التقدير، في مرحلة معيَّنة وضَعت هَدَفًا أمامي وهو التخصص في الصحافة الاستقصائِيَّة، لذلك عندما أُتيحت لي فرصة الْحُصُول على الزمالة من إحدى الصحف الأَمْريكِيَّة اخترت أنْ تكون واحدة من الصحف التي حصل مُحققُوها على جائزة «بوليتزر»، كَانَ ذلك عام 2008، وكَانَ الاختيار هو صحيفة «سِيَاتل تَايمز» في ولاية واشنطن.

بعد عامين وبينما كنت أستَعِد للحصول على دبلومة من إحدى الجامعات بالسويد، التقيت واحدًا من أهم صحافيي التَّحْقِيقات في أُورُوبَّا، والمرشح حينها لجائزة «بُوليتزر»: المخضرم «نيلز فونكز». كَانَ لقاء موجزه أنَّ الأشياء العصيَّة الآن، ستصبح يومًا واقعًا يفقد بريقه عند الوصول إليه، لتبحث بعدها عن شيء عصيٍّ تُطوِّعه.

بعد 6 سنَوَات التقينا ثانية، الصدفة وحدها دبّرت اللقاء في استوكهولم، تلك المرة كَانَ فونكز (العجوز) يحاضر في جماعةٍ من الصَّحفِيّين القادمين من دُوَل اسكندنافيا حول تحقيقاته، فيما كنت محاضراً في القاعة المجاورة.

منذ عشر سنَوَات كَانَ مُجَرَّد التفكير في الْحُصُول على جائزة «بوليتزر» يشبه المستحيل؛ إذ تُمنح الجائزة العريقة فَقَط للصحافيين الأمريكيين أو لمن ينشر أعْمَاله في صحيفة أمريكية، غَيْر أنَّها جاءت دون إلحاح، وتحققت دون استجداء، بعدما منحت جامعة كولومبيا الجائزة للفريق الكبير.. فريقنا الَّذِي قوامه 370 صحافياً من قارات العالم..

البوليتزر (العصيّة) باتت طوع اليد، فلنبحثْ إذن عن حُلم أبعد..

في الأخيرِ، لا يسعني إلاَّ أنْ أشكر كلَّ مَنْ مَدَّ يَدَه وساهم في خروج هذا العمل إلى النور، خاصَّة الزملاء (لمياء عبد الرازق، ومنى أبِو النصر، وإسراء محمد، والزِهراء جمعةِ، وهيثم صالح، ومحمود علي) الَّذِين عمِلوا على ترجمة التقارير والوثَائِق من عِدَّة لغات، وفحصها والتدقيقِ في محتواها لعدَّة أسابيع، وقد اخترت أنْ أضع في هذا الكتاب أبرزِ القصص من بين عشراتِ التَّحْقِيقاتِ التي نشرناها في الموجة الأولى من «وَثَائِق بنَمَا»، والتي حققت صدي عالمياً كبيراً، وحظِيَت باهتمام وَسَائِل الإعْلَام والمُؤَسَّسَات الدُوَلية التي تُعنى بمكافحة الفساد والتَهرُّب الضَّريبي.

هشام علام

القاهرة، أَبْريل/ نَيْسَان 2017

رسَالَة من الصديقين (أوبرماير)

أَوَّلُ ما فكرتُ فيه عند انتهائي من كتابي هذا هو أنْ أخصص مساحة لزميليَّ فريدريك أوبرماير وباستيان أوبرماير، الصحافيين في صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» الألمانية، اللذين تواصل معهما المصدر الَّذِي سَرّب لنا هذه البَيَانَات. طلبتُ منهما أنْ يكتُبا رسَالَة إلى القارئ العربي لأضيفه إلى هذا الكتاب ليكون توثيقًا لتجربتنا جميعًا في رحلتنا مع «وَثَائِق بَنَمَا» منذ كَانَت مجموعة ضخمة من الوَثَائِق، أمضينا شهورًا تائهين في فرزها وترتيبها، وحَتَّى أصبحت واحدة من أهَمِّ التَّحْقِيقات في تاريخ الصحافة العالمية، وعلامة فارقة في تاريخ العمل الجماعي بَيْن مُؤَسَّسَات إعْلاَمِيَّة وصحافيين يتحدثون لغات مختلفة، ويكتبون لقراء مختلفين، ونجحوا في النهاية في التغلب على حاجز اللغة، وفارق التوقيت، وترتيب الأولويات المتفاوتة، وترويض الرغبة في السبق لصالح المجموعة، وقبل هذا وذاك.. السرِّية المُطلقة طيلة ما يزيد على العام، فكَانَ هذا التَّحْقِيق هو الثمرة، وهذا الكتاب هو التلخيص البسيط لمجهودات ربما نحتاج إلى استرجاعها يومًا ما.

كان فريدريك وباستيان على الموعد دائمًا، وكتبا سويًا هذه الرِسَالَة التي رأيتُ أنْ أستهلَّ بها هذا الكتاب.

- **مرحبًا**

- **أنا «جون دو»..هل لك في بعض المعلومات؟ أنا مستعد أن أشاركها معك.**

في سَهْرَة شتويَّة منذ عِدَّة شهور، تواصل معي مصدر مجهول، مستخدمًا تلك الكلمات ليعرض علينا بعض المعلومات، لَمْ يكن لدينا القدرة على التكهن عن ماهية ما سيحدث لاحقًا، لا نحن، ولا ذاك المصدر أيضًا. الحال نفسه مع الشخصيات السِيَاسِيَّة الَّذِين ارتبطت أسماؤهم إلى الأبد بدفينة المعلومات التي أسميناها «وَثَائِق بَنَمَا».

بالعودة لهذه الليلة، بدا لنا وكَأنَّه شخص ما يحاول أنْ يسلّمنا بعض المعلومات، لكن ثَمَّة ملابسات عديدة جَعَلت من هذه القِصَّة استثنائِيَّة منذ اليوم الأول.

على سبيل المثال، كَانَ من الواضح أنَّ المصدر المتخفي خلف اسم «جون دو» يعيش حالة من الذعر من أنْ تؤدي هذه المعلومات إلى قتله في النِّهَايَة. كَانَ علينا توخي العديد من سبل التأمين، استحوذ الحديث عن مخاوف مصدرنا على أغلب محادثاتنا، لَمْ يكن كلانا (باستيان وفريدريك) معتادًا على منحها هذا الكم من الاهتمام في السابق.

لم نكن مُعتادين على مثل هذا الحجم من البَيانَات التي تحمل في طياتها العديد من القصص التي لا تُصدَّق. كُنَّا كُلَّما بحثنا عن كلمات مِفْتاحية في البيانَات نجد شيئًا مثيرًا للانتباه، قِصَّة جيدة، رئيس دَوْلة آخر، اسم كبير آخر، حالة نصب أخرى، خرق عقوبة أخرى، لقد كَانَ شيئًا لا يُصدَّق. لَمْ نثق في المادة لعدَّة أسابيع، كَانَت تبدو جيدة جدًا أكثر مما كنا نتصور، ورغم ذلك قمنا بمراجعتها واختبارها مرة تلو أخرى حَتَّى تأكدنا من صحتها كلية، في النِّهَايَة لَمْ يستطع «فلاديمير بوتين» نفسه أَنْ يطعن فيها، وأقرَّ بأن المعلومات الواردة فيها صحيحة.

بعد ذلك تأتي حقيقة أنَّ معظم القصص التي وجدناها كَانَت قصصًا عالمية، مُتَّصِلة بفضيحة ما في إفريقيا، الشَّرْق الأَوسَط أو أمريكا الجنوبية. كَانَ ذلك شيئًا جديدًا بالنسبة لنا، صحيح أنَّ «زود دويتشي تسايتونغ» هي أكبر صحيفة مطبوعة في ألمانيا، لكننا عادة ننشر قصصنا بلغتنا فَقَط، ولجمهورنا داخل نطاقنا الجغرافي، أمَّا هذه المرة فإنَّ معظم القصص لا علاقة لها ببلدنا، لَمْ يكن هذا يروق لرؤسائنا حقيقةً ولا لنا أيضًا؛ إذ إنَّ قُرَّاءنا أَلمَان، وفي نفس الوقت كَانَ مِنَ المُخْجل أَنْ نَتْرُك كلَّ هذه القِصَص التي وجدناها حول العالم غَيْرَ محكيَّة، وبالتالي قرَّرنَا مُشَارَكَة المعلومات مع الاتحاد الدُولي للصحَفِيين الاستقصائِيين (ICIJ)، والَّذِي قام بدوره بمشاركة ما أسْمَيْنَاه «وَثَائِق بَنَمَا» مع المُحقّقين حول العالم، كَانَت القِصَّة أكبر منَّا نحن الاثنين، وكَانَت كَمَا وصفتها زَميلتي الأرجنتينيّة «مارينا والكر» نَائِب رئيس الاتحاد الدُولي «قِصَّة مُهِمَّة جِدًا لأي مؤسسة إعلامية، وأكبر من أن تتعامل معها وسيلة إعلامية واحدة».

الأمر الَّذِي بدا لنا مزعجًا في البداية، وهو أنَّ الموضوع متعلق بالعالم أكثر من ألمانيا، تحول ليصبح أروع جانبًا في هذا التَّحْقِيق، فقد قابلنا العديد من الزملاء الممتازين الشجعان في العالم كله، وأصبح الكثير منهم أصدقاءنا.

بدأ التعاون فور أنْ أجرينا أَوَّل اتصال مع «جيرارد رايلي» رئيس الاتحاد الدُوَلي للصحافيين الاستقصائيين، أخبرناه بأنَّ لدينا شيئًا لنشاركه، وأطلعناه على التفاصيل، أتى «جيرارد» إلى ميونخ، وبصحبته فريق المعلومات خاصته، وبنِّهَايَة يونيو/ حزيران 2015 عقدنا أَوَّل اجتماع لنا في واشنطن، حَيْثُ شرحنا ما لدينا بإطلالة على البيت الأبيض. وفي سبتمبر استضفنا اجتماعًا كبيرًا في ميونخ، ودشّنّا غرفة أخبار افتراضية على موقع عالي التأمين مشابه لـ«فيسبوك»، بحَيْثُ تمكّن الجميع من نشر ومشاركة كلِّ جديد يعثرون عليه، وبسبب اختلاف المناطق الزمنية المشاركة كَانَ موقع البحث نشطًا على مدار 24 ساعة يوميًا لعدَّة شهور.

استمر العمل كذلك حَتَّى نشر جميع الصَّحفِيّين المشاركين معنا تحقيقاتهم في جميع أرجاء المعمورة بصورتها النهائِيَّة، من بينهم روسيا، إيطاليا، جنوب إفريقيا، أستراليا، الهند، باكستان، اليابان، وبالطبع الشَّرْق الأَوسَط.

كَانَت أمريكا الجنوبية في قلب تحقيقنا، كَانَ معنا العديد من المحققين الرائعين من تلك المنطقة، على سبيل المثال: بيرو، إكوادور، البرازيل، الأرجنتين، تشيلي، أوروغواي، المكسيك، وحَتَّى من بَنَمَا، ربما كَانَ على عَاتِقِهِم أصْعَب المهَام ضِمن فريقنا؛ إذ كَانَ الضغط الواقع عليهم كبيرًا، وبعد النشر اضْطُرَّ بعض الصَّحافِيِّين لارتداء قميص واقٍ من الرصاص، والعمل من أماكن بعيدًا عن الأعين، حَتَّى إنَّ بعضهم فَقَدَ وظيفته بعد النشر، وما يدعو للحُزن أنَّهم لَمْ يكونوا الزملاء الوحيدين الَّذِين تلقوا تهديدات بعد نشر مقالاتهم عن وَثَائِق بَنَما، الموقف في روسيا، تركيا وبعض البلاد الأخرى كَانَ مشابهًا، لكن لَمْ يكن العنف والتهديد هما فَقَط تبعات هذا التَّحْقِيق، إذ وجدنا تفاعلًا من رئيس الوِلَايَات الْمُتَّحِدَة الأسبق «باراك أوباما»، والرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، وإنْ اختلفت رُدُود فِعلَيهِما.

رأينا موجة من القوانين الجديدة تخرج للنُّور، وانتفض العالم للقضاء على جنَّات النَّعيم الضريبي، ربما للمرة الأولى. رأينا كذلك مظاهرات حاشدة مثلت رد فعل شعبيًا للتحقيق فور النشر في أَبْرِيل/ نَيْسَان 2016، خرجت تلك المظاهرات في عدد من البلدان من بينها الأرجنتين (حَيْثُ تورطت رئيستها)، وفي باكستان (حَيْثُ ظهر أبناء رئيس الوزراء نواز شريف على السطح)، وفي بريطانيا (حَيْثُ برز والد رئيس الوزراء الأسبق ديفيد كاميرون)، وكذلك في مالطا وطبعًا في أيسلندا.

استقال عقب الموجة الأولى العديد من المَسْؤُولين المُتَوَرِّطين في أيسلندا وإسبانيا وهولندا وبلدان أخرى. وفُتِحَت تحقيقات جادَّة في الوِلَايَات المُتَحِدة وألمَانيا وفِنْزويلا والدِّنْمَارك وأُسْتراليا وحَتَّى في بَنَما.

لو أن شخصًا ما أخبرنا قبل أنْ نَتلقى ذاك الاتصال من «جُون دُو» بأنَّ مجموعة من الصحافيين سوف يفعلون كلَّ هذا يومًا ما، كنَّا بالتَّأكيد سنسخر منه، كَانَ ذلكَ ضربًا من المستحيل.. لكنَّه تحقق.

كَانَ هذا الحدث نعمة عظيمة، ليس فَقَط للصحافيين المشاركين في التَّحْقِيق، ولكن للشعوب أيضًا، الآن صرنا نعرف كيف يُخفي الحكام المستبدون أموَالهم، رؤساء لا يزالون في السلطة، رؤساء حكومات، عصابات المخدرات، مُمَوِّلي الإرْهَاب، تجار الأسلحة، المُتَهَرِّبين من الضَّرَائِب والمجرمين الآخرين، كُلّ هؤلاء الَّذِين اتفقوا على إخفاء ثرواتهم في جنَّات النَّعِيم الضَّريبي، مستغلين غطاء السرِّية الَّذِي توفره شركات «الأوف شور» لطمس جرائمهم، كُلّ مخالفات هؤلاء صارت الآن تحت تصرّف الشعوب.

لا بد من وضع حد لجميع المعاملات غَيْر الْقَانُونية، والفرصة الآن سانحة لسنِّ قوانين أفضل ضد الجرائم المَاليَّة وتطبيقها دون تلكؤ.

وبالرغم من أنَّ هناك عشرات الأسماء من منطقة الخليج والدُّوَل العَرَبِيَّة ظهرت في «وَثَائِق بَنَمَا»، كما سيتضح لكم في هذا الكتاب، فمن الغريب أنَّنا لَمْ نسمع عن أي تحقيق في هذه المنطقة حَتَّى الآن.

فريدريك أوبرماير وباستيان أوبرماير

مِيُونِخ، مَارس/ آَذَار 2017

العَمَليَّة بروميثيوس

في أُغُسْطُس/ آب 2014 جاءتني رسَالَة مقتضَبة من «مارينا والكر» نائب رئيس الاتحاد الدُوَلي للصحافيين الاستقصائيين تدعوني لإجراء اتصال «آمن» عبر أحد تطبيقات التشفير التي تخفي هوية طرفي الاتصال وتبقيهم في مأمن بعيدًا عن أي جهة تُحاول تعقبهم.

القِصَّة التي روتها كَانَت لتُثير لُعاب أي صحافي، تقول «مارينا»:

«توصلنا إلى عددٍ هائلٍ من الوَثَائِق والحسابات البَنْكِيَّة السريّة لتُجار الألماس والمخدرات وبعض الشخصيات المعروفة التي تَغْسِل أَمْوَالها في جَنَّات النَّعِيم الضَّرِيبي (المَلَاذَات الآمِنَة)، ونُريدك أنْ تنضم إلينا، لديك بعض الوقت لاتخاذ قرارك، وعند ذلك سوف نُطلعك على بقية التفاصيل».

كَانَت تلك هي ركلة البداية فيما عُرِف لاحقًا باسم «التَسْريبَات السُويسْرّية» لبنك «HSBC» أو «سويس ليكس».

امتلاك مجموعة من الصَّحفِيِّين لهذه الوَثَائِق شديدة السرِّية، اضطرّنا للبحث عن طرق أكثر أمانًا وتعقيدًا للتواصل فيما بيننا ونقل وتبادل المعلومات، ويزداد الأمر صعوبة بعد أنْ عرفنا أنَّ أجهزة استخبارات عديدة تسعى خلف تلك المعلومات، من بينها الاستخبارات الألمانية والأمْريكيَّة والإسرائيليَّة.

كَانَت ردود الفعل تتوالى بعد نشر تلك التَّحْقِيقات في منتصف فبراير/ شباط 2015 في أكثر من 70 دُولَة، بطبيعة الحال فإنَّ الاستجابة الرَّسميَّة في أغلب الدُوَل العَرَبِيَّة التي كشفنا عن امتلاك حكامها ومَسؤُولين بارزين فيها أرصدة بَنْكِيَّة سرِّية بها ملايين الدُولاَرات، كَانَت مخيبة للتوقعات، حتّى إنَّ الحكومة المِصْرِيَّة التي كَانَت في مرحلة التفاوض مع الحُكُومَات الأوروبية من أجل استعادة جزء يسير من الأصُول المنهوبة قررت أنْ ترتاد طريق التسويات، ليعيد بعض المُتَورِّطين في قضايا فساد واستغلال نفوذ جزءًا من أموالهم المعلنة مقابل أنْ تُسقِط الدَّوْلَة التُهَم المُوَجَهَة إليّهم، ويعودوا إلى بلادهم ليواصلوا مسيرتهم كَأنّ شيئًا لَمْ يكن.

حلّ يوليو/ تموز 2015 هادئًا بعض الشيء، كنتُ حينها في عطلة صيفية بجنوب سَيْنَاء، تلقيت آنذاك رسَالَة مُشابهة للأولى، ولكن هذه المرة من صديق أمريكي يُدعى «ويل فيتزغيبون»، لَمْ تحمل الرسَالَة أية تفاصيل كما هو معتاد، فَقَط بضع كلمات توحي بأنَّ أمرًا ما يحدث ويجب ألاَّ يفوتني.

قال «ويل» الَّذِي كَانَ حينها مَسْؤُولًا عن التنسيق بَيْن الصَّحفِيِّين في منطقة الشَّرْق الأوسط وإفريقيا: «نحن الآن بصدد تحقيق آخر كبير ومثير، يتعين علينا ترتيب اتصال آمن».

بالفعل، في منتصف يوم الأربعاء الثَّاني والعشرين من يوليو/ تموز، وفي الثامنة صباحًا بتوقيت واشنطن، كَانَ يجري إطلاع المجموعة الأولى على كُلّ تفاصيل التَّحْقِيق: «بحوزتنا الآن مستندات وعقود بيع وتَأْسِيس شَركَات (أوف شور) منتشرة في جميع أنحاء العالم، يصعب حصرها في الوقت الراهن، ستكون تحت تصرفكم وفق بروتوكول آمن وغطاء من السرِّية، على أنْ يَتِمَّ إضافة المزيد منها بشَكلٍ تدريجي بعد مراجعتها وإجراء بعض الاختبارات الخَاصَّة بالتوثيق والتدقيق في محتواها».. مع التأكيد: «لا تتخذ أي خُطُوات أو تتصل بأي شخص، كُلّ ما عليك هو البحث عن الأسماء والشخصيات واختيار قصصك المحتملة».

المُهِمَّة المنوطة بنا آنذاك هي نبش أطنان من المستندات والأوْرَاق والمُرَاسَلات المكتوبة بعدَّة لغات ما بَيْن الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والبرتغالية والسُويسْرّية، بلغت في نِهَايَة الأمر إلى 11.5 مليون وَثِيقَة.

كنا كجماعة صيادين تَعلَّموا مرارًا استدراج الأرانب من جحورها في البراري وتَعَقُّبها حَتَّى تسقط تحت أيديهم، غَيْر أنَّ التجربة كشفت غَيْر ذلك، كَانَت الشَّرِكَات السرِّية المملوكة للشيوخ والأمراء والملوك أحيانًا في دُوَل الخليج العَرَبِيّ تتكشف أمامنا تلقائيًا واحدة تلو أخرى. عندما جمعت أسماء أفراد العائِلَة الحاكمة في السعودية الواردة في كشوف سجلات بنك «HSBC» في جنيف وشَرِكَات «الأوف شور» التي يملكونها في «وَثَائِق بَنَمَا» وجدت أنَّ عددهم تجاوز التسعين بقليل، على رأسهم الملك سلمان، وشقيقه الراحل عبدالله، ونجل الملك فهد.

أكثر ما أرَّقني حينها هو إمكَانِيَّة نشر هذا الكشف في المنطقة العَرَبِيَّة، عندما كنت أنشر تحقيقات «التَسْرِيبات السُويسْرِيّة» عام 2013، وكشفنا خلالها عن امتلاك ملوك المغرب والأردن وسلطنة عمان وأمراء الكويت والإمارات والسعودية لأرصدة كبيرة داخل البنك السُويِسْريّ، واجهت ضغوطًا لعدم نشر ما يخص الكويت والإمارات والسعودية على وجّه التحديد داخل مصر، الحجة كَانَت أنَّ الدُوَل الثلاث تُقدّم معونات ومنحًا بالمليارات للحكومة المِصْرَيَّة آنذاك، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ نشر أي منها في الصحافة المِصْرَيَّة ربما يسبب توترًا في العلاقات بَيْن تلك البلدان ومصر.

لدينا هنا قاعدة صحفية نستند إليها: «لا توجد قِصَّة تستحق أنْ تُغامر بحياتك أو بأمنك الشخصي من أجلها»، أؤمن إلى حد كبير بهذه القاعدة، وفي نفس الوقت لا يمكنني التخلي عن تلك القِصَّة بسهولة، اتفقنا ساعتها أنْ أُمُدَّ زملائي في الفريق الكبير للاتحاد الدُوَلي بكل المعلومات التي جمعتها، على أنْ يَتمّ نشرها لاحقًا في مطبوعات أجنبية.

بمرور الوقت تتكشف الأسماء أكثر داخل وَثَائِق بَنَمَا، رئيس دَوْلَة الإمارات، أمراء بارزون، شيوخ الكويت، رئيس برلمانها السابق، الأسرة الحاكمة في قطر، أقرباء بشار الأسد، رؤساء حكومات ووزراء سابقون في العراق والأردن، أبناء حكام مصر، أصدقاؤهم، أصهارهم، كبار رجَال الأَعْمَال الّذِين يحتلون مراتب متقدمة سنويًا في تقديرات مجلة «فوربس»، رؤساء شَرِكَات هواتف محمولة، مُلاك مُؤَسَّسَات إعلامية، رؤساء أندية رياضية، رجَال دين... تلك القوائم كفيلة بأن تجعلك ممنوعًا «كَرهًا» من دخول أغلب الدُوَل العَرَبِيَّة، وتمنعك كذلك أنْ تُطلّ برأسِك مِن شُرفَة بيتك مَا لَمْ تكن خُطْوَاتك محسوبة بدقة.

يقترب أُغُسْطُس/ آب من نهايته، أتَلَقّي رسَالَة مُشفّرة لاجتماع عاجل في مِيُونخ في غُضُون أسبوعين؛ للتنسيق لتلك العَمَلِيّة التي اختير لها اسم «بروميثيوس».

تصف الأساطير اليونانية «بروميثيوس»، أحد حكماء التايتن، ببُعد النظر والقدرة على التنبؤ بالمستقبل. اختاره «جوبيتر» مُستشارًا له، وبمرور الزمن نشب خلاف بينهما بسبب البشر، كَانَوا مخلوقات ضعيفة، وكَانَ عليهم أنْ يحاربوا

ضد تغَيَّرات الطقس في الوقت الّذِي تحِيطٍ بهم الوحوش الضارية، وبدا أنّ الجنس البشري سيهلك سريعاً مَا لم يتلقَّ دَعْمًا من الآلهة.

رفض «جوبيتر» أنْ يمنح البشر النار، فكَانَ الفراق بينه وبين «بروميثيوس» الّذِي ترك جبال الأوليمب، وقرّر العيش وسط البشر، قَدَّم لهم النار هدية، علّمهم استخدامها في صناعة الأسلحة، والأدوات المناسبة لكل المهن ومحاربة أعدائهم.

بفضل مُروءة «بروميثيوس» وتحمُّله لعقاب «جوبيتر» القاسي، عرف البشر الحضارة، وتمكنوا من ترويض الحيوانات، وتقدموا في الصناعة والزراعة.

إخفاء هذا الاجتماع عن الأعين أمر ليس سهلًا، تكفَّلت الصحيفة الألمانية والاتحاد الدُوَلِي بإيجاد الغطاء المناسب، فيما تولى الصَّحفِيّون المشاركون بقية المَسْؤُولية بشكلٍ فردي، اتفقنا عليه مسبقًا.

القطار المنطلق من مطار ميونخ إلى حي «داج ليفينج» قطع المسافة في نصف ساعة تقريبًا، في محطة الوصول التقيت صديقة من سراييفو، لَمْ تكن شاركت معنا في تحقيق «التسْرِيبَات السُويسْرِيّة»، كَانَ كُلّ منا قادرًا على تخمين سبب وجود الآخر في هذا المكان وهذا التوقيت بالتحديد، كلانا يعرف أنَّها ليست صدفة، كثيرًا ما التقينا في مؤتمرات للصحافة الاستقصائِيَّة ما بين النرويج والسويد وسُويسْرا والبرازيل وأوكرانيا، لكن لا يوجد ما يبرر هذا التواجد الآن سوى أنَّها «مهمَّة صحفية ما»، كلٌّ منا كَانَ يتحاشى التطرق لأسباب الزيارة، وكلٌ منا أيضًا يتفهم ذلك، كَانَ ثَمَّة صمت اختياري التزمنا به حَتَّى وصل كُلّ منا إلى وجْهته.

في صبيحة اليوم التالي الثلاثاء الثامن من سبتمبر/ أيلول 2015 كُنَّا هناك، مائة صحافي تَمَّ اختيارهم بعناية فائقة، يلتقون في قاعة اجتماعات بالطابق السادس والعشرين، هم رؤساء المجموعات الصّحفِيّة التي ستشارك في هذا التَّحْقِيق، لديهم جميعًا دراية عالية بتقنيات تَعَقُّب غَسْل الأموال والجرائم المَالِيَّة المُنَظَّمة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتخفي عن أعين المتلصصين إلكترونيا، والتعامل مع قَوَاعِد البَيَانَات الخَاصَّة بالمُؤَسَّسَات المَالِيَّة. بعد يومين سوف يعودون إلى أوطانهم ليشكِّل كُلّ منهم فريقه الخاص، أو يعمل منفردًا كما هو الحال معي.

كَانَت ميونخ هي الخيار الأَمْثَل، الطقس في عاصمة إقليم بافاريا في هذا التوقيت يزرع في النفس غموضًا إضافيًا يليق بالحدث، السماء تزدحم بغيوم تأتي من قبالة جبال الألب، تسمح على استحياء للشمس أنْ تتسلل من النوافذ، رياح «الفون» الدافئة لَمْ تُفلح هذه المرة في كبح الصقيع ولو لساعات قليلة، درجة الحرارة في الخارج تقترب من الصفر، وفي الداخل يجري الإعداد لأكبر تحقيق في تاريخ الصحافة في العالم.

ها نحن الآن مجتمعون داخل المبنى الشاهق للصحيفة الألمانية، بيننا رئيسة تحرير «الغارديان» كاثرين فينر تقود فريقًا من المحققين، ورئيس تحرير «زود دويتشي تسايتونغ»، وفريق عمل «بِي بِي سِي»، وتِليفزيون «آيه بي سِي» الأسترالي، وتليفزيون «إس فِي تِي» السويدي، وصحيفتي «لُومُوند» و«لُوسوار» الفرنسيتين، و«آفتِن بُوستِن» النرويجية، وممثلو كبرى المؤَسَّسات الصَّحفِيّة في سُويسْرا، وإسبانيا، وإيطاليا، وأورِوغواي، والمكسيك، والصين، والهند، واليابان، وجنوب إفريقيا، ومن الشَّرْق الأَوسط كنت أنا وصديقي السُوريّ حمود المحمود.

أمَّا لمعرفة كيفية اختيار الصَّحفِيّين والبلدان المشاركة في التَّحْقِيق[1] فسوف أُحِيلك إلى «ويل فيتزغيبون»، المَسْؤُول عن التنسيق والاتصال مع محرري الشَّرْق الأَوسَط وإفريقيا داخل الاتحاد الدُوَلي للصحافيين الاستقصائيين:

«في كُلّ مشروع جديد نسعى إلى إيجاد توازن في التعاون مع الصَّحفِيّين ذوي الخبرة والموثوق بهم، والَّذِين عملنا معهم من قِبل، ولديهم مهارات تتناسب مع احتياجات التَّحْقِيق، كما نسعى كذلك للتعاون مع صحَفِيين من البلدان التي لَمْ يسبق لها التعاون معنا».

«لم نكن نضم فَقَط الصَّحفِيّين المتميزين مِهْنِيًّا، ولكنْ أخلاَقيًّا أيضًا»، يقول «فيتزغيبون»: «لعل أهم سمات الاختيار في مشروع «وَثَائِق بَنَمَا» هو أنْ يكون للصحافيين المشاركين معنا الرغبة في مشاركة وتبادل كُلّ ما يعثرون عليه داخل قَوَاعِد البَيَانَات، ربما كَانَ ذلك السبب في جَعَله أكبر تعاون صحفي عابر للحدود في التاريخ».

ثَمَّة أهمية أخرى للقاء ميونخ بِحَسْب «فيتزغيبون»: «عندما تعمل على مشروع في غاية السرِّية طيلة ما يزيد على العام، وتكون غَيْر قادر على إطلاع أي شخص أو مؤسسة بماهية عملك، فإنَّ التواصل مع أصدقائك الَّذِين يعملون معك على نفس المشروع سيكون مريحًا لك ولهم، فَقَط هؤلاء الأشخاص الَّذِين تستطيع أنْ تناقش معهم بأريحية جميع التفاصيل دون خوف».

بدأ الاجتماع التحضيري برواية القِصَّة التي جئنا كصحافيين من كُلّ أنحاء العالم إلى ميونخ كي نعرفها ونطلع على تفاصيلها، ومِنْ ثَمَّ نواصل العمل فيها. لا يُمكِنْ إغفال هذه الأسئلة، كيف وصل هذا الكم الهائل من الوَثَائِق إلى صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ»؟ كيف يمكننا التوثق من صحة ما جاء فيها؟ ما احتمَاليَّة أنْ تكون مدسوسة علينا للتشكيك في مصداقيتنا؟ الأسماء التي وضعناها على الطاولة بعد بحث سريع لعدَّة أسابيع كفيلة بإشعال ثورات وإقالة حكام والتنكيل بمشاهير السينما والرياضة.

يتصدر صالة الاجتماعات «باستيان أوبرماير» و«فريدريك أوبرماير»، ليسا شقيقين، ولكنّ ما يجمعهما أكبر بكثير من رابطة الدم، اعتدنا أنْ نداعبهما بـ«الإخوة

أوبرماير».

يروي «باستيان» القِصَّة: «في بداية 2015 تلقيت رسَالَة على هاتفي المحمول من شخص مجهول سمى نفسه «جون دو»، اسم يشيع استخدامه في الولاَيات الْمتَّحِدَة وكندا من قبل الأشخاص الَّذِين يتعَمَّدون إخفاء هُويَّاتهم، وأحيانًا تقيد المستشفيات ضحاياها الَّذِين لا يُستدل علي هُويَّاتهم في سجلاتها بهذا الاسم، عرض هذا الشخص مشاركة بعض البَيَانَات معي، لَمْ أمانع طبعًا، وإن كنت أتشكك كما جرت العادة في نواياه».

«قبل أنْ أغوص في تفاصيل ما بحوزته، أراد هذا الشخص أنْ يؤكد لي أمرين، الأَوَّل أنَّ تلك البَيَانَات في غاية السريَّة والخطورة، ولا شك أنَّ حياته معرضة للخطر إذا ما تَمَّ التعرف علي هويته، الأمر الثَّاني أنَّه قضى أسابيع طويلة يدرس كيفية التعامل مع بَيَانَات بتلك الخطورة، لذلك سوف يكون التواصل بيننا فَقَط من خلال قنوات آمنة ومشفَّرة».

يصعب جِدًا على صحافي يدفعه دائمًا الفضول نحو الحقيقة، والنبش عن المطموس عمدًا أو سهوًا، أنْ يتجاهل رسَالَة بتلك الصيغة، كثيرًا ما نتَلَقّى رسائل مشابهة في غرف الأخبار حول العالم، لكن من يملك القدرة على إغفال إخبارية كهذه، لَمْ يكن «باستيان» أو أي منَّا يتصور حينها أنَّ «جون دو» سوف يُلقي تحت أقدامنا بأدلَّة إدانة استطاعت أن تُطيح برؤساء وزراء، وتجبر آخرين على قضاء ساعات قاسية يحاولون تبرير مَصادِر أَمْوالهم للسُّلْطات وللجمهور.

لم يطلب هذا المصدر أي أَمْوَال لقاء تَقْديم هذه المعلومات، لَمْ يتدخل كذلك في فرض قصصٍ بعينها، ترك لنا الأمر برمته، في غُضُون أيام تَلَقَّى «باستيان» الدفعة الأولى، كَانَت عِبارَة عنْ عدد ضخم من ملفَّات «PDF» تَضُمّ أوراق تَأْسِيس شَرِكَات وعقودِ بيع ومعلومات تفصيلية عن تلك الشَّرِكَات، بدأ «باستيان» أولًا في تحليل هذه الوَثَائِق واحدة بواحدة، بدأت الخيوط تتكشف حينها، هذه الحزمة من الوَثَائِق تتعلق بالأرجنتين، النائب العام هناك لديه شكوك حول تورط مجموعة من رجال الأَعْمَال في مساعدة رئيسة الأرجنتين «كريستينا كيرشنر» وزوجها «نيستور» في تهريب 65 مليون دُولاَر إلى خارج البلاد.

جرت تلك العَمَلِيَّة بشَكلٍ بالغ التعقيد ومن خلال 123 شَرِكَة وَرقِيَّة [2] أُسست جميعها في ولاية نيفادا إحدى «المَلاَذَات الآمِنَة» بالولاَيَات الْمتَّحِدَة، بواسطة شَرِكَة بنمية للمساعدات الْقَانُونية اسمها «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

يروي «باستيان»: «كَانَت كُلّ الوَثَائِق تنتهي بي إلى الشَّرِكَة الْبَنَمِيَّة ذاتها، هي عامل مشترك في كُلّ شيء، بدا أنَّها هي مِفْتاح اللُّغز، الأوْرَاق التي تلقيتها جميعًا كَانَت سليمة مائة بالمائة».

لا يعني هذا أنّ كُلّ عُمَلاَء تلك الشّركَة مُتَوَرِّطون في أفعال غَيْر قانونية، البحث الظاهري حول تلك الشَّركَة يشير إلى علاقات مزعومة بيْن «مُوساك فُونْسِيكَا» وبين الرئيس الليبي معمر القَذَّافِي، والسوريّ بشار الأسد، والزيمبابوي «روبرت موغابي»، وادّعاءات حول مساعدتها إياهم في إخفاء وتهريب ملايين الدُولاَرات، ومساعدة آخرين في تَأْسِيس شَرِكَات «أوف شور» بشَكلٍ قانوني استغلوها هم في غَسْل أَمْوَال تحصلوا عليها من الاتجار في البشر والألماس ونهب ثروات بلدانهم، غَيْر أنَّنا في عملنا الاستقصائي لا نستند أبداً إلى ادّعاءات، فكَانَ المبدأ الَّذِي تعاملنا به أنَّ الكل مُشتبه به حَتَّى يثبت العكس، والكل بريء ما لم نملك دليل إدانة دامغ نقدّمه للسُّلُطَات، أمَّا حق التصرف واتخاذ رد فعل رسمي، فهي مسؤُولية البرلمانات التي تحاسب، والرأي العام الَّذِي يدافع عن حقه، والحُكُومَات التي تعاقب الجناة أو تغضّ النظر.

عاد «جون دو» ليُقدِّم الدفعة الثَّانية، كَانَت مثيرة أيضًا، وجود شخصيات بارزة في روسيا وألمانيا يعني أنَّ الدائرة تتسع أكثر، لكن ثَمَّة اسم كَانَ بداية خيط رائع لقِصَّة استثنائِيَّة، في نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2013 جرى إيداع ما يزيد على 375 أوقية من الذهب ما قيمته 480 مليون دُولاَر في أحد فروع بنك «سوسيتيه جنرال» الفرنسي بجُزُر البهاما، تعود مِلْكِيَّة هذا الحساب لشخص يُدعى «هانس خواشيم كولسدورف»، ليست هذه هي القِصَّة، فالرجل الألماني ذو السبعة والخمسين عاماً شغل لعدَّة عقود مناصب قِيَادِيَّة داخل شركَة «سيمنز»، وهو ما جعَله متهماً في وقت سابق بإدارة عدد من الصَنَادِيق المشبوهة لشركَات محلية في أمريكا اللاتينية تابعة لشركَة «سيمنز» في الفترة ما بين 2007 و2008، أثناء مثوله للتحقيق في ميونخ اعترف «كولسدورف» بإدارة تلك الصنَادِيق، إلا أنَّه لَمْ تَتمّ إدانته لعدم ثبوت تقديمه رَشَاوَى، ومِنْ ثَمَّ أغلقت السُّلُطَات الألمانية التَّحْقِيقات، وانتهت القَضِيَّة في 2012 بتغريمه 40 ألف يورو.

كَانَ السؤال المُلِحُّ هو كيف تحصّل «كولسدورف» على هذه الأَمْوَال؟ ومن الَّذِي قام بإيداع تلك الثَّرْوَة الضخمة في حسابه؟ ولأجل ماذا؟ لتتضح الصورة أكثر، علينا أنْ نعرف أنَّ المئات من المُدِيرين التنفيذيين لشرَكَة «سيمنز» خضعوا للتحقيق لعدَّة سنَوَات في ألمانيا بعدما ثبت امتلاكهم شبكة عنقودية بالغة السرِّية من الحسابات البَنْكِيَّة حول العالم يستخدمونها في تقديم رَشَاوَى لسياسيين وأشخاص نافذين ومُستثْمِرين، كَانَت فضيحة مدوية اعتبرت آنذاك أكبر عَمَلِيَّة لتقديم الرَشَاوَى في ألمانيا، الإطاحة بالعشرات من كبار المسؤُولين في «سيمنز» لَمْ تُطفئ النار التي ظلت مُتقدة تحت الرماد، قِصَّة «كولسدورف» سوف أرويها لاحقاً.

في حزمة الملفّات التي تخص روسيا، ظهرت عِدَّة شَرِكَات وَرقِيَّة، ترجع مِلْكِيَّة أغلبها إلى «سيرغي رولدغين»، عازف تشيلو روسي، وصديق مقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

الأوْرَاق التي تخص «رولدغين» كَانَت عِبَارَة عَنْ عقود واتفاقيات لامتلاك أسهم تتراوح قيمتها ما بَيْن 8 ملايين دُولَار وحَتَّى 200 مليون دُولَار، ثم ظهرت وَثِيقَة أخرى تُشِير إلى أنَّنا بصدد قِصَّة قوية، أحَد التعاملات السرِّية التي أجراها صديق «بوتين» من خلال شَرِكَات مُسَجَّلة في الخارج بلغت قيمته 850 مليون دُولَار أمريكي، إجراء تَعَاقُدات غَيْر معلنة بتلك الطريقة، ومن خلال شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أمر أثار شكوك كثيرة لدينا، ليس فَقَط تجاه «سيرغي رولدغين»، وإنما تجاه «بوتين» نفسه.

ظل المصدر السري «جون دو» يتواصل مع «باستيان» لعدَّة أشهر، كَانَت الملفّات التي يُقدِّمها لنا أكبر بكثير مما نتخيل. بِحَسَب «باستيان»، طلب «جون دو» أنْ تنشر هذه الملفّات في مُؤَسَّسَات صحافية كبرى في أمريكا وبريطانيا، وسمى تحديداً صحيفة «نيويورك تايمز»، لَمْ تكن قد انضمّت حينها إلى الاتحاد الدُوَلي للصحافيين الاستقصائيين، في بداية تكوين الاتحاد دُعيت الصحيفة الأمْريكيَّة إلى الانضمام، وبحساباتها الخَاصَّة، رفض القائمون عليها هذا العرض، أذكر أنَّ الرسَالَة التي أرسلوها كَانَ مضمونها: «إذا كَانَ لديكم تَسْرِيبَات أو معلومات شديدة الأهمية فسوف نقوم نحن بنشرها أولًا، ثم تنشر من بعدنا أو تنقل عنّا بقية الصحف، وإذا كُنَّا نملك نحن هذه البَيَانَات، فلماذا علينا أنْ نُشاركها معكم؟»، غَيْر أنَّه وبعد نشر سلسلة تحقيقات «وَثَائِق بَنَمَا» بمشاركة 400 صحافي من 80 دَوْلَة وفي توقيتٍ واحد، من بينهم أكبر المُؤَسَّسَات الصَّحفِيّة في القارات الست، طلبت «نيويورك تايمز» أنْ تنضم لنا، وكَانَ لها ذلك بعدما تيقنت من جدوى هذا التحالف غَيْر المسبوق من التعاون الصَّحفِيّ العابر للحدود، والَّذِي استطاع الحفاظ على سرِّية هذه التَسْرِيبَات طيلة ما يزيد على عام.

ثَمَّة سبب ثالث إلى جانب عدد الصَّحفِيّين والبلدان المشاركة جَعَل من هذا التَّحْقِيق هو الأكبر في تاريخ الصحافة.. ألا وهو حجم الوَثَائِق التي باتت بحوزتنا.

> في عام **2015** بلغت كمية التَسْرِيبَات التي تحصلنا عليها من داخل بنك «**HSBC**» نحو **3.3** جيجابايت، وفي عام **2014** بلغت تَسْرِيبَات لوكسمبورغ 4 جيجابايت، وفي **2013** كَانَت تَسْرِيبَات «الأوف شور» **260** جيجابايت، أمَّا تَسْرِيبَات «ويكيليس» التي انطلقت في **2010** فكَانَت **1.7** جيجا بايت، في حين كَانَت الملفّات المسربة إلينا من داخل هذه الشَّرِكَة الْبَنَمِيَّة وحدها **2.4** تيرابايت، تنقل لنا معلومات عن **214** ألف شَرِكَة تأسست منذ سبعينيات من القرن الماضي وحَتَّى نِّهَايَة عام **2015**، ومن داخلها كَلّ التحويلات البَنْكِيَّة والتعاملات التي أجراها 14 ألف عميلٍ لشَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

بمرور الوقت باتت الخيوط تتكشَّف أكثَر، قوائم الدَّوْلَة التي تطالها التَسْرِيبَات طويلة جداً، التَسْرِيبَات نفسها تزداد يوماً بعد الآخر، قررت صحيفة «زود دويتشي

تسايتونغ» أنْ تُشرك الاتحاد الدَّولي للصحافيين الاستقصائيين، ومِن هنا كَانَت البداية الحَقِيقِيَّة.

التَسْرِيَات ضمّت الملفّات الداخلية لشَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في أكثر من 38 مكتبًا ما بين ميامي وزيورخ وهونغ كونغ ودبي.

هذه الشَّرِكَة الْبَنَمِيَّة هي إحدى أكبر الشَّرِكَات التي تعمل في تَأْسِيس شَرِكَات مُسَجَّلة في الخارج، والتي تستخدم أحيانًا في إخفاء مِلْكِيَّة الأُصول عن الأعين، تحتوي التَسْرِيَات على جوازات سفر وتقارير مَالِيَّة وعقود شَرِكَات تكشف هوية أَصْحَاب حسابات بَنْكِيَّة سرية في 21 سجلاً تجاريًا حول العالم يسمحون بتَأْسِيس هذا النوع من الشَّرِكَات؛ من بينها نِيفادا الأَمْرِيكيَّة وسِنْغَافُوره وجُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة.

قَدَّمَت تلك الشَّرِكَة خدماتها أيضًا لكل من ملكي المغرب والسعودية مُحَمَّد السادس وسَلْمَان بن عبدالعزيز في شراء يُخُوت فارِهة، كما كشفت الملفّات الخَاصَّة بأيسلندا عن امتلاك رئيس الوزراء «سِيغْموندر دَافِيد غُونْلُوغسُون» وزوجته شَرِكَة «أُوف شُور» بشكل سِرِّي أخفيا من خلالها ملايين الدُولَارات على هيئة سندات بَنْكِيَّة، في الوقت الَّذِي كَانَت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية طاحنة، لاحقًا ستجبره تلك الفضيحة على الاستقالة.

من بَيْن تلك الملفّات عثرنا على وَثِيقَة لأحد المُتَوَرِّطين في جرائم غَسْل الأَمْوَال، زعم فيها قيامه بتنسيق حملة جمع تبرعات غَيْر مشروعة بقيمة 50 ألف دُولَار لُتدفع إلى مُسربي «فضيحة ووترغيت».

اتفقنا في ميونخ على موعد محدد للنشر في جميع دُوَل العالم، وفي نفس الساعة تقريبًا، لكن تَمَّ تعديل الموعد مرتين، اختبار الالتزام بالسرِّية والخطط المعدة مسبقًا، وكَانَت النتيجة مبهرة وصادقة، وكَانَ الموعد النهائي هو أنْ يبدأ النشر في الساعة السادسة مساء الثَّالث من أَبْرِيل/ نَيْسَان 2016 بتوقيت القاهرة، الثَّانية عشرة في منتصف الليل بتوقيت واشنطن، كَانَت كُلُّ الخُطُوات محسوبة بدقة متناهية مسبقًا، ثَمَّة موعد محدد لمخاطبة الأشخاص الَّذِين نتناولهم في قصصنا الصَّحفِيّة ومنحهم حق الردّ، وبعد ذلك نذهب إلى الشَّرِكَة الْبَنَمِيَّة؛ لمواجهتها بما حَصُلنا عليه، كَانَ من الضروري أنْ نحافظ على عنصر المفاجأة، وأن نضرب بشَكلٍ جماعي ومتزامن؛ حَتَّى يصعب عرقلة ما نقوم به.

في هذا الاجتماع تحولنا إلى عِدَّة فرق حسب وسيلة النشر، انضممت بدوري إلى فريق التليفزيون، لا أعتقد أنني شاهدت تعاونًا صحفيًا بهذا الشكل الدقيق والمتناسق من قبل.

صرنا ننسق كلّ شيء دون أنْ نترك شيئًا للظروف، نوع الكاميرات، والعدسات المُستَخْدَمَة، حجم الإطارات، زوايا التصوير، الإضاءة، مَنْ سيكون أمام الكاميرا ومن لا، ثم

كَانَت العقبة الأكبر، كيف سيتَمَّ مشاركة هذه المواد التليفزيونية فائقة الجودة بيننا وبشَكلٍ سِرّي؟

تنحى «جواشيم» و«فريدريك لارين» من التلفزيون السويدي جانبًا، ثم أجريا اتصالًا برئيس فريق التَّحْقِيقات «نيلز هانسن»، كنتُ قد تعاونت مع «فريدريك» و«نيلز» في عِدَّة تحقِيقات سابقة، في غُضُون دقائق جَاءنا الحل، وحدة التَّحْقِيقات في التلفزيون السُويدي سوف تتَكَفَّل بحل المُشكلة. تمّ الاتفاق على الْحُصُول على «سِيرْفَر» في مكَانٍ آمن في سيبيريا تُرسل إليه كُلّ المواد وفق بِروتوكُول غاية في التَعْقِيد والسِرِّيَّة، وبعدها يمْكِنَنا الْحُصُول عليها وتبادلها.

اتفقنا كذلك على تنسيق الأدوار، انطلق فريق منا إلى جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، وفريق ثانٍ إلى بنما، وثالث إلى مورشيوس، ورابع إلى البرازيل، وخامس إلى نِييوي، كَانَت مُهمَّة فريق بَنَمَا هي الأكثر حساسية وصعوبة، المُهمَّة تقتضي بأن يُصوروا مكاتب شَرِكَة «مُوسَاك فُونسِيكَا»، ويُجروا لقاءات مع ممثلي الشَّرِكَة، لذلك اخترنا توقيتًا متزامنًا مع أحد المهرجانات الداخلية التي يتوافد خلالها صحافيون أجانب لتغطية هذا الحدث، منسقون لنا هناك رتبوا الإقامة والانتقالات باعتبارنا طاقم تصوير سينمائي.

طيلة عام كامل، كَانَ كلٌّ منا يشارك ضمن أكثر من فريق حسب اهتماماته، تطلب من صحافيين سويسريين أنْ ينسقوا لك مقابلات مع مسؤولين معنيين في قصتك، ويطلب منك صحافي هندي أوراقًا عن مُسْتَثْمِر أو مسْؤُول بارز له استثمارات في بلدك، وتطلب من ثالث أنْ يتوثق لك من عنوان سجّله أحد المتهمين باعتباره محل إقامته، وتطلب من رابع أن يقوم بترجمة بعض الوَثَائِق لك من لغته الأم إلى لغة مشتركة، كُلّ هذا كان يتمّ ويجرى تبادله وتنفيذه دون أنْ تُسرَّب معلومة واحدة تقضي على مجهودات فريق كامل.

في أعقاب النشر توالت ردود الفعل، ما بَيْن مُنكر ومكذّبٍ ومهوّنٍ ومُشكّك، لماذا هذا التوقيت، ولماذا هؤلاء الأشخاص، من هو المصدر الَّذِي سرّب لكم هذه المعلومات؟ من أنتم من الأساس؟ ومن يموّلكم؟ من يقف خلفكم؟ كيف لنا أنْ نثق في صحة هذه الوَثَائِق؟ وهل هي فعلًا وَثَائِق أم مُجَرَّد أوراق عادية؟

لكن السؤال الأهم كَانَ عن هوية صاحب التَسْرِيبَات، أو من نُسميهم في لغتنا الصَّحفِيّة «whistleblowers» أو «نافخي صفارة الإنذار»، لذلك أرسل حينها «جون دو» رسَالَة إلى صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ»، محاولًا الإجابة عن بعض من تلك الأسئلة والكشف عن دوافعه التي جَعَلته يُقدم تلك المعلومات للصحافة، خَاصَّة وأن مُسربين آخرين تحصّلوا على أجزاء من بَيَانَات شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، غَيْر أَنَّهُم قرروا بيعها للسُّلُطَات، فيما اختار «جُون دُو» أنْ يضعها كاملة تحت أيدي الصحافة والجمهور.

صِنَاعَة السِّريَّة

لماذا تتلاقى كلّ هذه الخيوط داخل شَرِكَة واحدة؟ كيف يُمكِنْ أنْ تَضُمّ شَرِكَة واحدة أكبر أسرار الملوك والرؤساء والجَوَاسِيس والمُتَاجِرين في البشر والمُخَدِّرَات والألمَاس والمشاهير في كلّ المجالات ومن أغلب الأوطان؟

الإجابة هي أنْ تلك الشَّركَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تُقدِّم السلعة الوحيدة التي يحتاجها كُلّ هؤلاء باختلاف مناصبهم ونفوذهم وثرواتهم.. ألا وهي «السرِّية».

حكوماتٌ كثيرةٌ سعت إلى الْحُصُولِ على قدرٍ يسيرٍ من كَنز المعلوماتِ الَّذِي تحت أيدينا؛ للتعرُّف على مواطنيهم المُتورِّطين في غَسْل الأمْوَال، أو التَهَرُّب الضريبي. البعض يلجأ أيضًا إلى الشَّرِكَات المُسَجَّلة في الخارج من أجل التجنب الضَّرِيبِيّ، وهو سلوك يلجأ إليه البعض من خلال استغلال ثغرات في القوانين تُمكّنهم من عَدَم إخضاع أنفسهم ومَصَادِر دخلهم لدفع الضَّرَائِب، وأحيانًا تأخير أو تأجيل دفع هذه الضَّرَائِب.

بيزنِس «الأُوف شُور»/ الشَّركَات المُسَجَّلة في الخارج هو عمل شرعي، يعتمد على تأْسِيس شرِكَات بشَكلٍ سليم تمامًا في أماكن جاذبة لرؤوس الأَمْوَالِ الأجنبية وتسمح قوانينها الوطنية بذلك، من خلال تقديمِ تسهيلات ضريبية كبيرة، تُسمَّى هذه الأَمَاكِن جُزُرِ النعيمِ الضَّرِيبِيّ أو المْلاَذَات الضَّريبيِّة، أبرزها سُويسْرا، هونغ كونغ، سنغافوره، بنمَا، جُزُر الْعَذْراء البريطانِيَّة، غيرنزي، كايمان، البهاما، جيرسي، ومؤخرًا انضمَّت دبيّ إلى القائمة.

عادة ما تنجح تلك الطريقة في استقطاب ملايين المُسْتَثْمِرين الحقيقيين الباحثين عن الإعفاءات الضَّرِيبِيّة والسرّية وبين هؤلاء يندسُّ آخرون، جمعوا أَمْوَالًا من أنشطة غَيْر مشروعة، بعضهم صاحب نفوذ سياسي، تَرَبَّح بنفسه أو جنى المُقرَّبُون منه ثروات طائلة دون وجّه حق، ولكي يتمكن هذا الشخص من الاستفادة من تلك الأَمْوَال، يبدأ دور الوسيط الأول، الَّذِي عادة ما يكون محاميًا أو بنكًا أو أشخاصًا ومُؤَسَّسَات تمتهن إدارة الثروات، يلجأ الوسيط إلى شَرِكَة تُسَاعده في تَأْسِيس وتَسْجِيل شَرِكَة في الخارج سَوَاء كَانَت حَقِيقيَّة أو وَرقِيَّة.

«أوف شور» تعني البعيدة عن الشاطئ، أو شَرِكَات ما وراء البحار، حَيْثُ تمارس أنشطتها خارج المَكَان الَّذِي سُجّلت فيه ومِنْ ثَمَّ يصعب مراقبة أداء تلك

الشّركَات، ومعرفة إذا ما كَانَت حقيقية، أم مٌجَرّد أسماءٍ وعناوين ومٌديرين وهمِيّين، وخلفهم يختبئ شخص ما، يخشى أنْ تفضح أَمْوَالٌ جناها جرائم ارتكبها.

ثَمَّة 4 شَرِكَاتٍ رائدة فِي هذا المجال في العالم، علىٍ رأسهم «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، تُسمَّى كذلك شَرِكَات خدِمات قانونية أو وسطاء تَسجِيل، ويُفْتَرَض أنْ داخل كُلّ شَرِكَة إدارة للتحريات تُسمَّى «دائرة الامتثال»، تعنى برصد خضوع عملائها للقوانين والاشتراطات، وتَضُمّ فريقًا من المحامين والباحثين مهمتهم جمع كُلّ البَيَانَات المطلوبة عن العميل صاحب المال، وتحري مصداقية هذه المعلومات وتقديمها للسجل التجاري الَّذِي سوف تسجل فيه هذه الشَّرِكَة الجديدة، كما أنَّ لديهم صلاحية اقتراح وقف التعامل مع من يثبت تورطه في جرائم أو العُمَلاَء «المشبوهين» والمعاقبين من قبل المُؤَسَّسَات الدُوَلية أو حكومات بلدانهم.

يمكن بسهولة طمس هويَّة المَالِك الحقيقي من خلال الوسيط الأول، لكن تعاون وسيط التَسْجِيل «مُوسَاك فُونْسِيكَا» وإخْفَاء أو التغاضي عن إرسال المعلومات الحَقِيقِيَّة عن المَالِك يجَعَل التوصل لهويته أمرًا أكثر تعقيدًا وصعوبة، وبعد التَسجِيل تقدّم «مُوسَاك فُونْسِيكَا» ومثيلاتها خدمة إضَافِيَّة لعملائها الراغبين في السرية، حيْثُ تقوم بتعيين عددٍ من المُديرين والموظفين بالشَّرِكَة ثم استبدالهم بآخرين بشَكلٍ دوري أو متكرر حسب رغبة العميل، هؤلاء المديرون لا يعرفهم صاحب المال ولا هم يعرفونه، فَقَط يأخذون مبالغ مَاليَّة مقابل وضع أسمائهم كمديرين عن عددٍ من الشّركَات، من خلال التنقيب داخل الملفّات الخَاصّة بـ«مُوسَاك فُونْسِيكَا» وجدنا بعض الشخصيات الَّذِين تَمَّ تدوير أسمائهم ليُدِيروا (شكليًا) ما يزيد على 10 آلاف شَرِكَة في غُضُون سنَوَات معدودة.

ليست هذه هي النِّهَايَة، بعض المحترفين يقوم بإغلاق الشَّرِكَة أو بيعها لآخر، ثم تغييرِ اسمها أو نقلها إلى سجلات دَوْلَة أخرى، كُلّ هذه التعقيدات تجعل تعَقُّب هذه الأَمْوَال أمرًا يحتاج إلى أشخاص مدرّبين بإمكَانهم الاطلاع على كُلّ الحيل الجديدة التي يلجأ إليها غاسلو الأَمْوَال؛ للوقوف على هويَّة مَالِكها الحقيقي في نِّهَايَة المطاف.

ربما يشرح لنا ذلك عجز لجان استرداد الأَمْوَال الرَّسميَّة والشعبية التي شُكلت في مصر منذ ثورة 25 يناير/ كَانون الثَّاني 2011 عن استعادة أي من الأُصُول المهربة من الخارج، إذ كَانَت تعتمد على تشكيل لجان من هيئات أمنية وقَضَائِيَّة ومَسؤُولين بالبنك المركزي؛ للسفر إلى عدد من الدُوَل الأوروبِّيَّة ومراسلة جهات التَّحقِيق والسُّلطَاتِ في تلك البلدان، وفي النِّهَايَة يجري حل هذه اللجنة وتشكيل لجنة أخرى؛ لتعيد الكرّة نفسها مرة أخرى دون إحراز أي تقدم يُذكر.

الحديث عن الأنشطة المشبوهة لشَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» لَمْ يبدأ مع وَثَائِق بَنَمَا، ثَمَّة أَخْبَار ومعلومات خرجت من داخل الشَّرِكَة في وقت سابق جَعَلت بعض البلدان تتسابق

للحصول عليها، كَانَت فرصة مواتية استغلّها المُسَرِّبُون ببيع بعض المعلومات، في عام 2014 دفعت ألمانيا مليون يورو؛ للحصول مقابل ذلك على عددٍ من الملفّات القديمة.

كذلك استطاعت كلٌّ من هولندا وبريطانيا وكندا والولاَيَات الْمُتَّحِدَة وأيسلندا، أنْ تحصل على قدرٍ ضئيلٍ جداًّ من هذه الملفّات، إلا أنَّهم كَانَوا أوفرَ حظًّا من الدنمارك وفرنسا وإيطاليا وإسرائيل والنرويج، الَّذِين تلقَّوا معلوماتٍ أقل وغَيْرَ مفصلة عن مواطنيها، فيما رفضت إسبانيا والبرازيل دفع أَيَّةِ أَمْوَالٍ للحصول على المعلومات التي تخصّها.

حكاية شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بدأت منذ أربعين عامًا، عندما أسّس شابانِ يعملانِ في المُحَامَاةِ شَرِكَةً لتَقْدِيمِ الخدمات الْقَانُونية وتَأْسِيس شَرِكَاتِ «الأوف شور»، الأوّل ألمانيُّ المولدِ اسمُه «يورغن موساك»، والثَّاني «رومان فونسيك» بنميّ الجنسيةِ، ظلَّ يعملُ مستشاراً للرئيسِ البنمي «خوان كارلوس فاريا»، حتَّى منتصفِ مارس/ آذار 2016 بعدما استقال من منصبه الأثير؛ إثر ما اعتبرَهُ حملةً مضادةً على شركته. تلاقت أحلامهما معاً، تشارك المحاميان، وامتزج اسماهُما، فصارت الشَّرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

تنقسم مِلْكِيَّة هذه الشَّرِكَة بَيْن 5 أشخاص، يحمل «رومان فونسيكا» 40 في المائة ومثله «يورغن موساك»، فيما يملك «كريس زولينجر» 10 في المائة، ويحمل شابان ألمانيان هما «ديرك براور» و«إكسيل جوستر» 5 في المائة لكل منهما.

ساعدت هذه الشَّرِكَة إيران على بيع النَّفْط عبر شَرِكَات «أوف شور» أثناء فترة العقوبات الاِقْتِصَادِيَّة، واستعان بها النخبة والمقربون من دوائر الحكم في الصين؛ لإخْفَاء ثرواتهم، وبفضل مجهوداتها استطاعت شَرِكَات دُوَلِية محظورة من قبل أغلب حكومات العالم أنْ تمد قوات الجيش السُوريّ بالوقود، حتَّى في مجال كرة القدم، قَدَّمَت الشَّرِكَة خدماتها لأسطورة اللعبة الأرجنتيني «ليو ميسي» -لاعب نادي برشلونة- لإخفاء أَمْوَاله عن أعين السُّلُطَات، وكذلك لأعضاء بارزين في الاتحاد الدُوَلِي لكرة القدم (فيفا)، والاتحاد الأوروبي (يويفا).

ساعدتْ «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بالطريقةِ نفسِها «كوميرز بنك»، ثانيَ أكبر البُنُوكِ في ألمانيا، من أجل إخفاءِ أَمْوَالِ 600 من عملائِهِ؛ بهدفِ التهرُّب من دفع الضَّرَائِب... تاريخٌ ينبئُ بما هو قادم.

العالم السري للمديرين الوهمِيّين

أن تجد في بَنَمَا مطعمًا باسم (بافاريان بريتزل فاكتوري)، ولديه سجل تجاري مدرج هناك فهذا أمر طبيعي، لكن أنْ تكتشف أنّ المُدِير العام لهذا المطعم هو شخص يُدعى «مايكل جاكسون»، فربما تتوقف أمام الاسم للحظة، بالطبع هو ليس ملك البوب الراحل، لكنه تشابه مثير للضحك على أي حال، وربما كَانَ مقصودًا لغاية ما.

«مايكل جاكسون» هذا هو مدير وهمِيّ، شخص يوقّع عقودًا مهمة باستمرار، ويصادق على مستندات، رغم أنّه لا يملك صلاحيات لاتخاذ القرار.

أشخاص من أَمْثَاله يظهرون كثيرًا في وَثَائِق بَنَمَا، وثَمَّة آلاف منهم في سجلات الشَّرِكَة المتاحة للجمهور في أمريكا الوسطى.

ينفّذ أولئك الأشخاص المهام التي يَعهد إليهم بها أَصْحَاب «الشَّرِكَات الوَرَقِيَّة» الفعليون، إحدى العلامات التي نسترشد بها في تَعَقُّب تلك الشَّرِكَات التي تُعتبر واجهة لأعْمَال مَالِيَّة غَيْر مشروعة هو أنْ تجد أحد مديريها أو بعضهم يشغل نفس المنصب لأكثر من شَرِكَة في نفس التوقيت، بل ربما تجده مُديرًا لأكثر من 10 آلاف شَرِكَة.

يصعب على هؤلاء الأشخاص «المديرين الوهمِيّين» فحص هذا الكم من الوَثَائِق والمستندات التي تخص تلك الشَّرِكَات، لذلك يجري استغلالهم، دون علمهم، من أجل التوقيع على وَثَائِق تستخدمها عصابات المخدرات، والحكام الّذِين يسلبون أَمْوَال شعوبهم، والمتَهَرِّبون من الضَّرَائِب؛ للتَسَتُّر على أنشطتهم التِّجَارِيَّة غَيْر المشروعة.

الإقبال على شراء خدمات «المديرين الوهمِيّين» يكون دائمًا للقيام بالمعاملات المشبوهة؛ إذ يقومون بإعارة أسمائهم من أجل إخفاء هُوِيَّات أَصْحَاب الشَّرِكَات الفعليين، أو قُل إن شِئت «مرتكبي الجريمة التي يراد إخفاؤها».

عادة ما يُخفي لصوص البُنُوك وجوههم خلف قناع لإخْفَاء هويتهم، ويمكن للشرطة نزع القناع عنهم بسهولة حال القبض عليهم، لكن عندما يريد المحققون

معرفة من يكمن وراء شَركَة وَرقِيّة، لا يكون بمقدورهم معرفة الكثير، وهذا يُعزى بدرجة كبيرة إلى استخدام طريقة «المُدِير الوهمِيّ»، شَركَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تستخدم هذا الأسلوب، وتُقدمه بين قائمة خدماتها لعملائها، ويستخدمه كذلك مقدمو خدمات آخرون في بنَمَا.

ونتيجة لذلك، لا أحد يعلم من يُدِير تلك الحسابات، ومن يقوم بإدارة الأَعْمَال، حَتَّى السُّلُطَات لا يمكنها سوى الوصول للبَيَانَات الموجودة في السجلات العامَّة.

في معظم المَلَاذَات الضَّرِيبِيّة، تكون هذه المعلومات مفقودة، وعلى أقل تقدير، تدرج فَقَط أسماء المديرين بالإضافة إلى أسماء الشَّرِكَات، لكنها غالبا ما تكون أسماء غَيْر حَقِيقِيَّة، وفي مثل هذه السجلات تصطدم بأسماء أشخاص مثل مايكل جاكسون.

بعبارة أكثر تهذِيبًا، يشار إلى هؤلاء «المديرين الوهمِيّين» بأنَّهُم «أوصياء»[3] أو قيمون على الأعْمَال، تبدو تلك وظيفة جديرة بالاحترام في عالم المال، لكن «المديرين الوهمِيّين» في الواقع، في عالم «الأوف شور»، يؤدون دور الجنود (البيادق) في رقعة الشطرنج؛ إذ لا يتمّ شيء بدونهم، ورغم ذلك لا قيمة لهم، ويمكن الاستغناء عنهم أو استبدالهم بسهولة.

يبدو أن هناك أسلوبًا معينًا في اختيار «المديرين الوهمِيّين»، فهم عادة يكونون أشخاصًا ذوي مستويات متدنية من التعليم ممن لا يُرجح أن يتمكنوا من فهم المستندات المختلفة التي يوقّعون عليها. حقيقة الأمر أنَّهُم يكونون عادة من الطبقات الدنيا في بَنَمَا ممن يتحدثون الإنجليزية بالكاد، مثل «ليتيسيا مونتويا»، إحدى «المديرين الوهمِيّين» لَدَى شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، التي يظهر اسمها في أغلب الأحيان في وَثَائِق بَنَمَا، حَيْثُ شغلت منصب مدير لعشرات الآلاف من الشَّرِكَات الورَقِيَّة لعقود، وتتضمّن قاعدة بيَانَات الشَّرِكَة نسخة من جواز سفرها.

ذكرت «مونتويا» في مكالمة هاتفية في مارس 2016 أنَّها لَمْ تكن تَعْلَم تفاصيل الشَّرِكَات الورَقِيَّة التي كَانَت تترأسها، ولَمْ تردّ على طلب مكتوب من صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» للتعليق على ذلك.

مكتب مُحَامَاة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أنكر كذلك أنَّه يقوم بتزويد «حاملي الأسهم بهياكل من المفترض أنَّها مُصَمَّمَة لإخفاء هُوِيَّات المُلَّاك الحقيقيين».

تعيش «ليتيسيا مونتويا» في إحدى ضواحي بَنَمَا، التي يعتبرها الأثرياء مناطق غَيْر آمنة، وكَانَت تتقاضى عادة 500 دُولار فَقَط شهريًا مقابل خدماتها، في الوقت الَّذِي يجني فيه مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الملايين؛ نتيجة لأعْمَالها.

تُكلف خدمة «المُدِير الوهمِيّ» في «مُوسَاك فُونْسِيكَا» نحو 150 دُولَارًا سنويًا، ويستخدم المكتب في معظم الحالات مديرين اثنين أو ثلاثة مديرين وهمِيّين لكل شَرِكَة.

وفقًا لوَثَائِق بَنَمَا، خدمت «مونتويا» كمديرة وهمِيّة لـ 3200 شَركَة وَرقِيَّة تقريبًا، وبما أن المكتب يتقاضى 150 دُولَارًا سنويًا من كُلّ شَركَة؛ نظير كُلّ مدير تقدمه لعملائها، أكسبت «مونتويا» مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» نصف مليون دُولَار تقريبًا في اثني عشر شهرًا فَقَط. لك أنْ تَعْلَم أنَّ «مونتويا» عملت مديرة وهمِيّة لصالح مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» منذ أوائل الثمانينيات.

ثَمَّة اسم آخر ظهر أمامنا مرارًا وتكرارًا: «آيدة ماي بيغز»، وهي تترأس أكثر من 20 ألف شَركَة تقريبًا في بَنَمَا تتبع أحد منافسي «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

كَانَ اسمها مدرجًا أيضًا في سجلات الشَّركَة في إنجلترا، وتبلغ «آيدة» من العمر 93 عامًا.

وحَتَّى سنَوَات قليلة مضت كَانَت «آيدة» لا تزال تعمل كمديرة وهمِيّة لعدد كبير جِدًا من الشَّركَات.

تُعَدّ مهنة المُدِير الوهمِيّ مهنة شائعة في كثير من المْلَاذَات الضَّرِيبيّة، فهي مهنة سهلة، لا تتطلب تدريبًا رسميًا، كُلّ ما تحتاجه هو قلم للتوقيع، واسم لَمْ يرتبط بعدُ بأي نشاط تجاري غَيْر مشروع.

عند إنشاء شَركَة وَرقِيَّة جديدة، يوقّع المديرون الوهمِيّون على ثلاث وَثَائِق أولية ترسل إلى أَصْحَاب الشَّركَة الفعليين، الأولى هي وَثِيقَة تؤكد أنَّهُم لن يرفعوا دعاوى ضد أَصْحَاب الشَّركَة الفعليين.

الوَثِيقَة الثَّانية هي تفويض يضمن أنْ يُسلِّم المُدِير الوهمِيّ قيادة الشَّركَة (لصاحبها الفعلي) عندما يُطلب منه ذلك.

والوَثِيقَة الثَّالثة خطاب إنهاء التَعَاقُد مع المُدِير الوهمِيّ، والَّذي يوقّع عليه دون تاريخ، وبهذه الطريقة يُمكِن لأَصْحَاب الشَّركَة الفعليين فصل مديريهم الوهمِيّين بأثر رجعي في أي وقت.

بالإضافة إلى هذه الوَثَائِق الثلاث، يوقع المديرون الوهمِيّون على أوراق أخرى مثل الاستمارات المطلوبة لفتح حساب بنكي، أو مذكرات الاجتماعات السنوية العامَّة.

تكون تلك المذكرات ضرورية في المْلَاذَات الضَّرِيبيّة، على الرغم من أنَّ الجميع يعلمون أنَّها مزيفة.

المتفق عليه الآن أنَّ المديرين الوهمِيّين هم وسيلة تَسَتُّر أساسية لبعض الأطراف، غَيْر أن البعض يرغب في تحقيق مستوى أعلى من السرِّية، ومِنْ ثَمّ طبقة حماية إِضَافِيَّة، هؤلاء العُمَلَاء يتَمّ استبدال المديرين الوهمِيّين لشَركَاتهم بـ«حاملي الأسهم».

تقدّم بعض المْلاَذَات الضَّرِيبيّةِ تلك الخدمة لجذب عُمَلاَء يسعون وراء السرّية المطلقة، فبدلًا من تعيين المديرين تنسب مِلْكِيَّة الشَّرِكَة لأسماء مجهولة تُعبر عنها في السجلات التِّجَارِيَّة بـ«**حامل الأسهم**»، إذ تُعدّ الأسهم الأداة المثالية لأي نوع من المعاملات التِّجَارِيَّة التي لا ينبغي أن تخلف وراءها أي أثر، وبالتالي يتَمّ إبرام الصفقات ببساطة عبر وضع المال على الطاولة وتسليم الأسهم دون توقيع أي أوراق نقل للمِلْكِيَّة.

ونتيجة للضغط الدُوَلي، منعت معظم المْلاَذَات الضَّرِيبيّةِ حاليًا تَقْديم خدمة «الأسهم ذات الحامل المجهول»، خاصَّة بعدما استُخدمت على نطاق واسع في عمليات غَسْل الأمْوَال، وأصبح من الصعب تبرير الإبقاء على قانونية هذه الخدمة.

لكن هناك طرقًا أخرى لإخفاء هويَّة المُلاّك الفعليين لشَرِكَة ما. كثير من الشَّرِكَات في «وَثَائِق بَنَمَا» يتَمّ إنشاؤها وفق تقنية دمية «ماتريوشكا»[4] الشهيرة، فتجد أن حاملي الأسهم في تلك الشَّرِكَات هم شَرِكَات أخرى، وعند النظر في هياكل تلك الشَّرِكَات تجد شَرِكَات أخرى، وهكذا دواليك حَتَّى تتلاشى كُلّ الخيوط التي يُمكِنْ أن تتعَقَّبها للوصول إلى هويّة المَالِك الأصلي.

يمكن استخدام حاملي الأسهم الوهمِيّين لحجب الحقيقة أيضًا، إذ يُمكِنْ أن يكونوا أشخاصًا، أو شَرِكَات وَرقِيَّة مكلفة بحمل الأسهم، أي أنهم يحملون أسهم أشخاص آخرين، وهذا أيضًا بشكل عام يعد قانونيًا، على النقيض من خدمة يُقدِّمها مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» -على ما يبدو- وذلك بتنصيب شخص حقيقي كما لو كَانَ صاحب الشَّرِكَة الفعلي، دون أن يكون كذلك.

على الرغم من وجود الكثير من الأغطية الشرعية لضمان السرِّية، إلا أن قوانين مكافحة غَسْل الأمْوَال تستلزم أن يكون ملاك الشَّرِكَات أشخاصًا حقيقيين، بغضّ النظر عما إذا كَانَوا يستخدمون مديرين وهمِيّين، أو إذا كَانَوا يملكون شَرِكَات «أوف شور» كحاملي أسهم.

اليوم، أي بنك جيد السمعة لن يفتح حسابًا لشَرِكَة «أوف شور» إلا إذا سُمّي صاحبها الأساسي، ويكون البنك بعدها مطالبًا بالتحقق من معلوماته العامَّة؛ ليتأكد البنك من أنَّه على علم بهويَّة هذا العميل.

غَيْر أنَّنَا اكتشفنا أنَّ شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تعرض -بشَكلٍ متكرر- على عملائها إمكَانِيَّة تفادي منح البنك تلك المعلومات. مقابل مبالغ بمئات الآلاف من الدُولاَرات، يعرض مكتب المُحَامَاة تَقْديم شخص ما كما لو كَانَ صاحب الشَّرِكَة الفعلي.

أحد هؤلاء المديرين الوهمِيّين اسمه «إدموند دبليو»، تصادف أنْ يكون هو نفس اسم والد زوجة «رومان فونسيكا» السابقة، أحد مؤسسي شَرِكَة المُحَامَاة.

وظيفة «إدموند» أنْ يتظاهر بأنّه الرجل الّذِي يَكمُن وراء الحُجُب السرِّية المتعددة، شَركَة «مُوساك فُونْسِيكَا» كما هي العادة أنكرت تقديمها لتلك الخدمة قط، أمَّا «إدموند» فرفض التعليق.

من أجل ذلك فإن عالم «الأوف شور» لا يُمكِنْ له سوى النجاح؛ لأن هناك عددًا لا نهائيًا من الأشخاص على استعداد لتأدية دور أشخاص وهمِيّين على مستويات متعددة، من خلال إعارة أسمائهم لاستخدامها في أنشطة تجارية مشبوهة.

إنهم يفعلون ذلك بغضّ النظر عن إمكَانِيَّة مقاضاتهم نظريًا على المخالفات الْقَانُونية للشَركَات التي يرأسونها على الورق.

في عام 2010 أُدينت مديرة وهمِيّة في نيوزيلندا بعد العثور على بنادق مضادة للدبابات، وراجمات صواريخ، وأنظمة دفاع جوي، في مطار بانكوك.

كَانَت الأسلحة من كوريا الشمَالِيَّة، ومن المحتمل أنَّها كَانَت في طريقها إلى إيران.

الشخص الوحيد الَّذِي واجه تهمًا في هذه الْقَضِيَّة كَانَت «لو زي»، طالبة صينية كَانَت تدرس في نيوزيلندا.

وافقت «لو زي» على إدراج اسمها كمديرة وهمِيّة لشَركَة وَرقِيَّة مقابل 20 دُولاَرًا نيوزيلنديًا، ووفقًا للقاضي في نيوزيلندا، كَانَت هي الشخص الحقيقي الوحيد الَّذِي تمكّن المحققون من العثور عليه في شبكة الشّركَات العالمية المعقدة التي كَانَت تكمن وراء شحنة الأسلحة، فقد كَانَت كُلّ الأدلة تؤدي إلى طريق مسدود.. حَيْثُ الفاعل دائمًا مجهول، والخيوط دائمًا ما تنقطع قبل أن تصل إلى هويته الحَقِيقِيَّة.. هكذا تدار اللعبة.

رجل الظل.. علاء مبارك

في منتصف التسعينيات من القرن الماضي شاعت نكتة بَيْن المصريين تحمل إسقاطًا مبكرًا جدًا لمسار عَائِلَة الرئيس الأسبق حسني مبارك: «يُحكى أنّ سائحًا جلس ليستريح في مقهى بسيط في أحد الأحياء الشعبية، قرر صاحب المقهى أنْ يُقدِّم له مشروبًا مجانيًا؛ إكرامًا للضيف، ذهب السائح ليشكر صاحب المقهى، فوجده جالسًا خلف مكتب بسيط ومن خلفه جدار تتوسطه ثلاث صور، فسأل السائح عن هوية الثلاثة، فأجابه: الصورة الأولى للجدّ الَّذِي اشترى المقهى، والثَّانية لخواجة يوناني أسَّس المقهى منذ عشرات السنين وباعها لجدي، أمَّا الثَّالثة فهي للشريك في المقهى أبو علاء».

لم يكن ظهور اسم علاء مبارك في «وَثَائِق بَنَمَا» مُفَاجِئًا، كثيرًا ما تواترت الأخبار عن أنشطته السرِّية لكن دون سند. المرة الأولى التي ظهر للعيان ما كَانَ يحدث بعيدًا عن الأعين كَانَت بعد فتح العديد من ملفّات الفساد واستغلال النفوذ والتَرَبُّح من وراء منصب الرئيس الأسبق، أُسْقِطَت بعض تلك الاتهامات لانقضاء المدة الجنائيّة، كما هو الحال في قضية فيلات شرم الشيخ التي تحصل عليها مبارك ونجلاه جمال وعلاء من رجل الأَعْمَال المُقرب من العَائِلَة حسين سالم، وبعدَ خمسةِ أعوامٍ من المحاكمات، أصدرت محكمةُ النقض، في يناير/ كَانَون الثَّاني 2016، أولَ حكمٍ إدانةٍ نهائيٍّ وباتٍّ في حق مبارك ونجليه، إذ قضت على ثلاثتِهم بالسَّجنِ المشددِ ثلاثَ سنواتٍ بعدما ثُبت استيلاؤهم على 125 مليون جنيه من المخصصات المَاليَّة للقصور الرئاسية.. الآن فَقَط باتوا فاسدين، هكذا يقولُ القضاء.

4 ٤

لون العينين
Couleur des Yeux
Taille الطول

الاسم علاء محمد حسني مبارك
مكان الميلاد القاهرة
تاريخ الميلاد في يوم ٢٦ من شهر ١١ سنة ١٩٦٠
المهنة أو الوظيفة أعمال حرة
NOM ALAA MOHAMED HOSNY MUBARAK
Lieu de Naissance LE CAIRE
Date de Naissance 26 . 11 . 1960
Profession
Signes Particuliers
الأوصاف الخاصة
العنوان ٩ شارع السعادة - عمارات عثمان روكسي - مصر الجديدة - القاهرة

5 ٥

Photographie

اسم الزوجة
مكان الميلاد
تاريخ الميلاد في يوم ... من شهر ... سنة
المهنة أو الوظيفة
NOM De L'épouse
Lieu de Naissance
Date de Naissance
Profession
Taille الطول
Couleur des Yeux لون العينين
Signes Particuliers الأوصاف الخاصة

الحديث عن ثروات عَائِلَة مبارك التي آلت إليهم بعد 28 عامًا من الجلوس في سدة الحكم، يستوجب قراءة سريعة في تاريخ العَائِلَة نفسها، عندئذ يصبح الحكم أكثَر إنصافًا، والقرار متسق مع الواقع والدلائل.

البدايةِ كَانَت في صيفِ عام 1958، عندما احتفلَ ضابطٌ في سلاحِ الطيرانِ المصريِّ اسمُه منير ثابت مع أسرتِه الصغيرةِ بتخرجِه في الكليةِ الجويَّةِ، اختارَ منير أنْ يدعو أستاذَه في الكلية محمد حسني مبارك لمشاركتِهم هذا الاحتفالَ الصغير.

في نادي «هليوليدو» الرياضي بحيِّ مصر الجديدة، التقى محمدٍ حسني السيد مبارِك مع سوزان ثابت للمرةِ الأولى، عمرها آنذاك سبعةَ عشرَ عامًا، بينما أتَمَّ هو عامَه الثلاثين، ليتزوجا بعد عامٍ من لقائهما الأولِ. في شتاءِ عام 1960، تضع «سوزان» طفلَها الأوَّل «علاء»، وبعدها بعامين يرزقان بالثَّاني «جمال». سكنْ «مبارك» وزوجتُه وطفلاهما حينَها في أحدِ الأمَاكِنِ الراقيةِ بحيِّ مِصرَ الجديدة، لَمْ يكن «علاء» قد أتمَّ عامَه السابعَ بعدُ عندما وقعت حرب 67، تلك الهزيمةُ العسكريةُ

التي غيّرت مجرى الحياةِ في مِصرَ تمامًا، إلا أنّها كَانَت نقطةً محوريةً في حياةِ حسني مبارك، خاصَّة بعدما أسند إليه الرئيسُ جمال عبدالناصر مهمةَ قيادةِ الكليةِ الجوية.

تزدادُ ثقةُ «عبدالناصر» في الطيار الشابِّ، فيُسندُ إليهِ بعد ذلك رئاسةَ أركَانَ القوات الجوية. خُطُواتُه بدت واعِدَة إلى حدٍّ كبير. الشابُّ القادمُ من أسرة فقيرة يعولها كاتبٌ في أحد محاكم مركز شبين الكوم بالمنوفية، وضع كلتا قدميه على بدايةِ الطريق.

بعد وفاة «عبدالناصر» سار «السادات» على نهجِ سابقِه، وبعدَ عامٍ ونصفِ العامِ من جلوسِه على كرسيِّ الحكمِ، اختاره قائدًا للقواتِ الجوية، ليستمر «مبارك» في منصبِه حَتَّى اللحظةِ الفارقةِ.. أكتوبر/ تِشْرين الأَوَّل 1973.

بعد خمسةِ أشهرٍ منَ النصر.. وفي احتفالِ مجلسِ الشعبِ لتكريمِ أبطالِ حربِ أُكْتوبر، قررَ «السادات» ترقيةَ «مبارك» إلى رتبة فريق، وفي العامِ التالي استدعاه إلى منزلِه، أقصى ما دار في خلدِ «مبارك» حينَها أنْ تتِمّ مكافأتُه بتعيينِه رئيسًا لشركَة كبرى، ولتكُن «مِصرِ للطيرانِ» أو على أقصى تقديرٍ سفيرًا لمِصر لَدَى بريطانِيا. غَيْر أنَّ المفاجأة كَانَتْ أكبرَ من ذلك، وجدَ «مبارك» نفسَه يؤدي اليمينَ الدستوريَّة نائبًا لرئيس الجمهورية.

تبدَّلَ الحالُ سريعًا، فانتقلت العَائِلَةُ إلى منزلٍ آخرَ أكبر، يلتحقُ «علاء» و«جمال» بمدرسةِ «سان جورج» العريقةِ؛ ليحصلا على تعليمٍ لائقٍ بنجلَي نائبِ الرئيس، وبعدها يجبُ أنْ يلتحِقا بالجامعةِ الأمْريكيَّة.. هكذا أرادت سوزان ثابت لنجليها.

ستّ سنَوَاتٍ ونصف السنةِ قضاها «مبارك» في منصبِه الجديد، قبل أنْ يعتليَ الدرجةَ الأخيرة، يسقطُ «السادات» قتيلًا ومعه أحدَ عشرَ شخصًا، بينما جُرِح ثمانيةٌ وعشرونَ آخرون.. وبقي «مبارك».

في تلك الاثناء، وبينما يؤدي حسني مبارك القَسَمَ رئيسًا للجمهورية، كَانَ «علاء» يوشكُ أنْ يبلغَ عامه الحادي والعِشرين.

تخلت سوزان ثابت عن نصف اسمها، لتصبح لأولِ مرةٍ «سوزان مبارك».. سيدةَ القصر.

إلى هنا كَانَ «مبارك» ضابطًا كبيرًا في الجيش حَتَّى ترقى إلى منصب نائب الرئيس ثم رئيس الجمهورية، لَمْ يكن له أي مصدر دخل إضافي أو إرث يُعَوِّل عليه. في سلسلة حوارات أجراها مع الإِعْلَامي عماد الدين أديب قال «مبارك» وزوجته إنَّه كَانَ يشتري اللحوم والخضراوات من مقر عمله في مدينة بلبيس بالشَّرْقية توفيرًا للنفقات.. مثال اختاره «مبارك» آنذاك ليعكس قربه من الطبقة المتوسطة في مصر، ويشير كذلك إلى نمط معيشته المعتاد.

ثَمَّة قاعدةٌ فعالةٌ لَدَى شرطةِ «سكوتلاند يارد» للبحثِ عن قَرينَةٍ حولَ فسادِ شخصٍ ما.. ينظرونَ إلى نمطِ معيشتِه.. نوعِ سيارتِه، عددِ السنَوَاتِ التي قضاها في عملِهِ، يحسبون متوسطَ دخلِهِ، مصادِرِهُ الإِضَافِيَّة، الميراث.. ثم تكونُ المقارنةُ.. هل يستطيعُ هذا الشخصُ أنْ يجني كُلَّ هذه الثرواتِ من جرَّاءَ عملِه المشروعِ فَقَط؟

بينما يخوض «مبارك» استفتاءً على بقائه في السلطة لولايةٍ ثالثةٍ عام 1993، كَانَ يجري تأسِيسُ إحدى شرَكَات «الأوف شور» في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، تحت اسم «بان وورلد إنفيستمنت ليمتد» برأسِ مالٍ قيمته خمسون ألفَ دُولَار. عَمَلِيَّة التَأْسِيس قامت بها شَرِكَة كريدي سويسٍ تراست، المسجَّلة في جزيرة غيْرنزي، إحدى ولايات التاجِ البريطانيِّ، هذهِ الشَّرِكَة تتبع بدورها بنك «كريدي سويس» في سُويسْرا، وبالطبعِ فإنَّ عَمَلِيَّةَ التَسْجيلِ تمت بمساعدةِ شَرِكَةِ «موساك فونسيكا» في بَنَما، أمَّا حقُّ إدارتِها فتَمَّ منحُهُ لشَرِكَةِ «برايمري مانيجمنت ليمتد» في جُزُرِ الباهاما التي تتبعُ أيضًا التاجَ البريطانيَّ، وليس من قبيلِ الصدفة أنْ يتمَّ الترتيبُ لإدارةِ وتَأْسِيسِ هذه الشَّرِكَةِ في كُلِّ هذه الأماكِن: جُزُرُ الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، غيْرنزي، سويسرا، الباهاما، بَنَما.. وجميعها مواطنُ مثاليةٌ لإخفاءِ وتَبْييضِ الأَمْوَالِ، خطُوات معقدة ومدروسة بعناية، تتكشف أهميتها في أوقات الأزمات التي ربما تطرأ على المَالِك.

الأزمة هنا كَانَت عام 2011، تحديدًا بعد تسارع الأحداث بقرب نِّهَايَة يناير/ كَانَونِ الثّاني، الساعاتُ تمر بطيئةً، الأجواءُ الداخليةُ ملبَّدةٌ بالضبابِ، الثوَّارُ في الميادين، الشرطةُ انسحبتْ من مواقعِها، بينما تُقتحمُ الأقسامُ وتُحرق. رائحةُ الغازِ صارت معتادةً، السجونُ مفتوحةٌ على مصاريعِها، الجيشُ يتركُ ثكناتِهِ ليُحكمَ سيطرتَه على ما تبقَّى من الدَّوْلَةِ، وبينَ هذا وذاك، كَانَ صراع مكتوم داخل قصرِ الاتحادية بدأ يظهر إلى الملا، «مبارك» الأبُ يحاولُ إنقاذَ ما يمكنُ إنقاذَه، ويحفظُ بقاءَه.. ولَمْ يُفلِح.

تبدَّدَ حلمُ «جمال» بالكرسيِّ، تأخُّر بريطانِيا في تجميدِ أَمْوَالِ العَائِلَةِ في لندن مَثَّل فرصةً ذهبيةً لإخفائها. انتقاداتٌ كثيرةٌ طالت بريطانِيا من قِبَلِ وَسَائِلِ إعلامٍ إنجليزية وأعضاء في مجلسِ العمومِ حولَ الأداءِ المتخاذلِ في تجميدِ أصولِ عَائِلَةِ «مبارك». سبعة وثلاثون يومًا مرّت على تنحي «مبارك» حتّى أصدرت بريطانِيا قرارًا بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي لتجميد أصولِ أَمْوَال عَائِلَة مبارك. ثَمَّةَ قاعدة يعرفها العاملون في مجال «الأوف شور» وتَبْييض الأَمْوَال:

«5 أيام تكفي لنقل مِلْكِيَّة أَمْوَال وأصول بَيْن عدد من المَلَاذَات الضَّرِيبيّةِ الآمِنَة والبُنُوك التي تَكفل السرِّية لعملائها، أمَّا 10 أيام فهي كفيلة بطمس هوية هذه الأُصول إلى الأبد».

على النقيض من بريطانيا كَانَت سُويسْرا، التي أعلنت في غُضُونِ دقائقَ من خطابِ التنحي، عن تجميد أَمْوَالِ عَائِلَة مبارك ورموز نظامه.

قبلَ أيِّ تحركٍ رسميٍّ من قِبَل السُّلُطَاتِ المِصْرَيَّة، تشكَّلت في فبراير/ شباط 2011 اللجنةُ الشعبيةُ الأولى لاستردادِ الأَمْوَالِ المنهوبةِ منِ الخارج، خاطبتِ اللجنةُ الدُوَلَ التي يُعتقد أنَّ رموزَ نظام «مبارك» هرّبوا أَمْوَالَهم إليها.

بعدَ شهرينِ من سقوط «مبارك»، تشكَّلت اللجنةُ الرَّسميَّةُ الأولى بناءً على قرارٍ من المجلسِ الأعلى للقواتِ المسلحة. اتخذتِ اللجنةُ إجراءاتٍ لمنع الرئيسِ الأسبقِ وأفرادِ أسرتِهِ منَ التصرُّفِ في أَمْوَالِهم خارجَ مِصر.

في أُكْتوبر/ تِشْرين الأَوَّل عام 2011، وبعد 9 أشهر كاملة، أصدر رئيس هيئة الفحص والتَّحْقِيق قرارًا بمنع محمد حسني السيد مبارك، رئيس الجمهورية الأسبق، وزوجته سوزان صالح مصطفى ثابت، وأولاده علاء وجمال، وزوجتيهما وأحفاده بالمنع من التصرف في ممتلكاتهم العقارية والأَمْوَال السائلة والمنقولات وحصص المساهمة في الشَّرِكَات.

عدّد علاء مبارك في التَّحْقِيقات أَمْوَاله السائلة والعقارات داخل مصر، إلى جانب إسهامه في عدد من الشَّرِكَات، وأشار في عبارة موجزة إلى مساهمته في شَرِكَة «بان وورلد للاستثمار» (شَرِكَة مؤسسة خارج البلاد).. إنها الشَّرِكَة نفسها التي جرى تَأْسِيسها مبكرًا جِدًا عام 1993.

بعد عامين من المُرَاسَلات الرَّسميَّة البطيئة من قِبَل الجهات المَسْؤُولة في مصر، والسُّلُطَات الرَّسميَّة في الأَمَاكِن التي اختارت عَائِلَة «مبارك» أنْ تُفْصِح عن امتلاك أصول فيها، كَانَ من بينها جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، بدورِها أرسلَت إلى «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في 2013 باعتبارها وكيل التسْجِيل، تطلب منها تقْدِيم معلومات كافية عن مَالِك شَرَكَة «بان وورلد»، لَمْ تكن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تَعلَم حَتَّى هذا التاريخ هُوِيَّة المَالِك الفعلي، وبدأت سلسلة من المُرَاسَلات الداخلية مع شَرِكَة «كريدي سويس» لترسل لها بَيَانَات المَالِك.

جاءت الردود مصحوبة بصورة من جواز سفر قديم للمَالِك المستفيد علاء محمد حسني السيد مبارك، عنوانه المسجّل هو منزل يحمِل رقم 28 بشارع «ويلتون بليس» تتجاوز قيمته 10 ملايين جنيه إسترليني، وأنَّ الشَّرِكَة المَسْؤُولة عن الإدارة مقرها جُزُر البهاما في المحيط الأطلسي. خُطُوات معقدة تجعل فك شفرات إخفاء الأَمْوَال وتعقُّبها ضربًا من المستحيل.

بِنِّهَايَة العام ارتفعت وتيرة المُرَاسَلات بَيْن شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» وبنك «كريدي سويس»، البنك الَّذِي اعتادت أسرة مبارك أنْ تستخدمه ملاذًا آمنًا لإخْفَاء أَمْوَالها في سُويسْرا.



A GLOBAL APPROACH
TO LEGAL SOLUTIONS
www.mossfon.com

MOSSACK FONSECA & CO (BVI) LTD.
Akara Bldg., 24 De Castro Street
Wickhams Cay 1
P.O. Box 3136, Road Town, Tortola
British Virgin Islands VG1110
Tels. (284) 494-4840 / 494-4976
Fax: (284) 494-4841 / 494-5884
Email: general@mossfon-bvi.com

Our Ref: 268/509464/JNM/lhs
Your Ref: SAR# 1614

30th.. May, 2013

Mr. Errol George
Director
Financial Investigation Agency
Road Town, Tortola
British Virgin Islands

Dear Mr. George,

Re: Pan World Investments Inc. – BC# 1066147

We refer to your letter dated 22nd. May, 2013 and we are pleased to provide the information requested based on our Due Diligence records.

The Beneficial Owner of the company is Alaa Mohamed Hosny Mubarak, whose address is: 28 Wilton Place, London SW1X8RL. A copy of his Passport is attached.

The director of the Company is: Primary Management Limited, whose address is: The Bahamas Financial Centre, Shirley and Charlotte Streets, Nassau, Bahamas. A copy of the Register of Directors is attached for your ease of reference.

One share has been issued in the company. A copy of the Register of Shareholders is attached for your ease of reference.

We do not have information about any bank accounts or assets held by the Company.

Please be informed that we are not in receipt of the name(s), contact details and physical address of the Settler, Trustee and Beneficiary of any Trust(s) connected to or concerned with the aforementioned company.

Apart from the companies listed on the registers, which are attached, we are not aware of any other company connected to the subject.

A copy of the Certificate of Incorporation is attached.

Please let us know if we can be further assistance.

Yours sincerely,
MOSSACK FONSECA & CO. (B.V.I.) LTD.

J. Nizbeth Maduro
Reporting Officer

JNM/lhs

British Virgin Islands - Cyprus - Bahamas - British Anguilla - Samoa - Seychelles - Republic of Panama - Nevada - Wyoming - Florida Vancouver - United Arab Emirates - Hong Kong - Da Lian - Hangzhou - Nanjing - Ningbo - Qingdao - Shanghai - Shenzhen - Singapore Thailand - Czech Republic - Geneva - Gibraltar - Isle of Man - Jersey - Liechtenstein - London - Luxembourg - Zug - Zurich - Brazil Boquete (Panama) - Colombia - Chile - Quito - El Salvador - Guatemala - Guayaquil - Peru - Uruguay - Venezuela.



إحدى المُرَاسَلات التي تذكر مِلْكِيَّة علاء مبارك للشَرِكَة وعنوانه في لندن

في هذه الأثناء تكشف صحيفة «لو ماتان ديمانش» السُويسْريّة عن امتلاك علاء وجمال مبارك **300** مليون فرنك سُويسْريّ داخل بنك كريدي سويس، من

بَيْن **700** مليون فرنك من الأَمْوَال المِصْرَيَّة المجمدة، أي أنَّ أَمْوَال عَائِلَة مبارك لدى البنك تزيد على خمسة مليارات ومائتين وثلاثين مليون جنيه مصري [5]. معلومة قد تزيل بعض الغموض عن العلاقة القوية بَيْن البنك وعَائِلَة مبارك.

كَانَ مَسْؤُولو البنك يحاولون جاهدين إعادة أنشطة الشَّركَة المجمدة بقرار من السُّلُطَات السُويسْرِيّة، وقرار المنع من التصرف الصادر من السُّلُطَات المِصْرِيَّة أيضًا.

حاولت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» البحث عن مخرج قانوني لتجاهل قرارات التجميد محاولة استرضاء البنك. علل البنك رغبته تلك بأنه فَقَط يريد الحفاظ على شَركَة «بان وورلد» في وضعية جيدة، خَاصَّة وأنها ما زالت تمتلك بعض الأصول.

بعد محاولات طويلة للتأكد من حسن نوايا البنك السُويسْرِيّ، طلبت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الْحُصُول على إقرار يفيد بالالتزام بقرار التجميد في حالة إعادة أنشطة الشَّركَة، وبالفعل أرسل البنك السُويسْرِيّ الإقرار المطلوب، غَيْر أنَّ رد «مُوسَاك فُونْسِيكَا» كَانَ صادمًا.. الشَّركَة الْبَنَمِيَّة قررت عدم الإبقاء على «بان وورلد» بَيْن قوائم عملائها؛ لأنها أصبحت ذات مخاطر عالية.

حملت هذه الرِسَالَة من مَسْؤُولي «مُوسَاك فُونْسِيكَا» إلى بنك كريدي سويس كُلّ تفاصيل الْقَضِيَّة:

17 ديسمبر/ كَانَون الأَوَّل **2013**

بناءً على طلب سُلُطَات جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، طلبنا منكم تزويدنا بكل التحريات التي قام بها بنك «كريدي سويس» فيما يخص شَركَة «بان وورلد» للاستثمار، ورغم ذلك، اكتشفنا أنَّه لَمْ يَتمّ إجراء أي تحريات حول هذه الشَّركَة، كما اكتشفنا أيضًا أنكم كنتم على علم بأنَّ المَالِك الكامل لهذه الشَّركَة خاضع للعقوبة، وأن جميع أَمْواله مجمدة.

تجاهل بنك «كريدي سويس» إخبارنا باعتبارنا الوكيل المُسَجَّل، بهذه المعلومات الخطيرة حول تلك الشَّركَة، ما جعلنا غَيْر قادرين على الرد على السُّلُطَات في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة بشَكلٍ وافٍ.

هذا السلوك من قبلكم، جَعَلنا عرضة للعقوبة الخَاصَّة بخرق قَوَاعِد تَبْيِيض الأَمْوَال وتمويل الإِرْهَاب، ومِنْ ثَمَّ تَمّ تغريمنا سبعةٍ وثلاثين ألف دُولَار أمريكي؛ لعدم قيامنا بواجباتنا فيما يخص عميلًا مصنفًا باعتباره "ذا خطورة عالية".

بدورها أرسلت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» فاتورة بقيمة الغرامة إلى البنك السُويسْرِيّ لاستردادها.

في تلك الأثناء، بدأت محاولات كثيرة من قبل بنك كريدي سويس للبحث عن ملاذ آمن آخر لهذه الشَّركَة، وكَانَت وجّهته الأقرب هي جزيرة جيرنزي، غَيْر أنَّه وبعد وقت

طويل، وفي نِهَايَة عام 2015، استطاع البنك الوصول لاتفاق للإبقاء علي الشّركَة نشطة في سجلات جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، ولكن بعد نقل وكالة التَسْجِيل من «مُوسَاك فُونْسِيكَا» إلى شَركَة ثانية في جُزُر الْعَذْرَاء اسمها «إيكازا غونزاليس»، كُلّ تلك التحركات تُعد خرقًا لقرارات التجميد والمنع من التصرف.

لك أنْ تُدرك أنَّ شَرَكَة صدر بحقها قرار تجميد، فتوقفت أنشطتها، واستطاع صاحبها، الممنوع من التصرف في ممتلكاته، أنْ يعيد أنشطة تلك الشّركَة من محبسه، واستطاع كذلك نقل وكالة التَسْجِيل من شَركَة إلى أخرى، بل كَانَ على وشك نقل محل تَسْجِيلها من سجلات مَكان إلى مَكانٍ آخر، فيما ينتهج الجانب المصري المعنيّ باسترداد الأُصُول المنهوبة خُطُوات لا تتعدى مُرَاسَلات بيروقراطية وزيارات غَيْر مدروسة وبلا طائل من لجان رَّسميَّة ما إنْ تخطو إحداها خطوة في مَكَانٍ ما حَتَّى يَتِمّ حِلها وتشكيل لجنة أخرى تبدأ من الصفر. فيما اقتصر أداء بعض اللجان الرَّسميَّة والشعبية على التنقل بَيْن عدد من العواصم الأوروبية والإقامة في فنادق فاخرة والْحُصُول على بدلات سفر دون أنْ تُعيد إلى خزائن الدَّوْلَة مليمًا واحدًا.. كُلّ ذلك ما كنَّا لنتوصل إليه لولا تلك الوَثَائِق التي تحَصّلنا عليها.

بعد اكتمال المشهد قمنا بمواجهة إدارة بنك «كريدي سويس» بالتجاوزات التي رصدناها، من خلال مساعدة علاء مبارك في تنشيط إحدى شَركَاته المجمدة، بما يخالف الْقَانُون، وجاء الرد منهم التالي:

«إن إدارة البنك تمتثل للوائح والقوانين في كُلّ ما تقوم به، إلاَّ أنَّنَا لا يُمْكِننا التعليق على أسئلتكم بخصوص هذه الحالة على وجّه التحديد».

وإعمَالًا لمَبْدأ المواجهة ومنح جميع الأطراف حق الرد، أرسلنا خطابات مُسَجَّلَة بعلم الوصول إلى منزل السيد علاء مبارك في القطامية وفق العنوان المُسجل في أوراق التَّحْقِيقات الرَّسميَّة معه، وكذلك إلى محاميه في مصر والمحامي الثَّاني في سُويسْرا، وتتبعنا مسارات الخطابات حَتَّى وصولها، غَيْر أنَّنَا لَمْ نتلقّ أى ردّ أو تعقيب.

الجانب البريطاني، لَمْ يكن ردّه عما كشف عنه هذا التَّحْقِيق مُفَاجِئًا، السفير البريطاني لَدَى القاهرة «جون كاسن»، أجاب في عبارة مقتضبة بأن بريطانِيا تعمل عن قرب مع مصر في موضوع استرداد الأُصُول المنهوبة، وأن الفترة الأخيرة شهدت مناقشات بناءة بَيْن الْممْلَكَة المتَّحِدَة والسُّلُطَات المِصريَّة.

ولأن الأحداث تدور أغلبها في أماكن تخضع لحكم التاج البريطاني، انتقلنا بالمواجهة إلى المتحدث باسم الحكومة البريطانِيَّة في الشَّرق الأوسَط وشمال إفريقيا «إدوين ساmويل»، طلب «ساموِيل» بدايةً الْحُصُول على الموافقة من لندن للتعقيب على ما كشفناه، لكن الموقف تبدل تمامًا بعدما أطلعناه على محتوى التَّحْقِيق.. بريطانِيا ما زالت على موقفها من حليفها «مبارك».

السفير السويسْري في القاهرة قال إنّ بلاده كَانَت سباقة في اتخاذ خُطُوات لمساعدة مصر، وهو محقٌّ في ذلك، غَيْر أنَّه لا يملك التعليق على ما قام به بنك «كريدي سويس» من مساعدة نجل «مبارك» الأكبر.

منذ سجن «مبارك» ونجليه وحَتَّى صدور هذا الكتاب، تعاقب على حكم مصر أربعة أنظمة، شكّلت هذه الأنظمة 7 لجان ما بَيْن رَسميَّة وشعبية لاسترداد الأَمْوَال المنهوبة من الخارج، لَمْ تسفر أي منها عن شيء، ربما كَانَ السبب هو عَدَم توافر الإرادة لاستعادة تلك الأَمْوَال التي أخفيت بطريقة معقدة، وربما كَانَ السبب هو عبقرية اللصوص.

كلُّ ما توصلَتْ إليه جهاتُ التَّحْقِيقِ من أصولٍ تملِكُها العَائِلَةُ في الداخلِ والخارجِ هو جزءٌ يسير، رغم كونها مليارات الجنيهات. كُلُّ ذلك لعَائِلَةٍ جاء ربُها من بيتٍ فقيرٍ لا يملِكُ سوى راتِبِه ضابطًا فقائدًا فرئيسًا.

يزعمونَ أنَّها أموالٌ مشروعة، والحكم في الدنيا للقضاء، غَيْرَ أنَّ الحسابَ والتاريخَ والمنطقَ والفقرَ والقرائنَ والعدلَ.. يقولونَ غَيْرَ ذلك.

طيلةَ أشهرٍ طويلة، فككتُ وزملائي جزءًا يسيرًا من تلك الشفرةِ المعقدة، شفرةِ رجلِ الظل، المبتعدِ عن الأضواءِ طوعًا، ظلِ أبيه، وحاملِ أختامِه، ومِفتاحِ اللُّغْز.

ورغم ذلك تبقى القصصُ التي لَمْ تُروَ أكثَرَ إثارة، وتتلاقى الخيوطُ المقطعةُ عمدًا، لتقودَنا إلى السر الأَكْبَر، كَنْزُ العَائِلَةِ الَّذِي لَمْ يظهرْ بعدُ.

كنز القَذَّافِي المفقود

يخرج معمر القَذَّافِي من أنبوب للصرف الصحي في مسقط رأسه سِرْت، العقيد الَّذِي حكم ليبيا أربعين سنة أصبح الآن بَيْن أيدي مُسلَّحِين مُعَارضِين، جبهته التي تعمّد رفعها دومًا عند التقاط صوره الشَّخْصِيَّة، تظهر الآن دامية، أمَّا جسده المتداعي فراح يستقبل النكزات والطعنات، فيما يستجدي يائسًا من وقع في قبضتهم، علّه يتجنّب مصيره المحتوم.. وبعدها يلفظ أنفاسه، القَذَّافِي الَّذِي طالما ملأ الدنيا ضَجِيجًا يَسْكُت الآن، تُوضَع جثته في ثَلاَّجَة للحوم إمعانًا في إذلاله، ميتًا، ليتوافد عليها معارضوه زيادةً في التنكيل والتشفِّي.

قُبَيل مقتله باع القَذَّافِي خُمس احتياطي الذهب لَدَى ليبيا [6] ، أغلب عائدات عَمَليَّة البيع تلك لا تزال مفقودة، غَيْر أنَّنَا استطعنا من خلال التَسْرِيبَات الخَاصَّة بشَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الْبَنَمِيَّة أنْ نلقي بعض الضوء على تفاصيل هذه الصَّفْقَة.

منذ قاد القَذَّافِي انقلابًا عسكريًا أطاح بالملك إدريس الأَوَّل في سبتمبر/ أيلول 1969، شرع في تأسِيس شبكة معقدة من الشَّركَات السرِّية والحسابات المصرفية الخفية، استخدمها في تكوين ثروة كبيرة من عائدات بيع النَّفْط الليبي، التقديرات الأولية تُشير إلى امتلاكه ما يتراوح بَيْن 100 و200 مليون دُولاَر، ولا تزال العشرات من الدعاوى القَضَائِيَّة والتَّحْقِيقات الدُوَلية جارية؛ بهدف استعادة تلك الأَمْوَال.

الوَثَائِق التِي تحَصّلنا عليها تكشف عن تورط اثنين من أكثر المستشارين اللذين حظيا بثقة القَذّافِي، مُحاميه المُحنك والثَّانِي هو المُسْتَثْمِر الَّذِي طالما اعتمد عليه. تحصّل الأول على الملايين من الدَّوْلَة بشكلٍ غامض، فيما لا يزال الثَّاني يُخفي مليارات الدُولاَرات لصالح عشيرة القَذَّافِي وبناء على طلبهم، كلا الرجلين مدرج على قوائم «الإنتربول» منذ سنوَات.

المِفْتَاح الرئيس للبحث عن أَمْوَال القَذَّافِي هو شخص يُدعى بشير صالح بشير، ذراع القَذَّافِي اليمنى ومدير مكتبه السابق. يُعتقد أنَّ هذا الشخص استثمر وأخفى ثروات عشيرة القَذَّافِي، علاوة على ذلك فقد عُهد إليه بإدارة فرع من الصنَادِيق المَاليَّة المملوكة للدَوْلَة بقِيمة مليارات الدولاَرات، تحت اسم «الاحتياطي النقدي النَّفْطي»، والَّذِي يتمتع القَذَّافِي بحرية الوصول إليه.

أما عائدات الأعمال النَّفْطية التي قامت بها ما سُمي «محفظة استثمار ليبيا-إفريقيا» في دُوَل إفريقية أخرى، فلا يُمكِنْ حَتَّى الآن تحديد أين استقرت. يردد بعض الليبيين أنّ «الأخ العقيد» الَّذِي يحب أنْ يُطلِق على نفسه اسم «زِعيم القادة العرب»، أو «إمام المسلمين»، أو حَتّى «ملك ملوك إفريقيا»، ربما كَان يحوزُ هذا

المال لنفسه.

TERRITORY OF THE BRITISH VIRGIN ISLANDS
BVI BUSINESS COMPANIES ACT, 2004

CERTIFICATE OF GOOD STANDING
(SECTION 235)

The REGISTRAR OF CORPORATE AFFAIRS, of the British Virgin Islands HEREBY CERTIFIES that, pursuant to the BVI Business Companies Act, 2004,

VISION OIL SERVICES LIMITED

BVI COMPANY NUMBER: **1435057**

1. Is on the Register of Companies;
2. Has paid all fees, annual fees and penalties that are due and payable;
3. Has not filed articles of merger or consolidation that have not become effective;
4. Has not filed articles of arrangement that have not yet become effective;
5. Is not in voluntary liquidation; and
6. Proceedings to strike the name of the company off the Register of Companies have not been instituted.

REGISTRAR OF CORPORATE AFFAIRS
FSC
FINANCIAL SERVICES COMMISSION

REGISTRAR OF CORPORATE AFFAIRS
10th day of March, 2011

في فبراير/ شباط 2011 انطلقت مظاهرات حاشدة مناهضة لحكم القَذَّافِي، لَمْ يكن منه سوى التصدي لها بالقوات المسلحة، إثر ذلك قررت الأمم المُتَّحِدَة فرض

عقوبات على أشخاص وأصول وشَرِكَات ارتبطت بشَكلٍ أو بآخر بهذا النظام. وبنفس الآلية قرر الاتحاد الأوروبي وسُويسْرا تجميد أصول واجهة القَذَّافِي المصرفية «بشير»، الحال نفسه مع «محفظة استثمار ليبيا- إفريقيا»، إذ قرر مجلس الأمن إدراجها ضمن قائمة الشَّركَات المحظورة باعتبارها (مصدرًا محتملًا لتمويل النظام الليبي). كَانَت تلك الإجراءات كفيلة بشلِّ حركة القَذَّافِي وذراعه اليمنى «بشير» عن عقد أي صفقات أو تحريك الأَمْوَال.

ويبدو أنَّ «بشير» كَانَ متحسبًا لموقف مشابه، إذ كشفت «وَثَائِق بَنَمَا» عن تدابير احترازية اتخذها الرجل مبكرًا؛ لتجنّب هذا المأزق. «محفظة استثمار ليبيا- إفريقيا» كَانَت تملك أسهمًا في شَرِكَة اسمها «فيجن للخدمات البترولية» استخدمتها كغطاء سِرِّيّ لأنشطتها، لَمْ يتعرف أي من خبراء النَّفْط الَّذِين تواصلنا معهم على هذه الشَّرِكَة أو سمع بها من قبل، ويبدو أنَّها كَانَت أحد أسرار القَذَّافِي الصغيرة.

TERRITORY OF THE BRITISH VIRGIN ISLANDS
BVI BUSINESS COMPANIES ACT, 2004

CERTIFICATE OF GOOD STANDING
(SECTION 235)

The REGISTRAR OF CORPORATE AFFAIRS, of the British Virgin Islands HEREBY CERTIFIES that, pursuant to the BVI Business Companies Act, 2004,

VISION OIL SERVICES LIMITED

BVI COMPANY NUMBER: **1435057**

1. Is on the Register of Companies;
2. Has paid all fees, annual fees and penalties that are due and payable;
3. Has not filed articles of merger or consolidation that have not become effective;
4. Has not filed articles of arrangement that have not yet become effective;
5. Is not in voluntary liquidation; and
6. Proceedings to strike the name of the company off the Register of Companies have not been instituted.

REGISTRAR OF CORPORATE AFFAIRS
FSC
FINANCIAL SERVICES COMMISSION

REGISTRAR OF CORPORATE AFFAIRS
10th day of March, 2011

قامت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بتَأْسِيس تلك الشَّرِكَة في 2007 وظلَّت غَيْر نشطة لعدَّة سنَوَات؛ بسبب عَدَم دفع فواتير ورسوم التَأْسِيس، وفي 10 مارس/ آذار 2011، وبعدما باتت نِهَايَة نظام القَذَّافِي وشيكة، تَمَّ دفع كُلّ الفواتير بالكامل وجرى تصنيف الشَّرِكَة (جيدة) تمهيداً لتنشيطها. هذه الخطوة تمّت بعد 10 أيام من وضع اسم «بشير» على قوائم المحظورين.

شَركَة «الأوف شور» تلك كَانَت مموهة بشَكلٍ عبقري، لَمْ يَرد بأي وَثِيقَة رَسميّة اسم «بشير» أو «المحفظة الاستثمارية». فَقَط ورد اسم عربِيّ لشخص سعوديّ الجنسية تَمّ تصنيفه باعتباره مُدِيرًا عامًا للشَركَة، ومُنح صلاحية فتح حسابات للشَركَة لَدَى عِدَّة مَصَارفٍ في جنيف ولوكسمبورغ وسنغافورة. تُشِيرُ تقارير إلى أنَّ هذا الرجل عمل سابقًا مع مهربِي نفط من الأردن، وقضى بعض الوقت في سجون ليبيا؛ لارتكابه جرائم تتعلق بأَمْوَال يُعتقد أنَّها ذات صلة مباشرة بالقَذَّافِي.

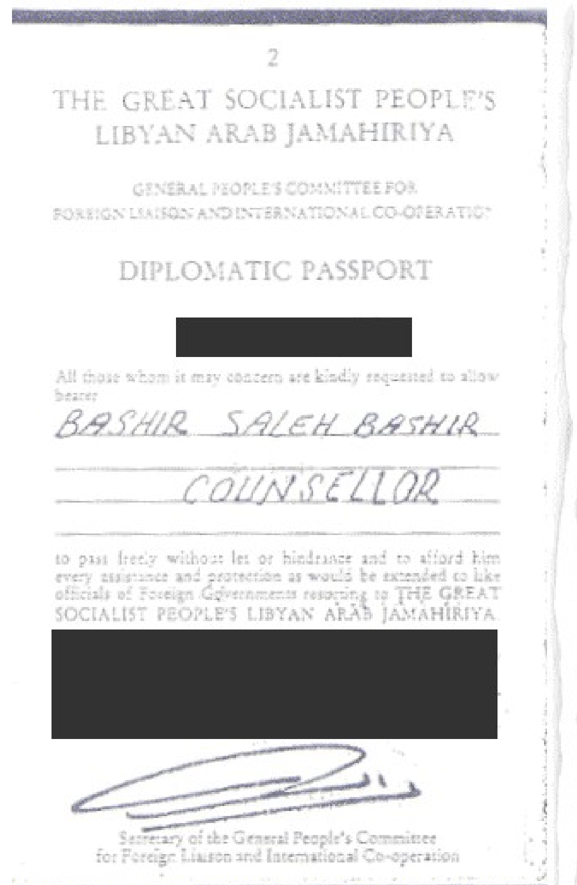
في مُسْتَهَلّ أَبْرِيل/ نَيْسَان 2011 استقال الرجل من منصبه كمديرٍ للشَركَة، وعُيِّن بدلًا منه برِيطاني يُقيم بألمانيا. أنكر البريطاني أي معرفة له بأنشطة الشَّركَة، وقال إنَّه كَانَ مُجَرَّد موظف لَدَى الشخص السعودي، وأنَّه عَمِل مديرًا مزيفًا عندما وجد صاحب العمل نفسه في وضع خطير.

هذا يعني أنَّه فيما يشتد القتال في ليبيا بَيْن قوات القَذَّافِي من جانبٍ والمتمردين من جانب آخر، كَانَ المُدِير السعودي الوهمِيّ يعيِّن مُديرًا وهميًّا آخر بريطانيا؛ ليبتعد هو عن الصورة تمامًا، ويصبح تَعقُّب هوية مَالِك الشَّركَة الحقيقي بالغ التعقيد، وبالتالي إضافة طبقة أخرى من الحماية حول أَمْوَال الشَّركَة.

بعد أشهرٍ قليلة سوف يُقتَل القذَّافي، ويسقط «بشير» في أيدي المتمردين، صورة جواز سفره وجدناها بَيْن ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا». وبطريقة أو بأخرى سيطلق سراحه في أتون الحرب الأهلية التي اشتعلت، وخلال هذه الفترة تمحى جميع آثار شركَة «فيجن للخدمات النَّفْطية»، وتوقف السُّلُطَات المحلية لجُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة أنشطة الشَّركَة؛ لعدم دفع الرسوم الإدارية المستحقة عليها.

ليس معلومًا لدينا الآن إنْ كَانَت الأُصُول المحتملة لتلك الشَّركَة قد نُقلت إلى ملاذ آمن آخر قبل إيقافها أم لا.

بعد ذلك يعود «بشير» للظهور فجأة، ولكن هذه المرة في النيجر، ويختفي ثانية. الرجل الوحيد الَّذِي يحتفظ بجميع خبايا الاستثمارات الليبية في إفريقيا شوهد كذلك عِدّة مرات في جنوب إفريقيا، وتتردد شائعات بأنَّه يقيم الآن في سوازيلاند.



2

THE GREAT SOCIALIST PEOPLE'S
LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

GENERAL PEOPLE'S COMMITTEE FOR
FOREIGN LIAISON AND INTERNATIONAL CO-OPERATION

DIPLOMATIC PASSPORT

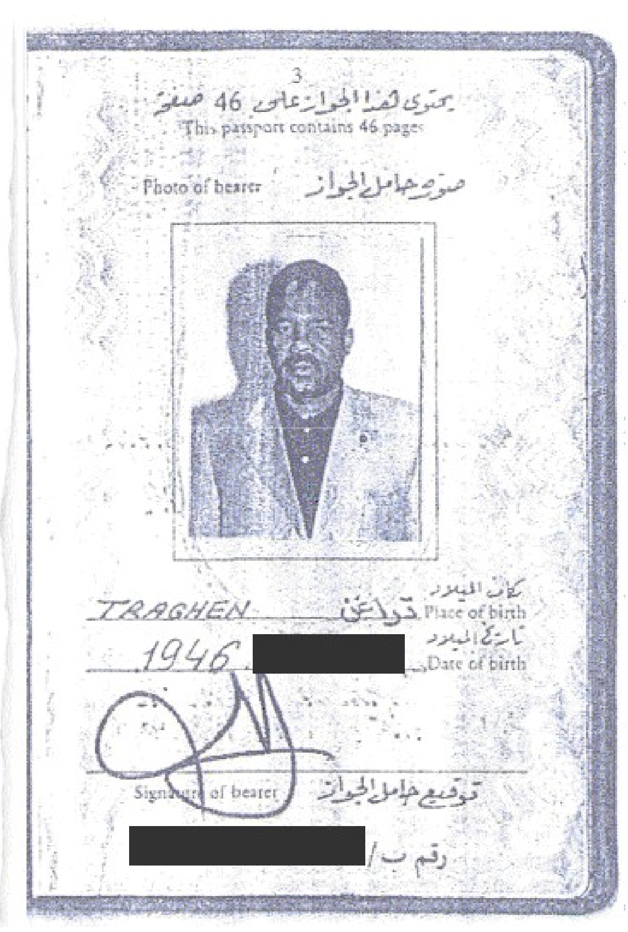
All those whom it may concern are kindly requested to allow bearer

BASHIR SALEH BASHIR

COUNSELLOR

to pass freely without let or hindrance and to afford him every assistance and protection as would be extended to like officials of Foreign Governments resorting to THE GREAT SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Secretary of the General People's Committee
for Foreign Liaison and International Co-operation



3

يحتوي هذا الجواز على 46 صفحة
This passport contains 46 pages

صورة حامل الجواز
Photo of bearer

مكان الميلاد
Place of birth
TRAGHEN تراغن

تاريخ الميلاد
Date of birth
1946

توقيع حامل الجواز
Signature of bearer

رقم ب/

جواز سفر بشير صالح بشير

بدأ البحث عن كنز القَذَّافِي في عام 2012، عندما صَرَّح رئيس المخابرات الليبية السابق عبد الله السنوسي، بأنَّ القَذَّافِي دَفَن ذهبه في الصحراء الليبية. عندها عرض أحد الوزراء المساعدة في الكشف عن أصول القَذَّافِي، عُثر عليه ميتاً بعد تصريحه هذا بعدة أيام، وقد كُبّ على وجّهه على حافة نهر الدانوب. في الأخير مات الوزير قبل أنْ يفصح عن شيء، أمَّا «السنوسي» فلم يُقدِّم هو الآخر أي معلومات دقيقة عن كنز «ملك ملوك إفريقيا».

بينما نجح تَعَقُّب ملايين الدولارات المملوكة للقَذَّافِي في إيطاليا وألمانيا والولاَيَات الْمتَّحِدَة، إلاَّ أنَّ أغلب ثرواته لا تزال خفيَّة. مصادِر موثوقة قالت إنَّ المحققين الَّذِين ينقّبون عن كنز القَذَّافِي لَمْ يُوَجِّهوا أنظارهم إلى «بشير» وحده، وإنَّما كَانَ هناك اهتمام كبير بشخص يُدعي «علي دبيبة»، أحد المقربين من دوائر القَذَّافِي المعروفين باسم «رفاق الزعيم».

ووفقًا للمحققين الليبيين، فإنّ مُنَظّمة تنمية المراكز الإدارية في ليبيا، وهي وزارة عملاقة تتعامل مع جميع استثمارات الدَّوْلَة ويشرف عليها «دبيبة»، منحت عقود أعْمَال بقيمة مليارات الدولارات للعديد من الشَّرِكَات التي لها صلات مباشرة بأسرة «دبيبة» [7].

بعد سقوط نظام القَذَّافِي فُحصت تلك التَعَاقُدات عن كثب، واكتشف المراجعون مُمَارسَات عجيبة في حفظ الدفاتر، أحد مستشاري القَذَّافِي شرح للمحققين أنَّ المُنَظَّمة التي كَانَ يشرف عليها «دبيبة» شهدت العديد من المخالفات مبكرًا جدًا، غَيْر أنَّه لَمْ يُمكِن التَّحْقِيق في تلك المخالفات؛ لأنَّ القَذَّافِي ونجله كَانَا يُدِيران تلك المُنَظَّمة.

وعلى الرغم من أنَّ مواقف «دبيبة» تبدلت تمامًا في ذروة الحرب الأهلية الليبية، وتَقْديمه الدعْم المالي للمتمردين في مسقط رأسه مصراتة، إلا أنَّ الحكومة الجديدة جمّدت أصوله، ووضعت اسمه على قائمة الرجَال الَّذِين يُشْتَبَه بأنَّهم اختلسوا أَمْوَال الدَّوْلَة. وفي نِّهَايَة المطاف انتقل إلى لندن، حَيْثُ تملّك عائلته عددًا من الممتلكات القيمة.

في الأخير وجَّه المحققون اتهامات لـ«دبيبة» بمنع تَعَاقُدات بملايين الدولارات لشَرِكَات يملكها هو وأفراد أسرته، وقام بتهريب أرباحه تلك عبر شبكة من شَرِكَات «الأوف شور» الوَرَقِيَّة.

لك أنْ تَعْلَم أنَّ المحققين نجحوا حَتَّى الآن بتتبع نحو 100 شَرِكَة مُسَجَّلة في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة ومالطا وليختنشتاين والْمِمْلَكَة المُتَّحِدَة يملكها جميعًا «دبيبة» وأبناؤه أو من يُفْتَرَض أنَّهُم شركاؤه. غَيْر أنَّ هياكل المِلْكِيَّة الحَقِيقِيَّة لهذه الشَّرِكَات، التي يُفْتَرَض أنَّها واجهة خفية لأَمْوَال القَذَّافِي، لا تزال ضبابية، وأغلبها تُدَار بواسطة شَرِكَة المُحَامَاة البَنَمِيَّة «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

ظهر كذلك اسم مواطن بريطاني «رياض جي» مرتبطًا بعدد من الشَّرِكَات التي استُخدمت كواجهة التي يرى المحققون أنَّها مُتَّصِلة بشكلٍ أو بآخر بـ«دبيبة».

تلقى «رياض» تعليمه الأساسي في ليبيا، والتحق بالجامعة في لندن. صفحته الخَاصَّة على موقع «فيسبوك» تُشير إلى ارتباطه بعَائِلَة «دبيبة». ويبدو أنَّه كَانَ يملك نصف أسهم فندق في المرتفعات الأسكتلندية. الشَّرِكَة التي تملك هذا الفندق كَانَت تُستخدم لإخْفَاء أَمْوَال الدَّوْلَة الليبية، وفقا لوَثِيقَة [8] أرسلها المحقِّقون الليبيون للسُّلُطَات البرِيطانِيَّة والاسكتلندية؛ أملًا في الْحُصُول على مساعدة من البلدين.

السجلات التِّجَارِيَّة تقول إنَّ هذه الشَّرِكَة التي تملك الفندق أبرمت تَعَاقُدات مع «مُنَظَّمة تنمية المراكز الإدارية» عام 2008 بعدة ملايين من الدولارات، إنَّها المُنَظَّمة

نفسها التي كَانَت تخضع لإشراف «دبيبة»، وهكذا تكتمل الدائرة تمامًا.

السُّلُطَات في أسكتلندا ما زالت تحقق وتجمع الأدلة، أمَّا المحققون فيرون من جانبهم أنَّ ثَمَّة أمرًا لا تستسيغه عقولهم: إقرارات الذمة المَاليَّة التي قدّمها «دبيبة» مؤخرًا تُشِيرُ إلى امتلاكه بضع سيارات وبعض الحُلي ومزرعة بها أربعة من الإبل.[9]

الشَّرِكَات المحظورة

(سُوريَّة)

كَانَ ربيع عام 2014 يودِّع حلب على عجل، الشمس تحبو على مهلٍ لتستقر في منتصف السماء، وفي الأرض يجلس شيخان يتناولان قهوة صُنعت بصبر يناسب الشيب الظاهر عليهما. يسترق «صبري وحيد عصفور» وصديقه «أبو ياسين» النظر إلى جيرانهم الَّذِين تجهزوا ليبدأوا نهارهم.

في ثوانٍ تمطر السماء براميل متفجرات فوق رؤوسهم، تتناثر قطع الخشب من حولهما، الحجارة، الإسمنت، حديد التسليح، الأظافر، أشلاء جيرانهم الَّذِين ودّعوهم بنظراتهم منذ لحظات، تحتجب الشمس خلف غبار البارود والدم والصمت، تلك المتفجرات الملعونة صُمّمت لتُلحق أكبر ضرر ممكن بضحاياها.

ينزاح الغبار تدريجيًا، ببطء يتحسس «عصفور» خُطُواته بحثًا عن «أبو ياسين»، ها هو الآن بيْن يديه، كَانَت أحشاؤه متناثرة من حوله، فيما يعلو صدره ويهبط، وتطرح عينه المملوءة بالهلع عشرات الأسئلة، قبل أنْ يستحوذ بياض الموت المتشبع بالصفرة على مساحة العين، ويحتجب الأسود إلى الأبد، رشفة القهوة الأخيرة التي لَمْ تبلغ شَفَتيه، تشرَّبتها الأرض مع دمائه بمنتهى العدل.

تلك الضربة الجوية كَانَت واحدة من مئات الضربات التي وجّهتها قوات «بشار الأسد» خلال سنَوَات الحرب الست، وأودت بأرواح آلاف المدنيين. على الرغم من حظر السُّلُطَات الأمْريكيَّة إمداد الغاز والنَّفْط لقوات «الأسد»، إلا أنّ شبكة من الشَّرِكَات اخترقت هذا الحظر، لتستمر طائرات «الأسد» مُحلقة تلقي بالموت فوق رؤوس المدنيين في سُوريَّة.

شاركت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في تَأْسِيس ثلاث من تلك الشَّرِكَات وفروع لها في جزيرة سيشل، إحدى المَلَاذَات الضَّرِيبِيّة في المحيط الهندي. الشَّرِكَات الثلاث كَانَت ضمن قائمة طويلة ممن يُعتقد تورطهم في تكوين شبكات معقدة لإمداد قوات «الأسد» الجوية بالوقود سرًا، على الرغم من الحظر الدُوَلي المفروض على الجيش السُوري.

القائمة السوداء التي أصدرها مكتب مراقبة الأُصُول الأجنبية الأمريكي (أُوفاك) ضمت 33 فردًا وشَرِكَة من عُمَلَاء «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، غَيْر أنَّ ما توصلنا إليه في

هذا التّحْقِيق، يكشف أنّ بعض تلك الشّركَاتِ استمرت في عملِها رغمِ وضعها في القوائم السوداء من قبل وزارة الخزانة الأمْريكيَّة، إحداها كَانَت شركة متخصصة في المنتجات البترولية اسمها «بانغاتيس إنترناشيونال كوربوريشن ليمتد»[10]، ويقع مقرها الرئيس في الإمارات العَرَبِيَّة المُتَّحِدَة.

في يوليو/ تموز 2014 اتهم (أُوفاك) شَركَة «بانغاتيس» بإمداد الحكومة السُوريَّة بِكمية من وقودِ الطائرات بلغت ألف طن متري؛ من أجلِ تشغيل مقاتلاتها الحربية، تتْبع هذه الشّركَة مجموعة اقتصاديةٍ أكبر لها عِدَّة مكاتب في دمشق اسمها «عبدالكريم غروب»، اثنَانِ من الشَّركَاتِ التابعة لها «ماكسيما ميدل إيست» و«مورغان آديتيفيس» كَانَتا كذلك مِن بِيْن قوائم عُمَلاَء «مُوسَاك فُونسِيكَا» المحظورين، علاوةً علىِ مواطنَيْن سُورِيّين تربطهما علاقات مباشرة مع هاتين الشركتين. ممثلٌ عن شَرِكَة «مورغان» أرسل لنا رداً يزعم فيه أنَّ وجود شركته في قائمة الشَّركَات المحظورة جاء عن طريق الخطأ!

التَّحْقِيقات التي أجراها (أُوفاك) تُشِيرُ إلى أنَّه في مايو/ أيّار 2014 جرىِ تعاون بَيْن «بانغاتيس» و«ماكسيما» و«عبدالكريمِ قروب» من جهة، وبين شَرِكَة روسية تعمل في الغاز والنَّفْط من جهة أخرى، كَانَ الهدف من التعاون هو الْحُصُول على النَّفْط من أجل مصافي البترول التي تقع تحت سيطرة الحكومة السورية.

في أَبْريل/ نَيْسَان 2013 صَرَّح متحدثٍ باسم «بانغاتيسٍ» إلى وكالة «رويترز» ما يفيد أنَّ شركته قامت بالفعلِ بتسليمِ النَّفْط إلىِ سُوريَّة، غَيْر أنَّه ادعى أنَّ الشَّركَة لا تعرف أي شيء حول الوجْهة النهائِيَّة لهذا النَّفْط أو الغرض الَّذِي سوف يُستخدم من أجله «كلّ ما نعرفه أنّ هذا الوقود سوف يُستَخدم في أغراض إنسانية».

العلاقة بَيْن «بانغاتيس» و«مُوسَاك فُونسِيكَا»، بحَسْب ما تُشِيرُ إليه الوَثَائِق التي بِحوزتنا الآنِ بدأت منذ عام 1999، عندما قام مكتب المُحَامَاة البنمي بإجراءاتِ تأْسِيس الشَّرِكَة في جزيرة نيبوي بالمحيط الهادئ، حَيْثُ يملكِ امتيازات استثنائِيَّة لتَأْسِيس شَركَات «أوف شِور»، غَيْر أنَّ صحوة مُفَاجِئة أصابت السُّلُطَاتِ في الجزيرة الصغيرة حول عمليات تَبْييض الأموَال التي تُجرىِ تحت مسمى شَركَات «الأوف شور» على أراضيها، جَعَلَتها توقف هذا النشاط بشَكلٍ مُفَاجِئ عام 2009، فانتقلت الشّركَة بسجلاتها أولاً إلى جزيرة «ساماوه» ثم في 2012 تحولت إلى سيشل، حَيْثُ قُدّرت قيمتها السوقية آنذاك بما قيمته 7.5 مليون دولار.

ورغِم مرور تسعة أشهرِ علىِ العقوبات التي فرضتها الولاَيَات الْمُتَّحِدَة على الشَّركَة، ظلت «مُوسَاك فُونسِيكَا» تقدم خدماتها إلى «بانغاتيس»، وتقدم ما يفيد وضعها الجيد في سيشل، غَيْر أنَّها سرعان ما ساعدت في إغلاق هذه الشَّرِكَة، وطالبتها بتسديد فاتورة أتعاب قيمتها ألف دولار.

استغرق الأمر عامًا أو ما يزيد قليلًا منذ فرض العقوبات على شَرِكَة «بانغاتيس» حَتَّى اعترفت «موسَاك فُونْسِيكَا» بالقائمة السوداء، وسارعت في الْحُصُول على تفاصِيل مِلْكِيَّة الشَّرِكَة أو فواتير الخدمات التي قَدَّمَتها لها أو أي معلومات تدل على هويَّة مَالِكها، واستعانت في ذلك بمديري شركتي «بانغاتيس» و«ماكسيما» في دبي، وبحلول أُغُسْطُس/ آب 2015 أقرَّت «موساك فُونْسِيكَا»، أخيرًا، بأن تلك الشَّرِكَات على قوائم العقوبات.

رامي مخلوف

(ابن الخال)

ملفّات شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» كشفت كذلك عن تعاونها مع رامي مخلوف، ابن خال الرئيس السوري بشار الأسد. واحد من أَكْبَر رجَال الأعمال في الشام. يملك «مخلوف» شَرِكَة «سيرياتل» للهواتف المحمولة، ووصفته وزارة الخزانة الأَمْرِيكيَّة في مُسْتَهَلّ 2008 بأنّه من كبار المستفيدين من الفساد في سُورِيَّة. تتنوع استثماراته في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنَّفْط والغاز والتشييد والخدمات المصرفية وشَرِكَات الطيران، ومِنْ ثَمَّ أصدرت «الخزانة الأَمْرِيكيَّة» قرارًا بتجميد أصول رامي مخلوف، وحظرت على الشَّرِكَات والأفراد التعامل معه. وفي أُغُسْطُس/ آب من العام نفسه تصدّرت عدد من شَرِكَات «مخلوف» القائمة السوداء للشَرِكَات المحظورة.

لطالما كَانَ «مخلوف» عميلًا لَدَى «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، غَيْر أنَّ المُرَاسَلات التي رصدناها بينه وبين الشَّرِكَة لَمْ تشر بأية حال إلى العقوبات المفروضة عليه، إلى أنْ تبدل الحال في 2010 إثر طلب أرسلته السُّلْطَات في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة تستعلَم فيه عن مِلْكِيَّة إحدى الشَّرِكَات التي تأسست قبل ذلك التاريخ بعشرة أعوام. بدأ موظفو «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بالبحث عن البَيَانَات المطلوبة، سرعان ما تبين أنَّ مِلْكِيَّة الشَّرِكَة ترجع إلى «مخلوف»، وظهرت تقارير ترصد علاقات مخلوف السِيَاسِيَّة مزاعم تورطه في عمليات تهريب.

إلى هنا دار جدال داخلي بَيْن التخلص من هذا العميل فورًا أو التمهل لعدم فقده. استشهد أحَد المؤيدين لبقائه بأن تلك المزاعم حول تورطه لَمْ ترتق إلى درجة اليقين، ولا توجد أية أدلة أو تحقيقات مفتوحة بشأنه، ودلّل على ذلك بأن بنك «HSBC» في بريطانِيا، الَّذِي قَدَّم خدماته إلى «مخلوف»، ويعرف الكثير عن أنشطته، يشعر بالارتياح في التعامل مع «مخلوف»، ومِنْ ثَمَّ فعلى الشَّرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أنْ تستمر في عملها مع «مخلوف».

ومع تصاعد الحديث عن تحقيقات جادة حول إمبراطورية «مخلوف» الاستثمارية، استقر الحال على التخلص منه نهائيًا.

بعد عشرين عامًا من الثورة الإيرانية، وبالتحديد في عام 1998 ساعدت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في تَأْسِيسِ شَرِكَة إيرانية في جُزُرِ الْعَذْرَاء البريطانِيَّة. كَانَ معلومًا لَدَى الجميع أنَّ تلك الشَّرِكَة تلعب دور الوسيط بين وزارة البترول في طهران وبين الشَّرِكَات الأجنبية. فروع تلك الشَّرِكَة في دبي ولندن، والتي حملت اسم «بتروباس» لعبتا دورًا مهمًا في تنمية حقل «جنوب بارس» للغاز الطبيعي الَّذِي تقدر عائداته بمليارات الدولارات.

قبل تَأْسِيسِ تلك الشَّرِكَة بثلاثة أعوام، اتهم الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» إيران بدَعْم الإِرْهَاب، رابطًا ذلك بمساعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل، وهو ما نتج عنه مقاطعة الولاَيَاتِ الْمُتَّحِدَةِ للنَّفْط الإيراني، ليس بالضرورة أنْ يكون هذا هو السبب الرئيس وراء تَأْسِيس شَرِكَة تعمل في مجال النَّفْط في طهران.

سُلّطت الأضواء على العلاقة الوَثِيقَة بَيْن تلك الشَّرِكَة والنظام الإيراني في وقت مبكر من عام 2001 بعدما حققت السُّلُطَات الإيرانية مع عضو بمجلس إدارة الشَّرِكَة، ثم اتهمته بالتورط في مخالفات تخصّ إبرام عقود بيع الغاز. بحلول العام التالي تصدرت تلك الأنباء عناوين صحيفتي «ذي إيكونوميست» و«نيويورك تايمز».

مزاعم الفساد تلك وضعت الشَّرِكَة سريعًا على الخريطة، حَتَّى قبل ظهور تلك الادّعاءات، لَمْ يكن الأمر ليستغرق كثيرًا من النبش للتعرف على هوية ملاكها، أو على أقل تقدير الوقوف على كيفية تحكم المسْؤُولين الحُكُومِيّين في إدارتها.

استمرت «بتروباس» عميلًا لَدَى «مُوسَاك فُونْسِيكَا» حَتَّى 2010، حينها علم «يورغِن موساك»، أحد مؤسسي الشَّرِكَة الْبَنَمِيَّة أنَّ مقر شَرِكَة «مُوسَاك فُونسِيكَا» في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة صار مدرجًا ضمن القوائم السوداء من قبل مكتب مراقبة الأُصُول الأجنبية، بعدما استخدمته «بتروباس» عنوانًا لها في أوراق التّسْجِيل.

إلى هنا بدأ موظفو «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في التحرك، «مارسيا دي كوستا» إحدى الموظفات في الشَّرِكَة اقترحت أنْ يَتمَّ التخلص من «بتروباس»، زميل آخر أيّدها في ذلك معلقًا: «لقد تأخر هذا القرار 12 عامًا تقريبًا»، وفي النِّهَايَة وافق المؤسس

الثّاني «رامون فونسيكا» على التخلص من الشّركَة الإيرانية في رسَالَة شديدة اللهجة:

«هذا أمر خطير، جميعنا نعرف أنَّ الأمم المُتَّحِدَة فرضت عقوبات ضد إيران، ونحن لا نريد بالتأكيد أنَّ نعمل مع أنظمة أو أفراد من تلك الدُوَل. رفْضُنا هذا ليس نابعًا من الإجراء الَّذِي اتخذه مكتب مراقبة الأُصُول الأجنبية، وإنما التزامًا بمبادئنا. أي شخص تعامل مع تلك الشَّركَة على أي مستوى سوف يدرك في الحال أنَّها ارتبطت بأسماء إيرانية، لذلك لزامًا علينا أنْ نرفع الراية الحمراء فورًا».

حظي مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في لندن بنصيب وافر من اللوم على تلك الورطة التي تخلص منها في أُكْتوبر/ تِشْرين الأَوَّل 2010 بعد الاعتذار عن الاستمرار في تقديم خدماته إلى «بتروباس»، بعدما ظهر التقصير في تنفيذ ما تعارف على تسميته «التحريات الضرورية» لمعرفة هوية مَالِكي الشَّرِكَة، وما إذا كَانَوا مُتَوَرِّطين في قضايا دُوَلية أو مطلوبين للمساءلة، هذا الأمر جَعَل مَالِك الشَّرِكَة «يورغن موساك» يعلق في رسَالَة داخلية «يبدو أنَّ مكتبنا في بريطانيا لَمْ يقم بهذه التحريات هذه المرة، أو ربما لا يقوم بها أبدًا»، غَيْر أنَّه وفي مُستَهَلّ 2016 خرجت تلك الشَّركَة من قائمة الشَّركَات المحظورة من قبل الولاَيَات الْمُتَّحِدَة في إطار اتفاق رفع العقوبات عن طهران؛ إثر الاتفاق على تفكيك أجزاء من برنامجها النووي.

المتحدث باسم مكتب مراقبة الأُصول الأجنبية رفض التعليق على هذه القِصَّة، مشددًا على أنَّ سياسة المكتب تقتضي عَدَم الخوض في القضايا قيد التَّحْقِيق حاليًا، أو المحتمل فتح تحقيق بخصوصها لاحقًا.

في عام 2012 بدأ «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أول عَمَلِيَّة مسح للشَرِكَات التي تخضع لعقوبات دُوَلية، كَانَ مكتب لندن بؤرة التركيز آنذاك، التقرير النهائِّي خلُص إلي أنْ مكتب لندن لا توجد لديه أي آليَّة في تعاملاته مع عملائه المُصَنَّفِين تحت مؤشر «ذوي خطورة عالية» من السياسيين وعائلاتهم والمقربين منهم، حَتَّى عَمَلِيَّة جمع البَيَانَات الأولية عبر محركات البحث الإلكترونية حول العُمَلاَء المحتملين لا يتَمّ إجراؤها، الحال نفسه مع مكاتب الشَّركَة في سنغافوره، تايلاند، البرازيل، ودبي. عاب التقرير النهائي على تلك الفروع القصور في إجراء التحريات وجمع البَيَانَات قبل التعامل مع السياسيين وذويهم.

على سبيل المثال، اعترفت الشَّركَة في الاتصالات الداخلية عام 2009 بأنَّ لديها سجلات غَيْر مكتملة تخص إحدى الشَّركَات التي وُضعت على لائحة العقوبات لاحقًا؛ لدورها في إدارة تحويلات مَاليَّة بملايين الدولارات يستخدمها النظام الحاكم في كوريا الشماليَّة؛ بهدف زعزعة الاستقرار في أماكن بعينها.

فيِ العام ذاته قطعت الشَّرِكَة علاقتها كذلك برجل أعْمَال من مواطني زيمبابوِي يُدعى «جون بريدن كامب»، والَّذِي ظل بيْن سجلاتِ عملائها منذ عام 1997، غيْر أنَّه وفي عامٍ 2002 وصفته لجنة خبراء الأمم المُتَّحِدَة بأنَّه «خبير في تَأْسِيس الشَّرِكَات السرِّية، وتجنب تطبيق العقوبات على الشَّرِكَات التي تخترق اللوائح».

في هذا التوقيت اتهمت الأمم المُتَّحِدَة شَرِكَة «تريمالت ليمتد» [11] بشراء معدات عسكرية للجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استغرق الأمر سبع سنَوَاتٍ حَتَّى أجرى أحد موظفي «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بحثًا على شبكة الانترنت ليتكشف أنَّ تلك الشَّرِكَة المُتَورِّطة في عِدَّة اتهامات بالاتجار في الأسلحة يملكها «بريدن كامب».

قبل عِدَّة أشهر من قرار «مُوسَاك فُونْسِيكَا» التخلص من «بريدن كامب»، أدرج مكتب مراقبة الأُصُول الأجنبية اسمه ضمن قوائم العقوبات، بزعم كونه من المحسوبين على الديكتاتور الزيمبابوي «روبرت موغابي» وستار خفي لأنشطته، وفي عام 2012 أسقط الاتحاد الأوروبي العقوبات المفروضة ضده. رغمِ ذلك فإنَّ «بريدن كامب» الَّذِي طالما حرص على نفي أي علاقة تربطه وشرِكَاته مع «موغابي» رفض التعقيب على الأسئلة التي أرسلناها إليه.

حزب الله

من بَيْن ما تحصّلنا عليه وَثَائِق تكشف العلاقة بَيْن «حزب الله» اللبناني وبين «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، حَيْثُ استخدم «حزب الله» إحدى الشَّركَات كغطاء لأنشطته المَالِيَّة تحت اسم «أوفالز تريدينغ»[12]، ولعبت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» دورًا في تَأْسِيس وتَسْجِيل هذه الشَّركَة.

في أعقاب قرار مكتب مراقبة الأُصُول الأجنبية الأمريكي (أُوفاك) إدراج تلك الشَّركَة ضمن قوائمه السوداء، قال الممثل الْقَانُوني لشركَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في رِسَالَة داخلية: «وردتنا عِدَّة تقارير تربط بَيْن هذه الشَّركَة وجماعات إرهابية»، ومِنْ ثَمَّ قررت الشَّركَة الْبَنَمِيَّة إنهاء علاقتها مع «أوفالز» في مايو/ أيّار 2011.

هنا تظهر رسَالَة توبيخ أرسلها الشريك المؤسس «يورغن موساك»: «لا أفهم لماذا لَمْ تُظهر التحريات الأولية كُلّ هذه المشكلات من البداية، لا بد وأنَّ لدينا مشكلة كبيرة في إجراء هذه التحريات».

محامي شَركَة «أوفالز» والتي تخضع لسجلات جُزُر الْعَذْرَاء البرِيطانِيَّة، قال لنا إن تلك الشَّركَة أُسِّسَت بغاية تقليص الضَّرَائِب، وأنَّ أنشطتها الرئيسة هي استيراد وتصدير المواد الغذائِيَّة، إلا أنَّها غَيْر نشطة حاليًا.

نفى المحامي كذلك أنْ تكون شركته تورطت في أي أعْمَال غَيْر مشروعة، مثل تمويل الإِرْهَاب وتبْييض الأَمْوَال، وألمح إلى أنَّ إحدى شَركَات المحاسبة الدُوَلية الكبرى تقوم بالتَّحْقِيق في استثمارات «أوفالز»، ولَمْ تعثر على ما يفيد صدق اتهامات وزارة الخزانة الأمْرِيكيَّة. علاوة على ذلك أصدر مَالِك الشَّركَة بيانًا نفى فيه أي علاقة

ربطته في السابق مع «حزب الله»، فيما تستمر المجهودات لرفع تلك العقوبات عن الشَّركَة.

لبنان في وَثَائِق بَنَمَا

بِقَدر ما شهد لبنان من حروب وفتن وصمد، بِقَدر ما استشرى فيه الفساد وتعددَّت صوره ورموزه. في لبنان تتزاوج الأضدادِ حَتَّى تمتزج ويصعب تمييزها أو إدراك متى بدأت وكيف وصلت إلى ما هي عليه. كَانَ لبيروت حظ وافر في «وَثَائِق بَنَما»، رِجَال أعْمَال يتشدقون ليل نهار بالوطنية، وفي السر يُنشؤون شَرِكَات وَرقِيَّة في الخارج؛ للتَهَرُّب من دفع الضَّرَائِب، وسياسيون يغَسْلون أَمْوَالًا تحصّلوا عليها بشَكلٍ غَيْر معلوم، فاختاروا إبقاءها في الخارج تحت اسم استثمارات وهمِيّة ليتَمَّ ضخّها وقت الحاجة إلى الداخل أو توجيهها إلى وجهة بعينها. قوائم لبنان ضمت فَنَّانين وسفراء وقادة جيش ووزراء وملاك قنوات تلفزيونية وأفراد من عائلات كبار رجَال الدولة من كبيرها لصغيرها دون تمييز.

في تلك القوائم نجد ميساء بري الابنة الصغرى لرئيس البرلمان نبيه بري، وقد أسست وزوجها أيمن جمعة، شركتي[13] «أوف شور» في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة في يناير وفبراير 2014 ثم أسسا الثَّالثة[14] في العام التالي، كُلّ ذلك بخلاف شراكة[15] دخل فيها أيمن مع رجل الأعمال الشيخ نجيب أبو حمزة، وشَرِكَة أخرى كَانَ فيها الأطراف الثلاثة «بري» و«جمعة» و«أبو حمزة».

ولأن دوائر المال والنفوذ في لبنان، مثلها مثل سائر البلدانِ، شديدة التعقيد والاتصال، تجد أيضًا أنّ عماد جمعة شقيق أيمن جمعة، قد أسَّسَ إحدى شَركَات «الأوف شور»[16] التي يملكها في مارس/ آذار 2013، وبعد أربعة أشهر يؤسس شَرِكَة

أخرى مع زوجته بشرى الخياط، ابنة رجل الأعمال تحسين خياط مَالِك قناة «الجديد»، وفي اليوم نفسه يؤسس شَرِكَة ثالثة مع شقيق زوجته كريم خياط، اللذين تشاركا في عدد من الشَّرِكَات الأخرى أيضًا، وجميعها مُسَجَّلة في المْلَاذَات الضَّرِيبيّةِ الآمِنَة.

عَائِلَة تحسين خياط كَانَ لها نصيب وافر جِدًا داخل ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، إذ يبدو أَنَّ جميع أفراد العَائِلَة استعانوا بخدمات تلك الشَّرِكَة: «محمد»، «كريم»، «كرمي»، «بشرى»، «سمر»، «نادية»، إلى جانب الأب تحسين خياط.

هناك أيضًا رجل الأعمال الدُرزي زياد تقي الدين، اللبناني الأصل الفرنسي الجنسية، الذي استعان بالشركة البنمية في تأسيس شركة «نورث جلوبال للنفط والغاز» في مايو/ آذار 2011، وجرى تسجيلها في جُزُر العذراء البريطانيَّة.

بعد ثلاثة أشهر، وفي أغسطس/ آب 2011 تعلن نيكولا جونسون، زوجة «تقي الدين» لأكثر من ثلاثين عامًا، أن زوجها لعب دور الوسيط في العديد من صفقات الأسلحة والنفط بين فرنسا ودول الشرق الأوسط، وأنه أخفى ثروات طائلة في شركات «أوف شور» وهمية.

كانت العلاقة بين «زياد» و«نيكولا» وصلت إلى طريق مسدود حين قررت فضح خباياه، الخلافات بينهما وصلت إلى مرحلة الطلاق، وهو ما جعلها تطالب بحصة من ثروته مقدارها 25 مليون يورو من بين 104 ملايين يورو يملكها.

مسيرة «تقي الدين» مليئة بالألغام، الرجل الذي أعتقد أنه كان وسيطًا في نقل أموال الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي؛ لتمويل حملة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، فجّر مفاجأة عندما اعترف في مقابلة مسجلة مع موقع ميديابارت الفرنسي عام 2016، أنه سلّم كلود غيون، الأمين العام للإليزيه خلال ولاية نيكولا ساركوزي ووزير الداخلية لاحقًا، ثلاث حقائب من المال الليبي. وقدّر رجل الأعمال اللبناني قيمة الأموال المقدمة بـ 5 ملايين يورو.

«تقي الدين» المولود عام 1950 في بلدة بعقلين اللبنانية القابعة في جبل لبنان،
أكد أمام المحققين الفرنسيين أنَّه نقل الأموال من ليبيا بطلب من الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات الليبي عبد الله السنوسي، قائلًا: «قدّموا إليَّ الأمر على أساس أنها أتعاب تدريب عناصر مخابرات ليبيين في فرنسا».

إسكندر صفا.. مُواطن العالم الكبير

بين الأسماء التي توقفتُ أمامها في قوائم عُمَلاَء «مُوسَاك فُونْسِيكَا» كَانَ اللبناني ذا الجنسية الفرنسية إسكندر صفا، ذاك الاسم الَّذِي طالما ارتبط بعلاقات غَيْر مفهومة مع إسرائيل.

بِنِّهَايَة ثمانينيات القرن الماضي، كَانَت إسرائيل تبحث عن شخص يُمدّها بمعلومات حول مصير الطيار «رون آراد» الَّذِي أسقط «حزب الله» طائرته فوق الأراضي اللبنانية عام 1986، وظل في الأسر عِدَّة سنَوَات، حَتَّى توصل الموساد إلى إسكندر صفا الَّذِي توسّط ليتَمَّ تحرير الأسير الإسرائيلي بعد 3 سنَوَات.

ثَمَّة صَفْقَة أخرى لعب فيها «إسكندر» دورًا مهمًا، ورغم مرور ما يزيد على ربع قرن، إلا أنَّ غموضًا ما زال يسيطر على تفاصيلها. في 1988 اختُطِف دبلوماسيون وصحافيون فرنسيون في لبنان، وتوسط «صفا» أيضًا في إتمام الصَفْقَة، غَيْر أنَّها لَمْ تمر كسابقتها.

جهاز مكافحة التجسس الفرنسي اتهم إسكندر صفا باختلاس جزء من قيمة فِدْيَة يُفْتَرَض أنَّ السُّلُطَات الفرنسية دفعتها للإفراج عن الرهائن، غَيْر أنَّ أعضاء الحكومة الفرنسية التي كَانَت تتولى الحكم في ذلك الوقت ينفون جميعًا دفع فِدْيَة للخاطفين، وهذا ما يؤكده بشكل خاص وزير الداخلية الأسبق «شارل باسكوا» الَّذِي لا يستَبْعِد أنْ يكون تَمَّ تلفيق هذه الْقَضِيَّة من الأساس؛ لإبعاده عن خوض السباق الرئاسي أمام الرئيس «جاك شيراك» آنذاك.

مذكرة (دي.إس.تي) جهاز مكافحة التجسس الفرنسي التي قدّمها إلى النيابة العامَّة أشارت إلى أنّ المفاوضين استولوا على جزء من قيمة الفِدْيَة التي دفعتها السُّلُطَات الفرنسية، ومن المحتمل أنْ يكون هذا المبلغ تحوّل إلى حساب مصرفي في سُويسْرا يملكه «إسكندر» وشقيقه «أكرم».

إسكندر صفا، الماروني المولود في عَائِلَة ثرية في شمال لبنان، لَمْ يكتفِ بذلك.

في عام 1991 قرر سياسيون فرنسيون ينتمون إلى اليمين المتطرف دَعْم الرئيس الأنجولي «خوسيه إدواردو دوس سانتوس» بصَفْقَة أسلحة قيمتها 790 مليون دولار؛ ليستخدمها في حربه ضد المتمردين في بلاده آنذاك. لعب «صفا» دور

الوساطة بَيْن الجانبين الفرنسي والأنجولي مقابل عمولة مجزية. وكما هي العادة، اختفى جزء من أَمْوَال الصفْقَة من دون أنْ يُكشف عن وجهته حَتَّى الآن.

قبل أنْ يؤسس الشقيقان صفا (إسكندر وأكرم، صهر وزير الدفاع اللبناني السابق سمير مقبل) واحدة من أكبر الشَّركَات العاملة في الشحن البحري وتصنيع السفن، أشرف «صفا» على بناء مطار عسكري في العاصمة السعودية الرياض، وفي 2016 شارك من خلال شركته «أبوظبي مار» التي يملك 30 في المائة من أسهمها، في بناء أربع سفن حربية من طراز «ساعر 6» لصالح الجيش الإسرائيلي الَّذِي يسعى لاستخدامها في حماية حقول الغاز في البحر المتوسط.

أما وَثَائِق بَنَمَا، فجاءت لتحكي عن امتلاك إسكندر صفا لشَركَة «بالومار القابضة للطاقة»، المُسَجَّلة في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، ومن خلال تلك الشَّركَة يمتلك «صفا» شَركَة ثانية هي «بريفنفيست» التي تحوّل اسمها إلى «بي.آي. ديف ش.م.ل»، ومقرها بيروت. تلك الشَّركَة هي التي يملك من خلالها «إسكندر» أسهمه في «أبوظبي مار»، التي تُقدم خدماتها للبحرية الإسرائيلية.

لم يترك صفا إسكندر باباً للربح إلا وطرقه، لا يهم مع من يعمل، وفي صف من يُقاتل، ولمن يُقدم خدماته، في إحدى المقابلات الصَّحفِيّة وصف نفسه بأنه «مُواطن العالم الكبير» الَّذِي ينتمي إلى أماكن كثيرة، وليس إلى مسقط رأسه لبنان فحسب، «لبنان هو وطني، ولكن بعد 20 سنة من الحرب الأهلية أشعر بأني في البيت في فرنسا، وفي بريطانِيا أيضاً».

المطربة والوزير.. «جوليا بطرس» و«أبو صعب»

في بداية مارس/ آذار 2008 أسّس الزوجان إلياس بوصعب وزير التربية السابق، والمطربة اللبنانية جوليا بطرس، التي طالما غنّت للمقاومة في فلسطين ولبنان، شرِكَة «أوف شور» في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانيَّة، تحت اسم «جيتس القابضة للإدارة»، حصتها تبلغ 12500 سهم، أمَّا مقر الشَّرِكَة بِحَسْب أوراقها فهي الإمارات العَرَبِيَّة المُتَّحِدَة التي انتقلت للعيش فيها منذ زواجها عام 1996.

بعد شهر من تَأْسِيس الشَّرِكَة الأولى، جرى تَأْسِيس شَرِكَة أخرى باسم «الأَمْرِيكِيَّة الدَّوَلية للخدمات التعليمية» في نفس السجل التجاري ومقرها الإمارات أيضًا، أمَّا أسهمها فانقسمت بَيْن إلياس أبو صعب (25 ألف سهم) وشَرِكَة «جيتس القابضة» (50 ألف سهم) التي أسسها وزوجته «جوليا».

المعلومات المتاحة تُشِيرُ إلى خبرة نوعية لَدَى «بوصعب» في مجال «الأوف شور»، ففي سبتمبر/ أيلول من العام 2007 اشترى «بوصعب» 25 ألفًا و500 سهم في شَرِكَة «ميدل ايست كوليدج»، وبعد عام آخر، اشترى تحت اسم شَرِكَة «غيتس» نفس القدر من الأسهم في الشَّرِكَة ذاتها.

في أوراق التَسْجِيل ورد اسم جوليا بطرس «جوليا برس» بإسقاط الطاء، أحيانًا يكون الخطأ الكتابي مفتعلًا؛ بهدف تعذّر الوصول إلى صاحبه في حالة إجراء بحث حول الاسم، وأحيانًا أخرى يكون سهوًا غَيْر مقصود، إلا أنَّه وبالرجوع إلى إلياس بوصعب أكد أنَّ الاسم المذكور في الوَثَائِق هو لزوجته، وأنَّ ما ورد هو خطأ في كتابة الاسم غَيْر مقصود [17]. في جميع الأحوال يبدو أنَّ الزوجين قَرَّرا منذ عام 2007 أنْ يتجها إلى عالم «الأوف شور»، وقطعا سويًا شوطًا لا بأس به لتَأْسِيس شبكة متداخلة من الشَّرِكَات الوَرقِيَّة.

بعدما التقينا في مِيونِخ للتحضير لإطْلاَق «وَثَائِق بَنَمَا»، كَانَ ثَمَّة اجتماع ثانٍ ضروري، عِدَّة أيام متواصلة قضيتها في التفتيش داخل قَوَاعِد البَيَانَات كشفت لي عن أسماء أبرز الشخصيات وأكثرها تأثيرًا على الساحة العَرَبِيَّة. مدينة ليلهامر جنوب النرويج كَانَت محطة مناسبة. التقينا في شتاء عام 2015، التقيت «باستيان أوبرماير»، «فريدريك أوبرماير»، وزميلًا آخر. اخترت حينها وزميلي هذا عَدَم الكشف عن هويتنا لدواعي السلامة الشَّخْصِيَّة، وقررنا أنْ نعمل سويًا على فكّ الخيوط المتشابكة للحسابات البَنْكِيَّة التي عثُرنا عليها سابقًا داخل تَسْرِيبَات بنك «HSBC» في جنيف، وبعد ذلك إيجاد الرابط مع قائمة طويلة من شَرِكَات «الأوف شور» التي أسسها ملوك وأمراء عرب منذ وقت طويل، واستمرت حَتَّى الآن، ووجدناها داخل ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

الحقيقة أنَّ تلك العائلات المَالِكة ليست فَقَط فاحشة الثراء، وتتمتع بسُلُطَات شبه مطلقة في بلدانها، علاوة على كونها معفاة من دفع الضَّرَائِب في معظم الأحيان، بل إنها، بِحَسب ما تكشف لنا، من بَيْن أكثر العُمَلاَء المخلصين لصناعة الحسابات المصرفية السرّية وتَأْسِيس الشَّرِكَات الوَرقِيَّة. يبدو أنَّ ملوك «الشَّرْق الأَوسَط» يحبون الإبحار بأمْوَالهم إلى الخارج.

«روبرت بالمر» أحد الخبراء المعنيين بتَعَقُّب الجرائم المصرفية ومساعِدة الخارجين عن القَانُون لإخفاء أمْوَالهم، علق هذا الوضع بإيجاز: «الحد الفاصل بَيْن السياسة والمصالح الاقتِصَادِيَّة الشَّخْصِيَّة يصبح غَيْر واضح في هذا الجزء من العالم، وهذا يخلق بيئة مناسبة للفساد».

غالبًا ما تكون الصفقات التِّجَارِيَّة التي يبرمها أفراد من العائلات المَالِكة في الشَّرْق الأَوسَط ذات طابع غامض؛ إذ لا يُمكِنْ تحديد ما إذا كَانَت ذات طبيعة شَخْصِيَّة أو رَسْمِيَّة، كما لا توجد قوانين تجبرهم على الكشف عن ذلك. في سجلات العُمَلاَء وجدنا العشرات ممن يحملون ألقابًا مِلْكِيَّة (صاحب السمو/ الأمير/ الملك)، هؤلاء ترتبط أسماؤهم بنحو 73 شَرِكَة «أوف شور»، نصيب الأسد لدولة الكويت، يملك حاملو الألقاب فيها 27 شَرِكَة.

استحوذت عَائِلَة «آل صباح» على الحكم في الكويت منذ عام 1752، تعاقب عليها 15 حاكمًا منذ هذا التاريخ وحَتَّى الآن. كَانَ أولهم جلوسًا على العرش صباح بن جابر، وانتهى الحال إلى يد الشيخ صباح الأحمد الصباح الحاكم الحالي.

يمكنك أنْ ترى أعضاء العَائِلَة الحاكمة يشغلون أغلب المناصب الحُكُومِيّة الرئيسية في الدَّولَة، ربما كَانَ ذلك سببًا في موجة التمرد الواسعة التي ظهرت عام 2012؛ اعتراضًا على نظام للحكم، سبقت هذه الاحتجاجات فضيحة رِشوة هزّت ركائز الحكم في الكويت حَتَّى النُّخَاع، إذ يُعتقد أنَّ أعضاء بالحكومة وبرلمانيين تلقَّوا رَشَاوَى مقدارها 250 مليون يورو، وهو ما اضطر معه الأمير صُبَاح الأحمد إلى حلّ البرلمان.

ربما يقدِّم هذا بعض التفسيرات القليلة حول دوافع أصْحَاب النفوذ الواسع في الكويت إلى إخفاء ثرواتهم في الخارج، بجانب الأسماء التي عثُرنا عليها داخل وَثَائِق بَنَمَا، فإنَّ هناك 20 اسماً من أمراء العَائِلَة الحاكمة وردت أسماؤهم سلفاً في قاعدة بيَانَات بنك «HSBC» فيما عُرف باسم «سويس ليكس»، ونشرناها عام 2015، و«الأوف شور ليكس» التي ظهرت عام 2013 وكَانَت بداية الكشف عن كواليس المْلَاذَات الضَّرِيبِيّة.

لم تكن عَائِلَة الصباح وحدها التي طرقت أبواب «الأوف شور» والحسابات السرِّية، في المرتبة الثَّانية تأتي عَائِلَة آل سُعود، ثَمَّة 56 فرداً من العَائِلَة ظهرت أسماؤهم في التسْرِيبَات الثلاث، 17 منهم ذُكروا في وَثَائِق بَنَمَا.

الاسم الأبرز بَيْن تلك الأسماء هو الملك نفسه سلمان بن عبد العزيز آل سعود؛ إذ بدأت أنشطته قبل وصوله إلى العرش عام 2015، كَانَ آنذاك أميراً للعاصمة الرياض.

تحت إمرته نَمَت المدينة الصحراوية وارتفع تِعْدَاد سكَانَها إلى الملايين، كذلك نمت ثروته. في مرحلة ما، أُدرج اسم «سلمان» باعتباره شريكاً في شركتين مُسجلتين في لوكسمبورغ، ووفقاً للوَثَائِق فإنَّ ملكيَّة إحدى الشركتين «شَاف كوربوريشين» تعود له ولزوجته الأولى ولستٍ من أبنائه.

وَثِيقَة أخرى تعود إلى عام 1996 تُشِيرُ إلى أنَّ الشَّرِكَة المذكورة أعلاه تملك 7 شَرِكَات أخرى وَرقِيَّة. بعض تلك الشَّرِكَات تأسَّست في سبعينيات القرن الماضي، وهي الآن غَيْر نشطة. لكن يبدو أنَّ الملك ما زال حريصًا على أنْ يُدِير شبكة الشَّرِكَات المعقدة التي يملكها؛ إذ إنَّ ثلاثًا من بَيْن تلك الشَّرِكَات مقرها بَنَمَا، كَانَت لا تزال نشطة حَتَّى عام 2016. غَيْر أنَّ نوعية الأَعْمَال التي يقوم بها الملك من خلال هذه الشَّرِكَات لا يزال غَيْر واضح. وإمعانًا في الموضوعية، أرسلت صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» إلى المتحدث باسم السفارة السعودية في برلين تطلب منه التعليق على تلك الحقائق، إلا أنَّه اعتذر عن التأخر في الحُصُول على رد من عَائِلَة آل سعود، كذلك لَم يُجِب الملك سلمان على أي من الأسئلة التي وُجهت له حَتَّى الآن.

لكنَّ السؤال لا يزال مُلِحًّا، لماذا يرغب حاكم ذو سلطة مطلقة مثل الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في إخفاء ثروته؟ البعض يلجأ لذلك بهدف التهَرُّب الضَّرِيبِيّ أو التجنب الضَّرِيبِيّ، لكن هو غَيْر مضطر لذلك أبداً، القوانين التي يملك وضعها وتعديلها لا تلزمه بذلك، لا يوجد حَتَّى برلمان يُسائِله أو يعارضه، والسلطة تقع في يد العاهل وعائلته فَقَط، وبينما تحتكر الأسرة المَالِكة السلطة والثَّرْوَة يبقى ما يقرب من ثلث الشباب السعوديين عاطلون عن العمل.

في رأيي أنَّ تلك الأَمْوَال وُضِعَت في الخارج؛ لهدف من اثنين، إمَّا لتأمين أفراد الأسرة في حالة حدوث أي تغيْرات سِيَاسِيَّة مُفَاجِئة، وإمَّا لتمويل أنشطة لا يُراد أنْ

يوجد رابط بينها وبين صاحب المال.

ولأنَّ الشَفَافِيَّة تتلاشى كلما اقتربت من ثروات شيوخ الشَّرْق الأَوسَط وملوكه وأمرائه، فَقَط يمكننا تخمين مقدارها على أساس مظاهرها التي لَمْ يتَمّ إخفاؤها طوعًا.

على سبيل المثال، فإنَّ يخت «المرقاب» ليس مُجَرَّد قارب كبير، وإنما قصر يطفو على الماء، يزيد طوله على 60 مترًا، أي أطول من أي طائرة تجارية. بداخل هذا اليخت دار سينما، وعدد من أحواض السباحة والحانات، إلى جانب 10 أجنحة مِلْكِيَّة على مساحة 5 آلاف متر مربع، وتمَّ تصميمه ليستقبل 24 ضيفًا فَقَط.

هذا اليخت العظيم مملوك لأمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، لكن «وَثَائِق بَنَمَا» تُشِيرُ إلى أن تصميم هذا اليخت وُضِعَ من قبل شَرِكَة بحرية (وَرقِيَّة) مُسجَّلة في جُزُرِ البهاما اسمها «تريك ون ليمتد». قبطان هذا اليخت «ديفيد اتكنسون» كَانَ مسؤُولًا عن هذه الشَّرِكَة تحديدًا، وحين أجرى مكتب المُحَامَاة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» فحصًا روتينيًا؛ للتعرف على خلفية «أتكنسون»، طُلِب منه ضمن ذلك تقديم فواتير كهرباء لإثبات هويته ومَكَان إقامته، لكنه لَمْ يستطع إمدادهم بتلك الفواتير لغاية غير مفهومة. كذلك تبين أنَّ الشخص نفسه تَمَّ وضعه باعتباره وسيلة الاتصال بالشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، أحد أقارب الأمير القطري من الدرجة الثَّانية، والَّذِي شغل سابقًا منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ويبقى السؤال مطروحًا: لماذا يحتاج هؤلاء الأمراء إلى أشخاص وشَرِكَات ليكوّنوا واجهة لثرواتهم ما لَمْ يكن الهدف منها تجنّب دفع الضَّرَائِب؟ [18]. يقول ابن خلدون: «في الدُوَل التي يؤسسها البدو لا بد من اللجوء إلى العجم في كُلّ ما يختص بشأن البناء».

رئيس الإمارات العَرَبِيَّة المُتَّحِدَة خليفة بن زايد آل نهيان اسم آخر يُمكِنْ العثور عليه مذكورًا في وَثَائِق بَنَمَا، فوفقًا لسجلات مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» امتلك الشيخ خليفة، في مرحلة ما، أكثر من 20 شَرِكَة وَرقِيَّة، 14 منها كَانَت لا تزال نشطة حَتَّى أواخر عام 2015.

تكشف تلك الوَثَائِق عن نقاش جرى حين أراد «خليفة» إبرام صَفْقَة عقارات حَقِيقِيَّة عام 2011، واحتاج تفويضًا شرعيًا من إحدى شَرِكَاته، ودار النقاش حول شكل الهُويَّة التي يجب تقديمها لإتمام هذا الأمر.

حينئذ أرسل موظف في «مُوسَاك فُونْسِيكَا» رسَالَة نصّها:

> «السيدة (فلاكس) في إِجَازة حاليًا، وقد زوّدتنا بتوصياتها بشأن تقديم هذا النوع من التفويض الشرعي، إذا لَمْ يتعاون العميل معنا في إتمام التحريات الأولية فإنَّ هذا من شأنه إلغاء الاتفاق».

ويبدو أنّ الأمر استدعى تدخل رئيس الشّركَة وأحد المؤسسين «يورغن موساك» الَّذِي جاء رده:

«طلب نسخة من جواز سفر رئيس دَوْلَة هو في رأيي طلب مبالغ فيه».

يبدو أنَّ عَدَم إظهار جوازات السَّفر هي السِّمَة التي تحب الأُسَر الحاكمة الظهور بها حال السَّفر، في أواخر عام 2015، ألغي حظر الرحلات الجوية ليلًا في مطار زيوريخ بشَكلٍ استثنائي؛ لأن أمير دَوْلَة قطر أراد الذهاب إلى سُويسْرا؛ للتعافي من كسر في ساقه. انتقل الأمير على متن طائرة من طراز (إيرباص) تتسع لأكثر من 300 شخص، غَيْر أنَّها لَمْ تُقلّ سواه، أمَّا حاشيته فقد انتقلوا في 3 طائرات أخرى، من بينهم طائرة نفاثة (جامبو).

مَسْؤُولون مُطّلعون قالوا إنَّ بعض المطارات في أُورُوبَّا تسمح لأثرياء الشَّرْق الأَوسَط بدخول البلاد من دون جواز سفر، وفي حال وجود شكوك حول هويتهم، يجرى اتصال بالسفير المختص الَّذِي يكون قادراً على تأكيد الهوية المذكورة.

يبدو كما لو أنَّ العائلات المَالِكة في الشَّرْق الأَوسَط وجوازات سفرهم لا يجب أنْ يكونوا مرتبطين جوهرياً، ويبدو أنَّ الشيخ حمد بن جاسم ابن عم الأمير السابق يفكر على نفس المنوال.

في عام 2011 سعى مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في لوكسمبورغ لمنح الشيخ حمد بن جاسم ابن عم أمير قطر السابق، الصلاحيات الكاملة لإدارة إحدى الشَّركَات «الوَرقِيَّة»، كَانَ «حمد» آنذاك قد شغل منصبي وزير الخارجية، بالإضافة إلى رئاسة الحكومة، وهو ما جَعَله مصنفاً (شَخْصِيَّة ذات حَيْثِيَّة سِيَاسِيَّة)، وعندما طُلب من ممثله القَانُوني توقيع خطاب ضمان بأن الشَّركَة لن تكون مَسؤُولة في حال ارتكاب الشيخ «حمد» أي أعْمَال تجارية غَيْر قانونية مستقبلًا، وهو إجراء متبع مع الأشخاص المصنفيين (ذوي حَيْثِيَّة سِيَاسِيَّة)، كَانَ الرد صارماً من جانب ممثل «حمد» الَّذِي اعتبر هذا الخطاب إهانة كبيرة للشيخ، وأرسل إليهم هذه الرسَالَة:

> «فيما يخص رسالتكم المرفق بها خطاب الضمان، يؤسفني إبلاغكم بأنني لن أوقع على هذا الخطاب. لقد تعاملنا مع مكتب المُحَامَاة خاصتكم منذ **25** عاماً، وفي كثير من الأحيان كنتم تتصرفون كمديرين، ولَمْ يطلب مني قط أنْ أوقع على خطاب ضمان مماثل، ولَمْ يتمّ إعلامي بأنّني من المحتمل أنْ أوقع على هذا الشيء عندما ارتضيتم أنْ تكونوا مديرين للشركَة».

ويبدو أنَّ تلك الرسَالَة كَانَت ناجحة، إذ أبدت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» ترحيبًا، واعتبرت أنَّ التحريات المطلوبة مستوفاة تماماً، وتَمَّ منح حق إدارة الشَّركَة للشيخ حمد بن جاسم.

عندما تصل الأمور إلى المال، فلا شيء يقف أمام «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، شَرِكَة المُحَامَاة الْبَنَمِيَّة استطاعت أنْ تجعل من الطرفين المتنافسين على السلطة في دَوْلَة البحرين عُمَلاَءَ لها، إذ أسس الأمير «ناصرِ» أمير البحرين المتهم بتعذيب سجناء في بداية الربيع العَرَبِيّ، مع أخيه «خالد» شَرِكَة «أوف شور» سجّلاها في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، دون أنْ يعرف أحَد أنشطة تلك الشَّرِكَة أو الغرض الَّذِي أنشئت من أجله.

هناك أمر واحد مؤكد الآن، الحكام ذوو السلطة المطلقة في الشَّرْقِ الأَوسَط والأمراء لا يشعرون بالأمان رغم ثرواتهم ونفوذهم اللامحدود. فإذا كَانَ الحراكْ السياسي استطاع الإطاحة بمعمر القَذَّافِي وحسني مبارك، فإلى أي مدى يُمكِنْ أنْ يبقى أمير دَوْلَة نِفطِيَّة في أمان، خَاصَّة وأنَّ موجات معارضة بدأت تظهر في الكويت والبحرين، وعلى استحياء في السعودية وقطر.

الشيخ «العولقي».. الباحث عن سفينة الكنز

(سلطنة عمان)

من بَيْن الأسماء العُمانية التي وجدتها في «وَثَائِق بَنَمَا» رجل الأَعْمَال الشيخ أحمد فريد العولقي، الَّذِي منحه السلطان قابوس وسام الامتياز من الدرجة الأولى عام 2012، وارتبط اسمه بشدة باكتشاف «السفينة الكنز» من قاع بحر العرب.

كَانَت الحرب العالمية الثَّانية لَمْ تنتهِ بعد، فيما أبحرت السفينة «إس إس جون باري» من ميناء فيلادلفيا الأمريكي إلى بحر العرب وسط إجراءات مشددة من التخفي والتكتم، ورغم المسارات المتعرجة التي سلكتها «جون باري»؛ إمعانًا في التمويه، رصدتها غواصة ألمانية على بعد 185 كيلومتراً من السواحل العمانية، فأطلقت عليها طوربيدين، انشقّت السفينة وسكنت قاع بحر العرب لأكثر من نصف قرن، وفِي قلبها حمولة ضخمة من الريالات الفضية؛ بهدف تسليمها إلى الْمَمْلَكَة العَرَبِيّة السعودية التي لَمْ تكن استخدمت بعدُ. العملات الوَرَقِيَّة تقدر بنحو 25 مليون دولار، إلى جانب أطنان من سبائك الفضة.



السفينة الأُمْرِيكيَّة جون باري

بعد 45 عامًا من غرق السفينة «الكنز» شارك الشيخ أحمد فريد العولقي مع خبير الإنقاذ البريطاني «روبرت هدسون» في محاولة لانتشال السفينة، ونجِحَ في ذلك بالفعل، دون أن يتَمّ الإفصاح عن القيمة النهائِيَّة لحجم هذا الكنز المُستخرج من قاع بحر العرب.

الشيخ فريد العولقي هو أحَد عُمَلاَء شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، والتي ساعدته في تَأْسِيس شركتين «أوف شور» في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة؛ هما «هولمز بروبيريتيز القابضة» و«هيثر فيو».

جَوَاسِيس وأجهزة استخبارات

وفق سجلات المكتبة الرئاسية في الولاَيَات الْمُتَّحِدَة التي تنشر المقابلات اليومية لرؤساء أمريكا خلال فترات خدمتهم، دخل «بيل كلينتون» في أحد أيام حملة إعادة انتخابه رئيسا في سبتمبر/ أيلول عام 1996، إلى غرفةٍ في فندق «ويستن كراون سنتر» في كَانَساس سيتي بولاية ميزوري الأمْريكيَّة. كَانَ «كلينتون» على وشك جمع ربع مليون دولار من التبرعات لحملته. تحوّل «كلينتون» إلى مضيفه السخي، «فرهاد إزيما»، وقاد الضيوف للغناء: «عيد ميلاد سعيد، عيد ميلاد سعيد».

اعتاد «إزيما» وهو أمريكي مولود بإيران، ويشغل منصب الرئيس التنفيذي لإحدى شَرِكَات تأجير الطيران أن يُقدِّم تبرعات للحزبين الديمقراطي والجمهوري. بات ضيفاً دائماً على البيت الأبيض وقتما كَانَ يعيش به «كلينتون».

خلال الفترة ما بَيْن أكْتوبر/ تِشْرين الأوّل 1995 وديسمبر/ كَانَون الأوّل 1996 زار «إزيما» الرئيس الأمريكي أكثر من 10 مرات؛ منها جلسات خَاصَّة لتناول قهوة الظهيرة مع الرئيس.

وكما «كلينتون» كَانَ الحال مع زوجته «هيلاري» التي كَانَت تخوض حملتها الانتخابية لمجلس الشيوخ في ديسمبر/ كَانَون الأوّل 1999 إذ استضافها «إزيما» لعشاء خاص تبرع فيه أربعون مدعوا كُلٍّ منهم بـ2500 دولار أمريكي لحملتها الانتخابية، يوميات «هيلاري» الموثقة أيضًا داخل سجلات مُنَظَّمة (جيوديشيال ووتش) الأمْريكيَّة؛ لمراقبة أداء مَسْؤُولي الدَّوْلَة، أثبتت ذلك.

لم تشفع حملاته الداعمة للديمقراطيين في محو تاريخه السابق مع الجمهوريين، في منتصف الثمانينيات نظم «إزيما» بشكل سري، وبالتعاون مع مسؤولين كبار في إدارة الرئيس الجمهوري «رونالد ريغان»، عَمَلِيّة بيع سلاح لإيران من أجل إطلاق سراح سبعة محتجزين أمريكيين، ليتمَّ بعد ذلك استخدام عائدات هذه الصفْقَة في تمويل متمردين يمينيين في دوْلَة نيكاراغوا، والّذين عرفوا آنذاك باسم «كونتر»، وجد الرجل نفسه وسط عاصفةٍ إعلامية لإحدى أكبر الفضائح السِيَاسِيَّة الأمْريكيّة، إنها قضية «إيران كونترا».

في مُهِمَّة إلى طهران عام 1985، سلّمت إحدى طائرات الشحن التابعة إلى «إزيما» من طراز «بوينج 707» نحو 23 طنًا من المعدات العسكرية، حسب ما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز». زعم «إزيما» دائما أنَّه لا يعلم بتلك الرحلة مطلقًا، أو ما إذا كَانَت أقلعت من الأساس.

يظهر اسم «فرهاد إزيما» الآن في المستندات السرِّية المسربة من مكتب «مُوسَاك فُونْسيكَا»، تكشف الوَثَائِق عن تَأْسِيسه شَرَكَة «أوف شور» في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة عام 2000 تحت اسم «إيه إل جي (آسيا والمحيط الهادئ) ليمتد»، والتي كَانَت واحدة من فروع شركته لتأجير الطائرات، وتمتلك أسطولاً قوامه ستون طائرة. غَيْر أن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» كَانَت تجري تحرياتها التقليدية حول عملائها، وفي عام 2013 فَقَط انتبهت إلى علاقة «إزيما» بالمخابرات المركزية الأمْريكيَّة.

المُرَاسَلات الداخلية تكشف عن المناقشات الطويلة التي جرت داخل إدارات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» حول التصرف اللازم مع هذا العميل، التحريات الجديدة أكدت أن له علاقات مع المخابرات المركزية، وأن تلك العلاقات تبدأ منذ نِّهَايَة السبعينيات، وإنه كَانَ يساعد عميلين آخرين للمخابرات الأمْريكيَّة هما «توماس كلاينز» و«إدوين ويلسون» في تهريب الأسلحة بشكلٍ غَيْر شرعي إلى ليبيا، كما أشارت التحريات إلى علاقته القوية بالجمهوريين، وتبرعه بمبلغ 81 ألف دولار لصالح الحملة الانتخابية للرئيس «ريجان».

وأكدت تلك الرسائل أن إحدى شَرِكَات «إزيما» نقلت بالفعل 23 طِنًا من الأسلحة إلى إيران، علاوة على رسَالَة من مَسْؤُول في المباحث الفيدرالية الأَمْرِيكِيَّة «FBI» قال فيها إنَّه تَمَّ تحذيره من قِبل «CIA» بما يفيد أنَّ «إزيما» خط محظور الاقتراب منه.

ورغم ذلك، عندما قررنا في الاتحاد الدُوَلي للصحافيين الاستقصائيين مواجهة «إزيما» بما وجدناه، تلقينا رسالته التي ينفي فيها أي علاقة له بعَمَلِيَّة (إيران-كونترا) قائلًا: «تَمَّ التَّحْقِيق معي من كُلّ الجهات في الولَايَات الْمُتَّحِدَة، وقرروا أنَّه ليس هناك ما يدين في هذا الشأن».

لم يكن «ازيما» أول من يتعاون مع أجهزة استخبارات ثم يلجأ إلى «مُوسَاك فُونْسِيكَا» لتساعده في إنشاء شَرِكَات «أوف شور»،

يتجلى أمامنا اسم لشَخْصِيَّة عَرَبِيَّة ارتبط بعَمَلِيَّة (إيران-كونترا)، هو الملياردير السعودي عدنان خاشقجي، الَّذِي تزوجت شقيقته من الملياردير المصري الشهير محمد الفايد.

صنّفت صحيفتا «ذي إيكونوميست» و«نيويورك تايمز» الملياردير السعودي، بأنَّه الرجل الأكثر بذخًا في العالم.

تفاوض «خاشقجي» من أجل شراء أسلحة تساوي مليارات الدولارات للسعودية في 1970، ولعب دورًا رئيسًا للحكومة الأَمْرِيكِيَّة جنبًا إلى جنب مع عُمَلَاء الاستخبارات الأَمْرِيكِيَّة في عَمَلِيَّة بيع السلاح لإيران بناءً على ما ورد في تقرير لمجلس الشيوخ الأمريكي عام 1992 شارك في كتابته وزير الخارجية «جون كيري»، الَّذِي كَانَ آنذاك عضوًا بمجلس الشيوخ.

بدأت علاقة «خاشقجي» بشَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، بِحَسْب الوَثَائِق، في عام 1978، عندما أصبح رئيسًا لشَرِكَة مساهمة في بَنَمَا، ويبدو أن معظم أعْمَاله مع «مُوسَاك فُونْسِيكَا» جرت بَيْن الثمانينيات والألفينيات، من خلال أربع شَرِكَاتٍ على الأقل.

لا تكشف ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الغرض وراء جميع شَرِكَات «خاشقجي». لكن شركتين منهما كَانَتا مساهمتين في رهون عقارية لمنازل في إسبانيا وجُزُر الكناري.

ليس هناك دليلٌ على أن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» حققت في ماضي «خاشقجي»، رغم أن الشَّرِكَة تلقت أمْوَالًا من مجموعة عدنان خاشقجي في ذات العام الَّذِي تصدّر فيه الأنباء العالمية، حين اتهمته الولَايَات الْمُتَّحِدَة بمساعدة رئيس الفلبين «فرديناند ماركوس»، على نهب ملايين. تمت لاحقًا تبرئة «خاشقجي». وتظهر ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أنَّها قررت وقف التعامل مع «خاشقجي» عام 2003،

الّذِي تعذر علينا الوصول إليه للحصول منه على تعليق، وفي يونيو/ حزيران 2017 رحل «خاشقجي» تاركًا وراءه مئات الأسئلة بلا إجابة.

راحت الوَثَائِقِ أيضًا تكشف عن اسم واحد من أكثر الشخصيات المثيرة للجدل فِي المنطقة العربِيَّة الشيخ كمال أدهم، أول رئيس للاستخبارات السعودية، والَّذِي كَانَ ضمن قوائم عُمَلَاء لشَركَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، وقع الاختيار على «أدهم» الَّذِي توفي عام 1999 من قِبل لجنةٍ بمجلس الشيوخ الأمريكِي ليكون (همزة الوصل الرئيسية) بين الشَّرْق الأوسط وبين وكالة الاستخبارات المركزية، منذ منتصف الستينيات حَتَّى عام 1979، تحكّم «أدهم» في شَركَات معاملاتٍ خارجية تورطت لاحقًا في فضيحةٍ مصرفية أمريكية.

ضمّت قوائم عُمَلَاء «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أشخاصًا ارتبطوا بأجهزة استخباراتية أخرى، وكَانَت لهم استثمارات خَاصَّة فِي شَركَات «أوف شور» يصعب الجزم بأنَّها استخدمت لأغراض غَيْر قانونية، غَيْر أن مناصبهم الرفيعة تجعل هذه الأنشطة مثيرة للشبهات، من بين هؤلاء رئيس مخابرات سلاح الجو الكولومبي السابق الجنرال «ريكاردو روبيانو غروت» الَّذِي كَانَ يملك أسهمًا فِي شَركَة للطيران، فسّر ريكاردو ذلك بأنَّه كَانَ يملك أسهمًا قليلة في إحدى شَركَات «الأوف شور» التي أسّست بهدف شراء شَركَة أمريكية لإلكترونيات الطيران، تخضع تلك الشَّركَة الآن إلى التصفية.

كما ورد أيضًا اسم العميد «إيمانويل نديرو»، طبيب بشري اختاره الرئيس الرواندي «بول كاغامي» ليكون رئيسًا لجهاز الاستخبارات، وكشفت «وَثَائِق بَنَمَا» أن «إيمانويل» كَانَ مُديرًا لإحدى شَركَات «الأوف شور» فِي جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة.

لعل أغرب ما وجدناه في تلك الوَثَائِق هم المهوسون بأفلام التجسس والعمل السري. في عام 2010 أرسل أحَد وسطاء تأسِيس الشَّركَات برسَالَة تحمل توقيع (Gerry) إلى «مُوسَاك فُونْسِيكَا» نيابةً عن عميلٍ يريد إنشاءِ شَركَة وَرقِيَّة فِي جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة يقول فيها: «سوف أقترح اسمًا مثل «الشَّركَة المحدودة لخدمات التأمين العالمية»، أو ربما «شركة الصادرات العالمية»؛ تيمنًا بالشَّرِكَة المستخدمة في القصص الأولى من سلسلة «جيمس بوند»، لكنني لا أعرف ما إذا كُنَّا سوف نُفلت بذلك أم لا!». كَانَت «يونيفرسال إكسبورتس» شَركَة خيالية مستخدمة من قبل الاستخبارات البريطانِيَّة في روايات «جيمس بوند» للكاتب «إيان فليمنج».

أبعد من ذلك، وجدنا أن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أسست بالفعل شَركَات أخرى بأسماء سلسلة أفلام «جيمس بوند» وشخصياتها الشريرة، منها «جولد فينغر»، «سكاي فُول»، «غولدن آي»، «مُون ريكر»، «سبيكتر» و«بِلُوفِيلد»، وطُلب منها فعل الشيء نفسه بـ«أُوكتُوبوسِي».

هناك مراسلة من رجلٍ يُدعىَ «أوستن باورز»، وهو على ما يبدو اسمه الحقيقي وليس الشَّخْصِيَّة السينمائيّة، و«جاك باور»، وهو شخصٌ حقيقي أضافه موظفٌ في شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» إلى قاعدة بَيَانَات الشَّرِكَة بوصفه عميلًا (التقاه في حانة)، وليس الشَّخْصِيَّة التلفزيونية.

تتمثل صلة أخرى مثيرة للاهتمام بوكالة الاستخبارات المركزية في ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في شخص «لوفتور جوهانسون»، وهو الآن ثري فضيّ الشعر عمره 85 عامًا من ريكيافيك، عاصمة أيسلندا، والمعروف أيضًا باسم «الأيسلندي». يُذكر على نطاقٍ واسع في كتبٍ ومقالاتٍ صحافية عن «جوهانسون» أنَّه عَمِلَ مع وكالة الاستخبارات المركزية في السبعينيات والثمانينيات، حَيْثُ وردّ أسلحة إلى عصاباتٍ معاديةٍ للشيوعية في أفغانستان. وتذكر تقارير أن الأيسلندي اشترى منزلًا في بربادوس، ومزرعة عنب في فرنسا برواتبه من وكالة الاستخبارات المركزية.

يظهر «جوهانسون» نفسه في ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في سبتمبر/ أيلول 2002، بعد فترة طويلة من تقاعده من العمل الاستخباراتي. حَيْثُ كَانَ على علاقةٍ بأربع شَرِكَات معاملاتٍ خارجية على الأقل في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة وبَنما على صلةٍ بمنازل في مواقع باهظة الثمن، بما في ذلك منزل يقع وراء كاتدرائيّة «ويستمنستر» في لندن وآخر في مجمعٍ على شاطئ بحر بربادوس، حَيْثُ يُباع الآن منزل مشابه مقابل 35 مليون دولار. مؤخرًا في يناير/ كَانُون الثّاني 2015، دفع «جوهانسون» آلاف الدولارات إلى «مُوسَاك فُونْسِيكَا» مقابل خدماتها.

«كَانَ جوهانسون رجل أعْمَال دُوَلي، يعمل بشَكلٍ رئيسي في الأنشطة المتعلقة بمجال الطيران، ويرفض تمامًا إشارتكم إلى أنّه عَمِلَ لصالح أي وكالات استخبارات»، حسب ما أبلغ متحدثٌ رسمي الاتحاد الدُوَلي للمحققين الصّحفِيّين.

«يبدو أن شَرِكَة المُحَامَاة الْبَنَمِيَّة جمعت ما فرّقته السياسة والحروب، حَتَّى بَيْن أعداء الحرب الباردة».

أحد عملائها يُدعىَ «سوكراتيس كوكاليس»، ملياردير يوناني عمره 76 عامًا، اتهم سابقًا بالتجسس لصالح وزارة أمن الدَّوْلَة في ألمانيا الشّرقية (شتازي) تحت الاسم المستعار «العميل روكو». وجد تحقيقٌ برلماني ألماني أنّه في مطلع الستينيات كَانَ «كوكاليس» يقوم بشكلٍ منتظمٍ بالإبلاغ عن معارفه وجّهات اتصاله خلال الفترة التي عاشها في ألمانيا وروسيا. حَتّى عام 2010، امتلك «كوكاليس» نادي كرة القدم اليوناني «أولمبياكوس»، ويمتلك الآن أكبر شَرِكَة اتصالاتٍ في اليونان.

في فبراير/ شباط 2015، وأثناء إجراء روتيني لفحص المعلومات الأساسية عن إحدى الشّرِكَات التي يملكها «كوكاليس»، اكتشفت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» صلات بَيْن عميلها وبين الجاسوسية. كتب أحد موظفي «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تقريرًا إلى زملائه بعد اجرائه بعض التحريات يقول فيه: «اتّهم كوكاليس من قبل مسؤولين بألمانيا

الشّرْقية بالتجسس والاحتيال وغَسْل الأَمْوَال في مطلع الستينيات، لكن تمت تبرئته». فيما تكشف ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أن وكيل «كوكاليس» لَمْ يستجب لطلبات الشَّرِكَة للحصول على تفاصيل مهمة عن «كوكاليس» وشركته، بما في ذلك الغرض من تأْسِيسها.

أما «كوكاليس»، الَّذِي لَمْ يستجِب لطلباتٍ الْحُصُول على تعليق، فقد أنكر سابقًا الاتهامات، واتهم «شخصيات سِيَاسِيَّة» وصحفًا بشنّ «حربٍ» ضده.

في عام 2005، انتابت حالة من الذعر موظفي «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بعدما عثروا على هذا الاسم داخل سجلات عملائهم: «فرانسيسكو سانشيز». افترض موظفو الشّرِكَة أنَّه «فرانسيسكو بايسا سانشيز» هو أحد العُمَلَاء السريين الأسوأ سمعة في أسبانيا. «القِصَّة... كَانَت حقًا مخيفة»، حسب ما كتب الموظف الَّذِي اكتشف لأول مرةٍ خلفية «بايسا»، خَاصَّة وأن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أسّست سبع شَرِكَاتٍ كَانَ «بايسا سانشيز» مديرًا لها.

وُلِد «بايسا» في مدريد قبل اندلاع الحرب العالمية الثَّانية، وجمع ثروة عبر مطاردة الانفصاليين، واستفاد من كونه قائدًا شُرطيًا ليهرب خارج إسبانيا مُحملًا بملايين الدولارات. في عام 1998 زيّف «بايسا» موته، وأصدرت عائلته شهادة وفاة أثبتت موته جراء نوبةٍ قلبية في تايلاند. غَيْر أنَّه في عامٍ 2004، تَعَقّبه صحافي ومحققون خاصون في لوكسمبورغ وكشفوا أنَّه لا يزال حيًا. اضطر «بايسا» للخروج للعيان بنفسه، زاعمًا أن التقارير الخَاصّة بوفاته كَانَت (سوء فهم).

في ديسمبر/ كَانَون الأَوَّل 2005، نشرت مجلة إسبانية تقريرًا عما وصفته بـ«شبكة أعْمَال بايسا»[19] التي بَنَت وامتلكت فنادق وكازينوهات وملاعب غولف في المغرب. وذكر المقال أسماء نفس الشَّرِكَات السبعة المؤسسة في الجُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، دون ذكر «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

في أُكْتوبر/ تِشْرين الأَوَّل من العام نفسه، قررت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أن تنأى بنفسها عن الشَّرِكَات التِي كَانَ «سانشيز» مديرًا لها. وذكرت إحدى المُرَاسَلات الداخلية التي تفسر فيها الشَّرِكَة قرارها بقطع العلاقات مع شَرِكَات «سانشيز»: «نحن قلقون من الأثر الَّذِي ربما يتركه ذلك على صورة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في حال ظهور أي فضائح».

وجاءت مراسلة سرِّية أخرى لموظفٍ بارز: «نعتقد من حَيْثُ المبدأ أنَّه عندما يكون عميل غَيْر صريحٍ معنا بشأن أي حقائقٍ ذات صلةٍ بمعاملاته لدينا، وخصوصًا هويته وخلفيته الحَقِيقِيَّة، فإنَّ ذلك يعد ذلك سببًا كافيًا لإنهاء علاقتنا به».

نبّه بحثٌ آخر على الإنترنت، هذه المرة في مارس/ آذار 2015، الشَّرِكَة إلى أن شخصًا يُدعى «كلوز مولنر» كَانَ ضمن قوائم عملائها لمدة نحو 30 عامًا تقريبًا.

ضِمن نتائج البحث كَانَ هناك مقالٍّ من جامعة ديلاوير يقول «كلوز مولنر الاسم الَّذِي استخدمه فيرنر ماوس دائمًا للتعريف بنفسه».

يزعم «مولنر» أو «ماوس» المعروف أيضًا باسم «العميل 008» و«رجل الأصابع التسعة»؛ بسبب العقلة المفقود من سبابته، أنَّه (أول عميلٍ سرِّيّ لألمانيا). ويفتخر موقع «ماوس» الإلكتروني، المتقاعد حاليًا، بدوره في «سحق 100 مُنَظَّمة إجرامية».

احتجزت السُّلُطَات الكولومبية «ماوس» لفترة وجيزة عام 1996 لاتهاماتٍ أُسْقِطَت لاحقًا، بأنَّه تآمر مع عصاباتٍ لاختطاف امرأة، والاحتفاظ بجزءٍ من مبلغ الفِدْيَة. يزعم «ماوس» أن محتجزي الرهينة لَمْ يكونوا متمردين، وأنَّه لَمْ يتلقَّ مُطلقًا أَمْوَال فِدْيَة، وأنَّ «جميع العمليات المُنَفَّذَة في جميع أنحاء العالم.. كَانَت دائمًا مُنَفَّذة بالتعاون مع سُلُطَات ووكالات حُكُومِيّة ألمانية».

بينما لا يظهر اسم «ماوس» الحقيقي مطلقًا في ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، تعدد مئات الوَثَائِق الشَّرِكَات التي يملكها في بَنَمَا، من بينها شركتان تمتلكَان عددًا من العقارات في ألمانيا.

لم يمتلك «ماوس» شخصيًا أي شَرِكَات معاملاتٍ خارجية، حسب ما أخبر محامي «ماوس» زميلتنا من تليفزيون «NDR» الألماني، مؤكدًا أن جميع الشَّرِكَات والمُؤَسّسَات المرتبطة بموكله كَانَت «لتأمين المصالح المَاليَّة الشَّخْصِيَّة لعَائِلَة ماوس»، وأن «ماوس» كشف عنها ودفعت الضَّرَائِب المطبقة عليها.

غَيْر أن المحامي أضاف شيئًا آخر، هو أن بعض الشَّرِكَات التي تظهر في ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» كَانَت تستخدم في «عمليات إنسانية» في مفاوضات الرهائن والسلام؛ «لإرسال سلعٍ إنسانية مثل أدوات الجراحة والمستشفيات، وكميات كبيرة من المضادات الحيوية»، من أجل «إحباط» الابتزاز.

اتهامات كثيرة طالت هؤلاء الأشخاص، وشبهات أكثر حامت حول ثرواتهم وأنشطتهم السرِّية، فتحت تحقيقات عديدة معهم، وكَانَت في الغالب تنتهي إلى لا شيء، إمَّا لعدم وجود الأدلة الكافية، أو عَدَم الرغبة في إدانتهم من الأساس.

فساد الفيفا

جاءت «وَثَائِق بَنَمَا» لتجيب عن أسئلة كثيرة حول حجم الفساد الَّذِي طال عددًا من مَسْؤُولي الاتحاد الدُوَلي لكرة القدم «فيفا».

كَانَ عام 2015 مليئا بالأحداث الساخنة، إذ فتح مكتب التَّحْقِيقات الفدرالي «FBI» تحقيقات موسعة حول أنشطة الفيفا، وألقى القبض على عدد من المَسْؤُولين، وأُوقِف الرئيس السابق «سيب بلاتر» عن عمله؛ لاتهامه بالتوقيع على عقد «فيه ضرر» للفيفا، كما اتهم كذلك بدفع مليوني دولار للفرنسي «ميشيل بلاتيني» رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم «يويفا» دون عقد كتابي عام 2011، فسّر «بلاتر» هذه العَمَلِيَّة بأنّها كَانَت نظير عَمَل قام به «بلاتيني» لمصلحة الفيفا في الفترة بيْن عام 1999 و2002.

في تلك الأثناء، كَانَت لجنة الأخلاق في الفيفا تحاول ظاهريًا مُمَارسَة عملها، لَمْ تكتفِ بإيقاف «بلاتر»، بل أوقفت أيضًا «ميشيل بلاتيني»، و«جيروم فالكه» الأمين العام للفيفا. خضع «فرانز بيكنباور» رئيس اللجنة المُنَظِّمة لكأس العالم الَّذِي استضافته ألمانيا في 2006 ومعاونيه للمساءلة. قائمة كبار المَسْؤُولين الَّذِين يُشتبه في تورطهم في أنشطة مخالفة للقانون باتت طويلة جدًا.. صَرْح الرياضة الأكبر استوطنه الفساد.

الوَثَائِق التي عثرنا عليها بَيْن المُرَاسَلات الداخلية لشَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الْبَنَمِيَّة، أثارت لدينا تساؤلات حول الدور الَّذِي لعبه رئيس الفيفا الحالي، «جياني

إنفانتينو»، في صفقات بيع الحقوق الرياضية للبث التلفزيوني تحوم حولها شبهة محاباة، أُبرمت تلك التَعَاقُدات وقتما كَانَ مُديراً للخِدمات الْقَانُونية في الاتحاد الأوروبي لكرةِ القدم.

تربطُ هذه الوَثَائِقُ الخيوطَ غَيْرَ المكتملة التي تكشفُ العلاقةَ بَيْن «إنفانتينو» وقضيةِ الفسادِ نفسِها التي أطاحت بسابقه «بلاتر».. بعدما كشفت عن بيعه حقوق بث مباريات بطولات أوروبية إلى شَركَات في أمريكا اللاتينية بأسعار أقل مما هو متعارف عليه، كما تكشف أيضًا عن امتلاك «خوان بيدرو داميانِي»، خبير لجنة الأخلاق في الفيفا، شَركَة للخدمات الْقَانُونية كَانَ لها علاقة بتقديم رَشَاوَى لأعضاء داخل الفيفا حسب ما كشفت تحقيقات المباحث الفيدرالية الأمْريكيَّة.

الحكاية بدأت في فبراير/ شباط 2016 بعدما أطيح برئيس الفيفا السابق «سيب بلاتر»، وأزيح عن كُرسيه غارقًا في قضايا فساد حتّى أذنيه. قفز «إنفانتينو» الّذِي يحمل الجنسيتين السويسريّة والإيطالية، من مقعد السكرتير العام لليويفا إلى رئاسة الاتحاد الرياضي الأقوى في العالم: «إنفانتينو» خَلَفَ «بلاتر» في كُلّ شيء، صار رئيسًا للفيفا.. وضالعًا في قضايا فساد، لَمْ نكن لنتوصل إليها لولا تلك التَسْرِيبَات التي وضعها ذاك المصدر السري تحت أيدينا.

تُظهر الوَثَائِق توقيع «إنفانتينو» خلال رئاسته اليويفا، على عقدٍ لبيع حقوق بث دوري أبطال أوروبا وكأس الاتحاد الأوروبي وكأس السوبر الأوروبي إلى شَركَة أرجنتينية بثمنٍ يبدو بخسًا، مقارنة بالأسعار السائدة لبيع مثل هذه البطولات. قامت تلك الشَّركَة بإعادة بيع تلك الحقوق مرة بثلاث أضعاف هذا الثمن ومرة أخرى بأربعة أضعاف هذه القيمة لقناة تليفزيونية واحدة. اعتاد صاحب تلك الشَّركَة أن يُقدِّم رَشَاوَى لأعضاء الفيفا؛ للحصول على حقوق بث بطولات كرة القدم بأقل من قيمتها، هكذا تقول تحقيقات مكتب التَّحْقِيقات الفيدرالي.

في غُضُون أيام من شراء الشَّركَة الأرجنتينية التي تحمل اسم «كروس تريدينج» حق بث هذه البطولات، باعتها إلى شبكة تلفزيونية في الإكوادور بما يزيد على ثلاثة أضعاف القيمة التي دفعتها للاتحاد الأوروبي، العقود التي تحصلنا عليها شملت بيع حقوق بث هذه البطولات منذ عام 2003 وحتّى 2009.

تعود مِلْكِيَّة هذه الشَّركَة المُسَجَّلة في جزيرة «نييوي» إحدى «المْلَاذَات الآمِنَة» في المحيط الهادئ، إلى شَركَة أَكْبَر اسمها «فول بلاي قروب» تخصصت في الْحصُول على حقوق بث مباريات كرة القدم وتسويقها، أمَّا مِلْكِيَّتها فتعود إلى رجل أعْمَال نافذ في الأرجنتين اسمه «هوغو جنكيز» ونجله «ماريانو»، اسمان لهما تاريخ غَيْر مشرف على الإطلاق.

السبب في ذلك يرجع إلى عام 2015، حين اتهم مكتب التّحْقِيقات الفيدرالي الأمريكي «جنكيز» الأب والابن بدفع ملايين الدولارات رَشَاوَى وعمولات لمديرين تنفيذيين في كرة القدم بأمريكا اللاتينية؛ بهدف الْحُصُول على حقوق البث والتسويق الإِعْلاَمي لبطولات كرة قدم، والإبقاء على حقوق أخرى تحصلوا عليها من قبل.. اللعبة نفسها التي نفّذاها مع اليويفا، ومنذ هذا التوقيت يخضع «هوغو» و«ماريانو» للإقامة الجبرية في الأرجنتين.

المتحدث باسم اليويفا قال لنا إن عمليات البيع تمّت وفق مزادات تنافسية بموافقة جميع أعضاء اليويفا، مستبعداً مشاركة أي من مَسْؤُوليها أو وكلائها المسوّقين في تلك الصفقات المشبوهة.

إعمالًا لمبدأ المواجهة الَّذِي اتفقنا عليه في تنفيذ هذه التَّحْقِيقات الصَّحفِيّة، كَانَ لزامًا أن نحمل جميع هذه الاتهامات ونرسلها إلى «إنفانتينو»، الَّذِي أرسل لنا بيانًا قال فيه: «أشعر بالاستياء من تلك الهجمة الإِعلاَمية، ولن أقبل أن يتمّ الطعن والتشكيك في نزاهتي، ولَمْ أتعامل بشكل شخصي مع شَرِكَة «كروس تريدينج» ولا أصْحَابها، كما أن عَمَلِيّة البيع أجريت عن طريق مناقِصَّة قام بها فريق التسويق نيابة عن الاتحاد الأوروبي».

مصداقية لجنة الأخلاق في الاتحاد الدُوَلي لكرة القدم تعتمد إلى حد كبير على النزاهة الشَّخْصِيَّة لقادتها، لذلك كَانَ العثور على اسم «خوان بيدرو داميانى»، خبير لجنة الأخلاق في الفيفا، مثيرًا للاهتمام.

هو محامٍ نافذ وواحد من الأغنياء في موطنه أوروغواي، ورئيس فريق كرة القدم الأكثر شعبية في أوروغواي «بينارول مونتيفيدو»، غَيْر أن ما كشفت عنه تَسْرِيبَات «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، فيما يخص هذا الرجل، جَعَلت لجنة الأخلاق في الفيفا تفتح تحقيقًا موسعًا حول نزاهة أعضائها.. «خوان بيدرو داميانى»، الَّذِي يهوى إدارة الشَّرِكَات الوَرَقِيَّة سرًا، إلى جانب منصبه الكبير في الفيفا، صار في مأزق للمرة الأولى.

تُظهر «وَثَائِق بَنَمَا» امتلاك «داميانى» شَرِكَة للخدمات الْقَانُونية، تحمل الحروف الأولى من اسمه، وهي إحدى أكبر عُمَلاَء «مُوسَاك فُونْسِيكَا». بلغ عدد الشَّرِكَات التي أدارتها شَرِكَة «داميانى» الْقَانُونية بِحَسْب الوَثَائِق المسربة لنا إلى أكثر من 400 شَرِكَة، تورط عدد منها في فضائح فساد، واستطاع «داميانى» من خلالها أن يُسهل حصول أعضاء بارزين في الفيفا على رَشَاوَى مَالِيَّة كبيرة.

تربط الوَثَائِق اسم «داميانِي» بثلاثة أشخاص، الأَوَّل هو نائب رئيس الفيفا السابق «يوجينيو فيغَيْريدو»، حيثُ تكشف وَثِيقَة ترجع إلى فبراير/ شباط 2015، عن طلب أرسله «داميانى» إلى «مُوسَاك فُونْسِيكَا»؛ بهدف نقل حق إدارة إحدى الشَّرِكَات التي يملكها «فيغَيْريدو» إلى زوجة الأخير، بوصف تلك الشَّرِكَة عميلًا لَدَى شَرِكَة «دميانى»

للخدمات الْقَانُونية. هذه الشّركَة التي ذكرها «داميانى»، تخضع الآن لتحقيقات من قبل الفيفا بعدما حامت حولها شكوك لتورطها في قضية فساد.

الشخصان الآخران اللذان ارتبطا باسم «داميانى» هما «هوغو جنكيز» ونجله «ماريانو»، بعدما أسَّسَا 3 شَرِكَات «أوف شور» تحمل نفس الاسم «كروس تريدينغ» فِي كُلّ من جزيرة سيشل، وجزيرة نييوي في المحيط الهادئ، وولاية نيفادا الأمْرِيكيَّة، اثنتان منهما عُمَلاَء لشَرِكَة «دميانى» الْقَانُونية، ويعتقد أن تلك الشَّركَات كَانَت غطاء للرَشَاوَى المدفوعة لقاء المحاباة في تخصيص الحقوق بأسعار قليلة عن الأسعار السائدة.

فِي خريف عام 2011، دعا «جنكيز» رؤساء اتحادات كرة القدم في هندوراس وبَنَمَا، إضافة إلى عضو بارز ثالث في اللجنة التنفيذية للفيفا إلى لقاء في منزل يملكه في أوروغواي، ووفقا لتحقيقات مكتب التَّحْقِيقات الفيدرالِي التي نشرتها صحيفة «بوسكودا» الأوروغوانية، أقرَّ «جنكيز» بأنَّه تَلَقّى وعوداً وتطمينات من المَسْؤُولين الثلاثة بتسهيل حصوله على حقوق تسويق بطولات كروية، من بينها (الكأس الذهبية) في الولايَات الْمُتَّحِدَة الأمْريكيّة.

بدوره كافأ «جنكيز» الأعضاء الثلاثة على مجهوداتهم الخَاصَّة بشَكلٍ مجزٍ، فدفع لأحدهم 250 ألف دولار، فيما تلقى الاثنان الآخران 100 ألف دولار لكل منهما.

تظهر «وَثَائِق بَنَمَا» أن المبالغ التي تلقاها الأعضاء الثلاثة، وقيمتها 450 ألف دولار، تمَّ دفعها من الحساب الخاص بشَرِكَة «كروس تريدينغ» التي يملكها «جنكيز»، ولكن عن طريق شَرِكَات «أوف شور» وَرقِيَّة.. هذه هي اللعبة التي من أجلها تؤسس تلك الشَّركَات.

وكما هو متوقع، لَمْ يُجب «جنكيز» ونجله «ماريانو» على الاستفسارات التي أرسلناها لهما.

الشَّركَة الْقَانُونية التي يملكها خبير لجنة الأخلاق «خوان بيدرو دامياني» لَمْ تشارك فَقَط في تَأْسِيس تلك الشَّرِكَات الوَرقِيَّة المتهمة بتقديم الرَشَاوَى، ولكن الوَثَائِق كشفت عن شيء أكبر، ثَمَّة علاقة بَيْن شَرِكَة «داميانى» وبين الأطراف التي تتَلَقّى الرَشَاوَى من داخل الفيفا.

فِي نِّهَايَة التسعينيات من القرن الماضي، عَمِلَ «داميانى» مع «يوجينيو فيغَيْريدو» نائب رئيس الفيفا السابق، غَيْر أن تاريخهما سوياً في عالم «الأوف شور» يظهر لنا الآن بوضوح.

مبكرًا جِدًا احترف «فيغَيْريدو» تَأْسِيس شَرِكَات «الأوف شور»، وتَمَّ هذا بالطبع بمساعدة شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الْبَنَمِيَّة. كَانَ «داميانى»، بِحَسْب الوَثَائِق، يُدِير سبعًا من هذه الشَّركَات بشكلٍ صوري والتي كَانَت تملك بعض العقارات.

فِي مطلع عام 2015، انتقل حق إدارة واحدة من هذه الشّركَات من «فيغيريدو» إلى زوجته، كما أشرنا إلى هذا سلفًا، وإلى جانب تحقيقات الفيفا حول أنشطة هذه الشَّركَة، فتحت السُّلْطَات في أوروغواي تحقيقًا موسعًا حول هذه الشَّركَة أيضًا.

في صباح 27 مايو/ آيّار 2015 تَمَّ القبض على «فيغَيْريدو» في زيورخ. المُرَاسَلات التي جرت في هذه الأثناء بَيْن «داميانى» و«مُوسَاك فُونْسِيكَا» تعكس حالة القلق الكبيرة التي أصابته. سارع المُدِير الصوري (داميانى) إلى الاستقالة من شَركَات «الأوف شور» التي يملكها «فيغيْريدو» في محاولة يائسة للهروب من القارب الَّذِي يوشك أن يغرق.

بنِّهَايَة العام سُلم «فيغَيْريدو» إلى موطنه أوروغواي. اعترف في التَّحْقِيقات بتلقيه رَشَاوَى، نائب رئيس الفيفا السابق قال إنَّه كَانَ يتَلَقَّى رشْوَة ثابتة مقدارها 50 ألف دولار شهريًا، وقال إنَّه كَانَ يطمس هوية هذه الأَمْوال بشكل شرعي أحيانًا وغَيْر شرعي أحيانًا أخرى، عن طريق شراء عقارات داخل مسقط رأسه أوروغواي. اعترف أيضًا بأن شَركَات بنمية كَانَت تشتري له هذه العقارات، وأن شَركَة «داميانى» الْقَانُونية كَانَت تدير أعْمَال هذه الشَّركَات.

وفِي يناير/ كَانَون الثّاني 2016، أدلى «داميانى» بشهادته أثناء محاكمة «فيغيْريدو»، أقرَّ فيها بمساعدتِه في تَأْسِيس 3 شَركَات «أوف شور» فَقَط من تلك التي يملكها فيغيْريدو، وقال في المحكمة إنَّه قَدَّم للمحققين كُلّ «المعلومات الضئيلة التي يعرفها عن هذه الشّركَات».

غَيْر أنَّنَا وصلنا إلى وَثَائِق تُثْبِت عَدَم صدق «داميانى»، تقول الوَثَائِق إنَّه كَانَ مُديرًا لسبع شَركَات وليس ثلاثة فَقَط كما ذكر في التَّحْقِيقات.

عثرنا أيضًا على رسَالَة وجّهها «داميانى» إلى «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في مايو/ آيّار 2015 يذكر فيها بَيَانات تفصيلية لست من هذه الشَّركَات.

«مُوسَاك فُونْسِيكَا» علقت على ذلك بأنَّها لا تمتلك أي أدلة على وجود علاقة بَيْن شَركَة «داميانى» الْقَانُونية والشَّركَات الأخرى المذكورة في الْقَضِيَّة.. ردٌ لا يعفي من مسؤُولية ولا يُسقط التورط في الجرم.

وفِي أعقاب نشر هذا التَّحْقِيق جلس «خوان بيدرو داميانى»، مراقب لجنة الأخلاق في الفيفا، بين أيدي رفاقه في اللجنة نفسها ليفحصوا أخلاقه.

أمَّا الفيفا، فيواجه الآن تحديًا كبيرًا لِيَغْسَل عن نفسه الضرر الناجم عن التحول من صَرْح رياضي كبير، إلى بئر عميقة لا يصل الفساد فيها إلى قرار، وتتسع دائرة المُتَوَرِّطين لتتجاوز رؤسائها المتعاقبين إلى رؤساء الاتحادات القارية والمكتب

التنفيذي ولجنة الأخلاق، فكيف يُمكِنْ الوثوق في نزاهة الاختيارات والقرارات من الآن فصاعداً. في الماضي كَانَت الشكوك. وبالتَّحْقِيقات والاعترافات صار اليقين.

إحقاقًا للحق، لا يُمكِنْ لصحافي أنْ يَتَطرَّق إلى الفساد داخل أروقة الفيفا دون أن نذكر زميلنا الاسكتلندي المخضرم «أندرو جينينغز»، واحد من أهم المحققين الصّحافِيّين في أورُوبَّا، مع انضمامه إلى فريق عَمَل «بي بي سي بانوراما» قَدَّم سلسلة من التّحقيقات المتلفزة حول الفساد داخل الفيفا منذ **2006** وحَتَّى الآن، ولعل أهمها التَّحْقِيق الَّذِي قدمه عام **2010** بعنوان «الأسرار القذرة للفيفا»[20]، لذلك ليس مستغربًا أن تعرف أنَّه الصَّحفِيّ الوحيد في العالم الممنوع من دخول مقر الفيفا، ويرفض جميع مَسْؤُوليها إجراء أي مقابلات معه، ورغم أن «جينينغز» لَمْ يكن ضمن فريق محققي وَثَائِق بَنَمَا، إلا أنَّه كَانَ ضوءاً اهتدينا به، وناقوساً دلَّنا على أول الخيط.

البحث عن الذهب

(خواشيم كولسدورف)

في نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2013 تَمَّ ايداع 375 ألف أوقية من الذهب، تعادل قيمتها آنذاك 480 مليون دولار [21]، في حساب مصرفي لشخص يدعي «خواشيم كولسدورف» لَدَى فرع بنك «جينرال سوسيتيه» الفرنسيِ بجُزُر البهاما. شغل «كولسدورف» الألماني الجنسية عِدَّة مناصب عليا داخل شركَة «سيمنز» لا سيما في أمريكا اللاتينية.

لو أنَّ هذا الرقم صحيحا، كيف استطاع شخص مثل «كولسدورف» أن يتحصل على تلك الثَّرْوَة الطائلة؟ كَانَ ذاك السؤال هو الأكثر إلحاحا بيْن كُلّ الأسماء التي ظهرت لنا في وَثَائِق بَنَمَا.

ما هي الصَفْقَة التي تمّت ليتحصّل شخص على هذا الكنز؟ هل من الممكن أنْ تكون ثَمَّة علاقة بينه وبين فضيحة الرِشْوَّة في سيمنز، التي تعد الأَكْبَر في جميع الأوساط الصناعية بألمانيا، وكلفت عددًا من المُدِيرين التنفيذيين وظائفهم، بما في ذلك أعضَاء مجلس إدارة الشَّرِكَة، ومِنْ ثَمَّ ظلت الْقَضِيَّة مطروحة أمام ممثلي المدعي العام عِدَّة سنَوَات.

لعقود مضت، أنْشَأ مديرو شَرِكَة سيمنز شبكة عالمية من الحسابات المصرفية والشَّرِكَات السرِّية، استخدموها لرِشْوَة موظفين وسياسيين ومُسْتَثْمِرين، وبمرور الوقت صارت حصيلة الإنفاق عبر تلك القنوات غَيْر الشرعية مليارات اليورو.

استخدام شَرِكَات «الأوف شور» هو واحد من أفضِل الحلول لإخفاء تلك الرَشَاوَى، «كولسدورف» الَّذِي نتحدث عنه الآن، كَانَ واحداً بيْن من يمثلون للتحقيق في قضية رشْوّة سيمنز.

في إحدى جلسات الاستماع أمام المدعي العام في ميونخ، قال «كولسدورف» إنَّه أدار عَمَلِيَّة دفع أمْوَال على سبيل الترضية/ الرشْوة لعدد من الشَّرِكَات التابعة لـ«سيمنز» في أمريكا اللاتينية، وهو ما ساعده في الْحُصُول على عقوبة مخففة،

حَيْثُ لَمْ يتسنّ للمحققين إثبات قيامه بدفع الرَشَاوَى بنفسه. في عام 2012 أغلقت التَّحْقِيقات معه؛ لعدم توافر ما يدينه، وجرى تغريمه 40 ألف يورو.

كَانَ تعاطُف المحققين مع «كولسدورف» واضحًا، حَتَّى إِنَّهُم قالوا إن تصرفاته كَانَت ناجمة عن فهم خاطئ لمصالح الشَّرِكَة دللوا على ذلك بكونه ساعدهم في إعادة الملايين المتبقية من أَمْوَال الرَّشَاوَى.

في نِهَايَة المطاف خرج «كولسدورف» مِن الْقَضِيَّة وقد غَسَل كلتا يديه من كُلّ ما يدينه، ولكن هل فعلًا أعاد جميع أَمْوَال الرَشَاوَى؟ «وَثَائِق بَنَمَا» جاءت لتفتح الباب أمام افتراض قوي أن الموظف الكبير في «سيمنز» منح نفسه هبات كبيرة من تلك الأَمْوَال، وهو ما يعضد احتماليَّة أنَّه لَمْ يردّها كاملة كما اعتقد المحققون الألمان.

ثَمَّة وَثَائِق تَضمّنتها تَسْرِيبَات بَنَمَا لَمْ تكن متاحة أمام فريق المحققين الَّذِين استجوبوا «كولسدورف»، حَيْثُ تبين أن شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» كَانَت شريكًا حيويًا لـ«سيمنز» وساعدتها في إدارة عدد من الشَّرِكَات الوَرقِيَّة، حيلة مألوفة لتغطية دفع وتلقي أَمْوَال الرَشَاوَى بعيدًا عن أعين الْقَانُون.

لفترة طويلة كَانَ «كولسدورف» واحدًا من أهم مديري «سيمنز» في أمريكا اللاتينية، بدأها عام 1997 في منطقة الإنديز، ثم انتقل إلى المكسيك ليواصل مهام عمله في الفترة ما بَيْن 2003 و2009.

بِحَسْب أقواله لَدَى المدعي العام، فإنَّ «كولسدورف» ظلّ تحت تصرفه 100 مليون دولار، تَمَّ ردّ أغلبها إلى «سيمنز» من 2008 فصاعدًا. جزء من تلك الأَمْوَال استُخدم على شكل مكافآت ظاهرية للشركاء التجاريين وموظفين بالدَّوْلَة من أجل إتمام تَعَاقُدات مع «سيمنز». مذكرة داخلية لـ«مُوسَاك فُونْسِيكَا» اعتبرت أن «كولسدورف» وتنفيذيين آخرين لَدَى «سيمنز» زبائن مميزون، ووصفتهم بأَنَّهُم «لديهم أَمْوَال طائلة»، وأنَّ تعاملاتهم التِّجَارِيَّة تتمّ وفق أقصى قدر ممكن من السرِّية، وشددت على موظفيها بعدم إرسال أي مُرَاسَلات أو مستندات إلى هذا العميل، مُطالبة بالإبقاء على كُلّ ما يخصه داخل مقر الشَّرِكَة في بَنَمَا. الخدمات التي تقدمها «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تمتد لتشمل كُلّ ما هو ضروري لحماية عُمَلاَء «سيمنز» كما هو الحال مع عملائها.

على سبيل المثال، فإنَّ اسم «كولسدورف» لَمْ يكن ليُذكر صراحة في أغلب الوَثَائِق، كَانَ يشار له أحيانًا تحت اسم «السيد ك»، وفي رسائل البريد الإلكتروني كَانَ يُطلَق عليه أحيانًا «آزكابان» وهو مكان سجن السحرة في روايات «هاري بوتر»، أو «بروني» وهو اسم والدة «كولسدورف». غَيْر أنه في بعض المرات القليلة كَانَ مديرو الشَّرِكَات الوَرقِيَّة يشيرون إلى اسمه بشَكْلٍ واضح دون تورية، ورغم تلك الزلات فإنّ منظومة السرِّية حول تعاملاته ظلت تعمل على أكمل وجه، بدليل أن أيًا من المحامين أو المحققين الَّذِين تولوا فضيحة رشْوَة «سيمنز» التي

انفجرت في نوفمبر/ تشرين الثّاني 2006 لَمْ يتوصل إلى أى شيء عن علاقته السرِّية بـ«مُوسَاك فُونْسِيكَا». ربما يعزى السبب في ذلك إلى أن المحققين ركزوا فَقَط على ما يخص تلاعب «سيمنز» بفواتير مزورة وعقود مزيفة لسنَوَات؛ من أجل اقتطاع أجزاء من أمْوَال الشَّرِكَة وتخصيصه لأغراض الرَشَاوَى المَالِيَّة لعملائها. ملفّات الْقَضِيَّة شملت شَرِكَات وَرَقِيَّة في ليختنشتاين والبحر الكاريبي وأشخاصًا في روسيا ونيجيريا تلقوا جميعهم رَشَاوَى من الشَّرِكَة الألمانية العريقة، ورغم ذلك ظل الدور الَّذِي لعبته «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، وكذلك «كولسدورف»، في تلك الْقَضِيَّة بعيدًا عن بصيرة المحققين طيلة 9 سنَوَات من عمر الفضيحة وحَتَّى الآن.

في العاشر من يونيو/ حزيران 2008 وبينما كَانَ يجري استجواب «كولسدورف» لمدة 3 ساعات، كَانَ الشخص المَسْؤُول عن التواصل معه داخل «مُوسَاك فُونْسِيكَا» يرسل رسَالَة داخلية بأنَّه تَلَقَّى أخبارًا سيئة، ربما صار لزامًا أن تعود ملايين «سيمنز» مرة أخرى إلى ألمانيا، وهو ما يعني بِحَسْبِ نص الرسَالَة «سنفقد هذه الأَمْوَال وعميلنا المميز جيرالد»، المقصود هنا هو شَرِكَة «جيرالد للإدارة»، شَرِكَة وَرَقِيَّة لديها حسابات في بَنَمَا وسنغافورة وسُويسْرا، والتي تبين لنا بمزيد من التقصي أن قائمة مديريها تَضُمّ مجموعة من أبرز التنفيذيين في «سيمنز» وبطبيعة الحال.. «كولسدورف».

من الغريب أن تلك الشَّرِكَة «جيرالد» لَمْ تؤسَّس إلا في 2007، أي بعد فضيحة «سيمنز» بعدة أشهر، وبعد ذلك استخدمت حساباتها المصرفِيَة في تحريك ملايين الدولارات إلى وجّهات غَيْر معلومة، ولأسباب لا تزال غامضة حتَّى الآن.

وكما هو متوقع لَمْ تُعقّب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» على الدور الَّذِي لعبته، أمَّا «كولسدورف» فنفى معرفته أي شيء عن شَرِكَة «جيرالد للإدارة»، نفيه هذا تدحضه إحدى المُرَاسَلات الداخلية التي عثرنا عليها، والتي تؤكد أنَّه صاحب فكرة تَأْسِيس تلك الشَّرِكَة.

خيوط القِصَّة لَمْ تتبين بعدُ، ما زال لغز وجود 480 مليون دولار من الذهب أودعت في حساباته بحلول خريف 2013 أمرٌ عصيٌّ على التفسير.

اعتادت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أن تحتفظ بسجل التعاملات المصرفية التي تجريها لعملائها والشَّرِكَات التي تديرها، من بينهم بطبيعة الحال «كولسدورف». سجلاته الخَاصَّة تكشف تحويلات مصرفِية بالآلاف، بعضها بالدولار وبعضها باليورو وبعضها بالذهب. موظفو «مُوسَاك فُونْسِيكَا» كَانَوا دقيقين جِدًا في سرد بَيَانَات تلك التعاملات، والأطراف التي تُحول إليها الأَمْوَال. التعاملات تلك شملت تحويلات بعشرات الآلاف وأحيانًا الملايين من الدولارات بَيْن الحسابات المصرفية لبعض شَرِكَات «الأوف شور»، لكن ثَمَّة تحويل واحد غَيْر معهود قيمته 480 مليون دولار.

عندما سألنا «كولسدورف» عن امتلاكه هذا الحساب لَدَى مصرف «سوسيتيه جينرال» في البهاما أجاب بالتأكيد، لكن عندما سألناه عن مصدر أرصدة الذهب بقيمة 480 دولار الموجودة في حسابه هذا وكيف تحصل عليها؟ وهل هذه الأَمْوَال تخصه؟ أنكر تماماً أن يكون حسابه كَانَ به يوماً مثل هذا الرصيد الضخم. أمَّا بنك «سوسيتيه جينرال» فأرسل لنا موضحاً أنَّه لا يستطيع الجزم بوجود تلك التحويلات الضخمة في سجلاته.

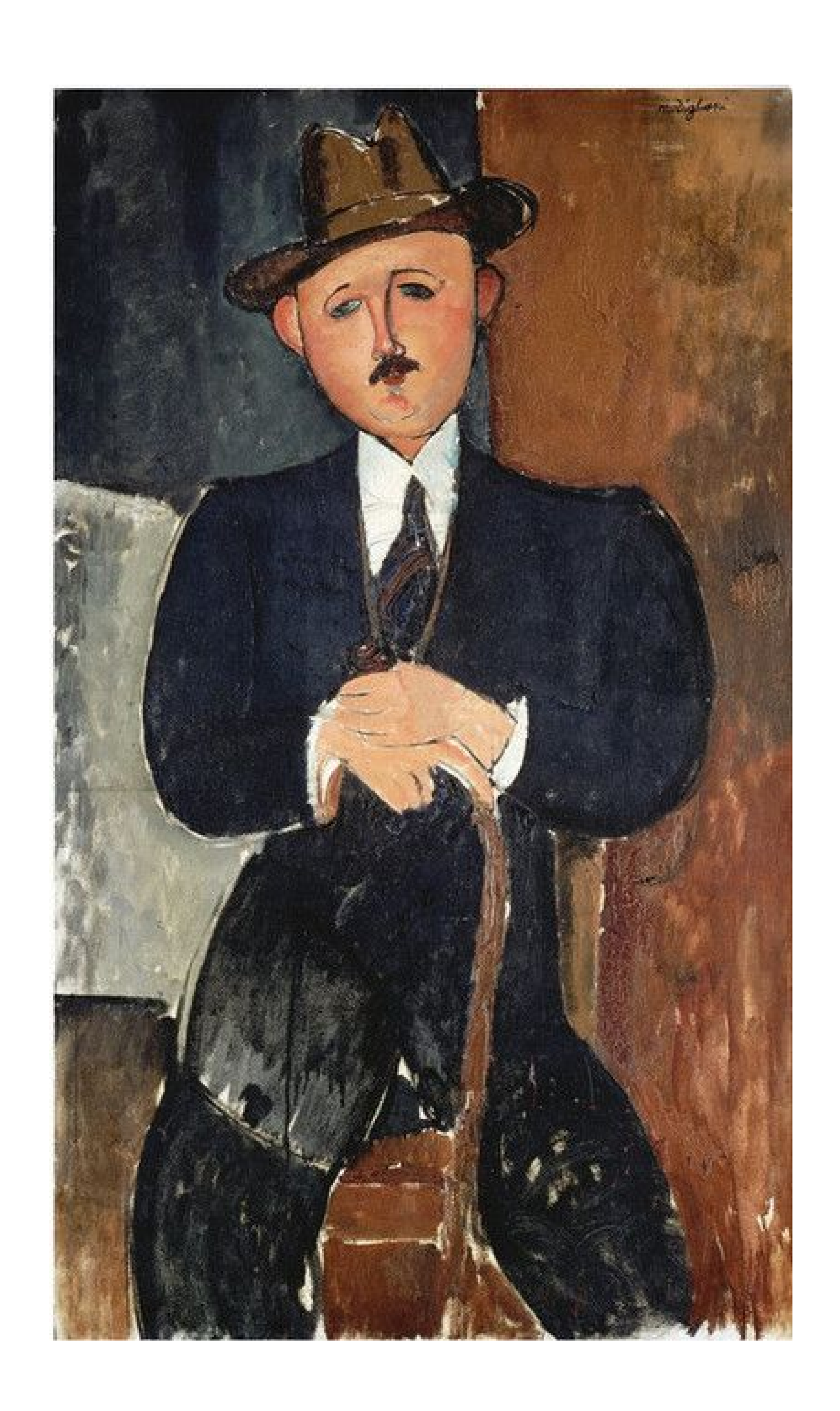
دعنا الآن نفكر بشَكلٍ أوضح، هل تظن أن إجراء هذا التحويل الضخم من الذهب إلى حساب «كولسدورف» تَمَّ في نفس اليوم الَّذِي قررت فيه بورصة لندن وقف تداول الذهب مؤقتاً؟ هو محض صدفة؟ ربما!

في غُضُون عشر ثوان فَقَط من صدور هذا القرار انخفض سعر الذهب بمقدار 10 دولارات، إشارة واضحة على حجم التلاعب في هذا السوق، وبالتالي فإنّ تحريك ما قيمته نصف مليار دولار من الذهب في هذا التوقيت جدير بتسارع وتيرة التطورات في سوق الذهب.

وسَوَاء كَانَ هذا التفسير يعكس صَفْقَة سرِّية جرت أم هو تفسير خاطئ، فإنَّ بورصة لندن رفضت إبداء أي تعليق على تلك الواقعة عندما عرضنا عليهم تلك التفاصيل، كما أن هيئة الرَقَابَة المَاليَّة في ألمانيا، والتي فتحت تحقيقاً آنذاك مع بنك «سوسيتيه جينرال»، التزمت الصمت تجاه تلك الْقَضِيَّة.

أما «كولسدورف» فقد تعهّد بأن يراجع كشف حساباته لَدَى فرع «سوسيتيه جينرال» في البهاما؛ ليجد تفسيراً لأرصدته من الذهب التي يُنْكِر وجودها، غير أنَّه [22]
ومنذ فبراير/ شباط 2016 وحَتَّى الآن لَمْ يرسل لنا أي تفسير، ويرفض تمامًا الردّ على أسئلتنا المتكررة عن هذه الْقَضِيَّة.

<u>اللَّوْحَات المسروقة</u>



الصدفة وحدها قادت حفيد تاجر اللّوْحَات اليهودي ليكتشف أن واحِدة من المقتنيات الثمينة التي يُرجح أن النازيين سرقوها من جده، هي الآن بيْن أيدي إحدى أكبر العائلات التي تتاجر في اللّوْحَات الفَنِّيَّة في العالم، أمّا إثبات ذلك، فهو قِصَّة أخرى.

عرفت تلك اللَّوْحَة باسم «الرجل المتكئ على العصا»، إحدى أعمالٍ «أميديو موديلياني»، فَنَّان إيطالي شاب أدمن الكحول، ومات قبل قرن تقريبًا، متأثرًا بمرض السل. لَمْ يكن «موديلياني» يحلم أن تباع لوحاته بما يزيد على 170 مليون دولار. تلك اللَّوْحَة التي رسم فيها رجلًا ذا شارب يرتدي بدلة سوداء وقبعة بنية تغطي كُلّ رأسه، ويجلس على كرسي فيما تعانق يده عصاه، يبلغ ثمنها وحدها 25 مليون دولار.

تَعَقُّب المحققون تلك اللَّوْحَة، وعثروا عليها في حيازة مجموعةٍ من الأثرياء اشتروها من مزاد فني عام 1996. محامو الحفيد أرسلوا خطابًا إلى معرض «نهماد» في ولاية نيويورك، حيْثُ توجد اللَّوْحَة، موضحين أن مَالِك اللَّوْحَة الحقيقي يريد استرجاعها. طالب المُحَامُون مُلاك المعرض بعقد اجتماع؛ لمناقشة الأمر، لكن لَمْ يصلهم أي رد، ومِنْ ثَمَّ لجأ الحفيد إلى المحكمة.

عَائِلَة «نهماد» تؤكد أمام المحكمة الفيدرالية ومحكمة نيويورك أن الأسرة لا تملك اللَّوْحَة، وأن شَرِكَة «أوف شور» تدعى «إنترناشيونال آرت سنتر» والمُسجَّلة من قبل مكتب مُحَامَاة بنمي غَيْر معروف، هي التي تملكها. غَيْر أن الوَثَائِق التي وصلت إلى أيدينا تكشف غَيْر ذلك. الوَثَائِق تؤكد أن ادّعاءات المعرض الأمريكي ما هي إلا خدعة قانونية صُمّمت لإخفاء المالِكين الحقيقيين للَوْحة.

سجلات شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أظهرت أن عَائِلَة «نهماد» سيطرت على شَرِكَة «إنترناشيونال آرت سنتر»، ومقرها بَنَمَا، لأكثر من 20 عامًا، وهو جزء أصيل من تاريخ طويل لاستثمارات العَائِلَة الفَنِّيَّة. زعيم العَائِلَة «ديفيد نهماد» هو المَالِك الوحيد لتلك الشَّرِكَة منذ يناير/ كَانَون الثّاني 2014.

عند مواجهة «ريتشارد غولوب» محامي «ديفيد نهماد» بالوَثَائِق التي تكشف زيف ادعاء موكله، وأن الشَّرِكَة مملوكة لعَائِلَة «نهماد»، ردّ قائلًا: «لا يهم من يمتلك الشَّرِكَة، المهم الآن هو هل بمقدور حفيد تاجر اللَّوْحَات إثبات أن تلك اللَّوْحَة سُرقت من جده؟». ورغم سنوات الصراع بيْن الطرفين، إلا أن تلك الْقَضِيَّة لَمْ تحظ باهتمامٍ لائقٍ من هيئةِ المحكمة.

الدور الَّذِي لعبته «مُوسَاك فُونْسِيكَا» لَمْ يقتصر على مساعدة عَائِلَة «نهماد» في تَأْسِيس شَرِكَة «أوف شور» أُخْفِيَت من خلالها مِلْكِيَّة تلك اللَّوْحَة، بل قَدَّمت كذلك الكِثير مِن المساعدات لعملائها؛ من أجل نقل أعْمَال فَنِّيَّة إلى وُجْهَات مجهولة

لفنّانين أمثال «فان جوخ»، و«رامبرانت هرمنسزون»، و«مارك شاجال»، و«هنري ماتيس»، و«جان مشال باسكيات»، و«آندي وارهول».

قوائم عُمَلَاَء «مُوسَاك فُونْسِيكَا» ضمّت آخرين من مشاهير جمع الأَعْمَال الفَنِّيَّة الَّذِين استعانوا بخدمتها لتَسْجِيل شَركَات تُمكّنهم من إتمام تلك العمليات، من بينهم جماعة «تايسون بورنيميسزا» في إسبانيا، وعميد صناعة الترفيه الصيني «وانغ زونغيون»، وحفيدة بيكاسو «مارينا رويز بيكاسو».[23]

داخل سجلات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» وجدنا أعمالًا فَنِّيَّة تكفي لملء متحف صغير، أهَمّ من ذلك وجدنا أدلة جديدة ربما تحسم المعركة الْقَانُونية حول مِلْكِيَّة لَوْحة «موديلياني»، علاوةً على قرائن تخص لغز اختفاء مقتنيات أصلية مملوكة لصاحب إحدى أكْبر شَركَات الشحن اليونانية، وتفاصيل خفية لواحد من أشهر مزادات الفن الحديث في القرن العشرين.

إذ تكشف الوَثَائِق عن هوية مُنَفِّذِي عمليات بيع وشراء اللَّوْحَات الفَنِّيَّة الَّذِين استخدموا المناطق الرمادية للنظام المالي العالمي، من بينهم حكام وسياسيون ومحتالون وغَيْرهم ممن يتكسبون من إخفاء الهوية الَّذِي توفره هذه المناطق السرِّية.

في السنَوَات الأخِيرة، ارتفع حجم الأَمْوَال التي يتَمّ دفعها مقابل شِراء اللَّوْحَات الفَنِّيَّة بشَكلٍ كبير غَيْر مسبوق، تلك الأَمْوَال كَانَ يجرى تحويلها عبر شَركَات «الأوف شور» والأشخاص الَّذِين يعملون كوَاجهات لآخرين ومناطق التجارة الحرة، والمزادات المتلاعب بها والمعارض الخَاصَّة.

ورغم أن البعض يلجأ للوَسَائِل السرِّية المسموح بها قانونًا؛ تجنبًا للدعاية أو تسهيلًا لعمليات تجارية عابرة للحدود، إلا أنَّها تستخدم كذلك لأغراض شريرة مثل التَهَرُّب من دفع الضَّرَائِب أو لإخفاء هُويَّة ملاك مجرمين. ولأن الفن سهل النقل، وغالي الثمن ورديء التنظيم، فإنَّ السُّلْطَات دائمًا ما يترسخ لديها يقين بأن تلك العمليات تُستخدم كغطاء لعمليات تَبْيِيض الأَمْوَال.

ازدهار أسواق الفن مؤخرًا، وارتباط هذا الازدهار بالمناطق الرمادية في النظام المالي العالمي، قَدَّم لنا الكثير من التفسيرات حول موجة صعود الأشخاص ذوي الثراء الفاحش غَيْر المبرر، خَاصَّة بعدما بات الفن ملاذًا مناسبًا للنخبة العالمية الحريصة على تخبئة أَمْوَالهم في المرافئ/ الموانئ الآمِنَة والمنعزلة، لتدرك معنى ذلك دعني أبرهن لك عليه:

في عام 2015 فَقَط، قاربت مبيعات الأَعْمَال الفَنِّيَّة 64 مليار دولار أمريكي، وفقًا لتقرير (سوق الفن)[24]، ما يعدّ أكبر موجة رواج تجاري للأعْمَال الفَنِّيَّة على الإطلاق،

وفي عام 2013 خصص أثرياء العالم ما قيمته 32.6 مليار دولار للاتجار في الأَعمَال الفَنِّيَّة.

«مايكل موسى» الخبير لَدَى إحدى الشَّرِكَات المعنية بالفنون [25] قال إن امتلاك هؤلاء الأشخاص ثروات متراكمة تتزايد بسرعة أكبر منها إذا ما استثمرت في أي مجال آخر، هو ما يجَعَلهم يتهافتون على ضخّ المزيد من الأَمْوَال على الفن.

ورغم أن تقرير (سوق الفن) قدَّر عمِليات البيع والشراء التي تتَمّ بشَكلٍ سرِّيّ بأنَّها تعادل النصف تقريباً، أي أنَّه من بيْن كُلّ 10 عمليات بيع وشراء تتَمّ هناك 5 عمليات سرِّية وغامضة، ورغم ذلك فإنَّ عمليات البيع العلنية التي تتَمّ من خلال المزادات لا تقدم سوى بعض المعلومات عن أسعار البيع، فيما تُبقي هوية البائع والمشتري غَيْر معُلنة.

بعد أن تنتقل مِلْكِيَّة قطعة فَنِّيَّة ثمينة من يد مَالِك إلى آخر، فإنها غالبًا ما تستقر في إحدى مناطق التجارة الحرة التي تُعرف باسم «الميناء الحر»، وطالما بقيت القطعة الفَنِّيَّة هناك، فلا يدفع المَالِك أي ضرائب أو رسوم. أسلوب يتبعه البعض بهدف التجنب الضَّريبِيّ، وأحيانًا لغَسْل الأَمْوَال، حيْثُ لا يجري أي تتبع أو رصد للمعاملات.

لذلك عندما قررت شَرِكَة «إنترناشيونال بروفيشنال سيرفيس» إجراء استطلاع رأي مع جامعي التحف والأَعْمَال الفَنِّيَّة تبين لها أنَّ 42 في المائة ممن شملهم الاستطلاع يفضِّلون استخدام نظام (الميناء الحر). لذلك ليس مستغرباً أنْ تجد أنَّ أقدم منطقة استُخدِمت باعتبارها مرْفًا حرًا تقع في سُويسْراء وبالتحديد مدينة جنيف، حيْثُ يتركز أكبر قدرٍ من الأَعْمَالِ الفَنِّيَّة، حتَّى إنَّه يُقال إنَّ التحف القابعة في مخازن جنيف تكفي لِمُنافسة أي مُتْحَف في العالم.

ثَمَّة ثري سُويسْريّ يُدعي «إيف بوفييه»، هو مَالِك شَرِكَة «ناتورال لا كولتر»، إحدى أَكْبَر الشَّرِكَات التي تعمل في نقل وتخزين التحف، تستأجر تلك الشَّرِكَة ما يقرب من ربع مساحة المنطقة الحرة في جنيف. «بوفييه» هو أيضاً المَالِك الرئيس لمناطق «الموانئ الحرة» في لوكسمبورغ وسنغافوره، علاوة على كونه مستشاراً لمرفأ آخر قيد الإنشاء في بكين.، كُلّ ذلك جعَله يلقّب بملك المرافئ الحرة دون منازع.

غَيْر أن الصفقات الخَاصَّة التي لعب فيها «بوفييه» دور الوسيط هي التي جَعَلته حديث عالم الفن وهدفًا للدعاوى المدنية. حتَّى إن الملياردير الروسي «ديميتري ريبولوفليف» حرك عدداً من الدعاوى القَضَائِيَّة ضد «بوفييه» في موناكو وباريس وهونغ كونغ وسنغافوره، متهماً إياه بـ(الاحتيال) من خلال رفع أسعار اللَّوْحَات الفَنِّيَّة قبل بيعها، بدوره نفى «بوفييه» هذه الاتهامات بشدة.

لم يكن مستغربًا أن نجد بَيْن قوائم طويلة من أصْحَاب المليارات الّذِين استعانوا بخدمات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الرجلان، «بوفييه» و«ريبولوفليف»، الأوَّل ساعدته في تَأْسِيس خمس شَرِكَات، لا علاقة لا منهم بالْقَضِيَّة، فيما أسّست للثاني شركتين [26].

مزاد نوفمبر

يُرجِع البعض بداية التهافت الشرس على اقتناء أعْمَال الفن إلى شتاء عام 1997. كَانَ مساء اثنين باردًا كما هي عادة الطقس في نيويورك في هذا التوقيت. حينذاك أقامت دار كريستي مزادًا لبيع مجموعة مُقتنيات «فيكتور وسالي غانز»، كَانَ مزادًا استثنائيًا، إذ عرض المشاركون أرقامًا غَيْر مسبوقة؛ بهدف شِراء تلك اللَّوْحَات، ليلة كَانَت فارقة في تحويل الفن إلى سلعة عالمية.

انتشر الأمر في سوق الفنون كَأنَّما حُقن الجميع بمنشطٍ مُفَاجِئ، أصبح البيع والأسعار المبالَغ فيها يجري على قدمٍ وساق، غَيْر أنَّ القصَّة الكاملة وراء مزاد «غَانز» لَمْ تخرُج إلى النور قط.

لكن الآن صرنا نعرف بعضًا عن تفاصيل هذا المزاد، إذ تُظهِر الوَثَائِق أن أحد الوسطاء المفضلين لدى تجار التحف لعب دورًا مهمًا في تلك العَمَلِيَّة.. هذا الوسيط هو «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

كَانَت عَائِلَة «غانز» من عشاق جمع لوحات لـ«بابلو بيكاسو»، وبعد وفاة الزَّوْجَيْن أجبر أولادهم على بيع المجموعة التي كَانَت تزيّن جدران المنزل، وكلفت أبويهم مليوني دولار، استغرق تدبيرها 50 عامًا، وفي ليلة واحدة، بيعت هذه المجموعة برقم قياسي يساوي 206 مليون دولار أمريكي.

ليس معروفا حَتَّى الآن إن كَانَ ورثة «غانز» باعوا المجموعة قبل أشهر من المزاد. إلا أن اللاعب الرئيس في عَمَلِيَّة البيع هي شَرِكَة مقرها «نييوي» [27] اسمها «سيمسبوري إنترناشيونال»، ويبدو أنَّها أنشئت خصيصًا من أجل تلك الصَفْقَة، حَيْثُ اشترت مجموعة «غانز» الفَنِّيَّة بعد شهر واحد من تأسيسها عام 1997. وكما هو متوقع قامت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بعَمَلِيَّة تَسْجِيل الشَّرِكَة، وتَمَّ اعتبار العاملين في شَرِكَة المُحَامَاة الْبَنَمِيَّة مديرين (مرشحين) لشَرِكَة «سيمسبوري»، وقد أداروا الشَّرِكَة على الورق دون أن يمارسوا أي سلطة حَقِيقِيَّة على أنشطتها، فَقَط وضعوا توقيعهم على اتفاق أجرته الشَّرِكَة مع أحد البُنُوك، وشرِكَة شحن، ومعرض لبيع اللَّوْحَات.

في بداية مايو/ أيّار 1997 اشترت «سيمسبوري» مجموعة من أثمن مقتنيات مجموعة «غانز» بسعر 168 مليون دولار، من بيت للتحف في لِندن اسمه «سبينك

آن صن»، كَانَت تلك الصَفْقَة تَضُمّن اتفاقًا جانبيًا ينص على أنّه إذا ما بيعت تلك اللَّوْحَات بسعر أعلى في المزاد، فإنَّ مَالِك شَرِكَة «سيمسبوري إنترناشيونال» و«سبينك آن صن» سوف يتقاسمان الفرق.

كَانَ حق إدارة شَرِكَة «سيمسبوري» والسيطرة على حسابها البنكي ممنوحًا لرجل أعْمَال بريطاني يُدعى «جوزيف لويس» لاحقًا سيصبح أغنى رجل في إنجلترا. صنع «لويس» ثروته من خلال المراهنة على تحركات العملة، وكَانَ أيضًا أكبر حامل أسهم في دار كريستي للمزادات، وفي ذلك العام الَّذِي استحوذت فيه «كريستي» على مزاد «غانز» حققت مبيعات استثنائِيَّة تجاوزت ملياري دولار.[28]

من بَيْن أغلى اللَّوْحَات التي ضَمَّتها مجموعة «غانز» لَوْحة بيكاسو (نساء الجزائر) - الإصدار (O) وهي واحدة من بَيْن 15 لَوْحة شهيرة رسمها «بيكاسو» في منتصف الخمسينات. مزاد «غانز» ضمّ أيضًا الإصدارات (M) و(H) و(K) من تلك اللَّوْحَة.

أحدِ المزايدين على تلك اللَّوْحَات كَانَ واحدًا من أفراد عَائِلَة الملياردير «نهماد»، ويُدعى «ديفيد»، والَّذِي عاد لمنزله حاملًا الإصدار (H) من اللَّوْحَة، مضيفًا إياها إلى مجموعة «بيكاسو» التي تحوزها عائلته، والتي تُعَدّ أكبر مجموعة تملكها عَائِلَة تتاجر في اللَّوْحَات الفَنِّيَّة على الإطلاق.

تعود جذور عَائِلَة «نهماد» ذات التاريخ المصرفي العريق إلى طائفة اليهود السفارديم القادمين من حلب شمال غربي سُوريّة. في عام 1948 نقل «هليل نهماد» زوجته وأطفاله الثمانية ليقيموا في بيروت.

بعد ذلك انتقل ثلاثة من أبنائه -جوزيبي وديفيد وعِزرا- إلى ميلان، ومع بداية الستينيات تحولوا إلى تجار أعْمَال فَنِّيَّة ذوي نشاط واسع.

عشق «جوزيبي»، زعيم الأسرة، تملّك السيارات الرياضية باهظة الثمن، استهواه تملك كُلّ ما هو ثمين، كثيرًا ما يردد أخوه الأصغر «ديفيد» أن «جوزيبي» وَاعَدَ نجمة السينما الأمْريكيَّة آنذاك «ريتا هيوارث» ذات مرة.

تَعَامُل زعيم الأسرة مع اللَّوْحَات الفَنِّيَّة كَانَ يشبه البورصة إلى حد كبير، إذ كَانَ يشتري اللَّوْحَات ويحتفظ بها حَتّى الوقت المناسب، ثم يبيعها، ويتحصَّل لنفسِه على أقصى ربحٍ ممكن، واستمر كذلك حَتّى وفاته عام 2012.

بعدئذ انتقلت زَعَامة العَائِلَة إلى «ديفيد»، وقد سمّى هو وشقيقه الأكبر «عزرا» أبناءهما «هليل» كجدهما. ويطلق على الولدين الاثنين اسم "هيلي"، ويستمر الأربعة معًا في مواصلة أعمال العائلة.

تقدر مجلة «فُوربس» ثروة الشقيقين اللذين يعيشان الآن في موناكو بنحو 3.3 مليارات دولار. فيما يملكِ كُلّ من ابنيهما معرضًا يحمل الِاسم نفسه «هيلي نهماد»

تخليداً لتاريخ العَائِلَة، الأوّل يملكه ابن عزرا في لندن، والثّاني مملوك لـ ابن «ديفيد» ويحمل اسماً مماثلًا في نيويورك.

فيما تُخَلِّد سجلات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» اسم عَائِلَة «نهماد» باعتبارها أوَّل مَنْ تبنَّى توظيف شَركَات «الأوف شور» في تجارة اللَّوْحَات الفنيَّة.

استعان «جوزيبي نهماد» بخدمات مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في جنيف من أجل تَسْجِيل شَركَة «إنترناشيونال آرت سنتر» عام 1995 عن طريق بنك «UBS» السُويسْرِي. ومن المرجح أنَّها كَانَت موجودة بشَكلٍ آخر قبل ذلك التاريخ، حَيْثُ تُشِيرُ إحدى الوَثَائِق إلى امتلاك «إنترناشيونال آرت» لَوْحَة الباستيل (راقِصَّة البالية) للرَسَّام الفرنسي «إدغار ديغا»[29] في أُكْتوبر/ تِشْرين الأَوَّل عام 1989.

امتدت استثمارات آل «نهماد» لتتجاوز أواصر الدم التي تربطهم والولاَيَات القَضَائِيَّة التي سجَّلوا بها شَركَاتهم، وكَأنَّما مركب ضخم صُمِم خِصيصاً للإبحار خارج الحدود. شيّدت العَائِلَة مملكتها في ثلاث دُوَل، إلى جانب صالات العرض المنتشرة على طول الساحل المقابل للمحيط الأطلسي، فيما تقبع معظم اللَّوْحَات في مخابئ آمنة في سويسْرا، كُلّ ذلك جَعَل العَائِلَة تحتاج إلى هذا النوع من الانعزال الْقَانُوني الَّذِي لَمْ يكن ليصبح ممكنًا لولا شَركَات «الأوف شور».

لم تكن «إنترناشيونال آرت سنتر» هي الشَّركَة الوحيدة التي جمعت آل «نهماد» مع شَركَة «موساك فونسيكا»، ففي أغُسْطُس/ آب 1992 أنشأ «جوزيبي نهماد» شركَة ثانية سجلها في جُزُرِ الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، وتَمَّ منحها سلطة التفاوض في بيع خمس لوحات؛ من بينها لَوحة زيتية لـ«بيكاسو»، ولَوحة «راقِصَّة الباليه» لـ«ديغا»، ولوحتين لـ«هنري ماتيس» وأخرى لـ«راؤول دوفي». اتجهت بعض اللَّوْحَات بعد ذلك لتعرض في مزاد في «دار سوثبي» للمزادات، وتمَّ توصِيفها بأنَّها من (مجموعة خَاصَّة). اثنان من تلك اللَّوْحَات سجلتا كمِلْكِيَّة خَاصَّة لشَركَة «إنترناشيونال آرت» والتي كَانَت أوراق تأسيسها تكتفي بالإشارة في الخانة الخَاصَّة بالمَالِك المستفيد بأنها مملوكة لحاملي الأسهم، ومِنْ ثَمَّ باتت معرفة مَالِكها الحقيقي أمراً مستحيلًا.

في عام 2001 قرّر المديرون «الوهمِيّون» المُعينون من قبل «مُوسَاك فُونْسِيكَا» خلق 100 سهم في الشَّركَة، ومنحهم إلى «جوزيبي». في عام 2008 أعيد توزيع الأسهم المائة مناصفة (بين ديفيد وعزرا)، وفي العام التالي اقتسم «عزرا» أسهمه مع ابنه «هليل»، ولَمْ يفعل «ديفيد» الشيء نفسه مع ابنه.

ربما يفسر ذلك التقرير الَّذِي نشرته «فوربس» في 2007، وأشارت خلاله إلى بوادر توتر بَيْن ديفيد ونجله، وصف المقال «ديفيد» بأنَّه كَانَ (مقطب الجبين)، مبرزًا مقولته: «ابني يحب الدعاية كثيراً، أمَّا أنا فلا».

بعض الصحف الصفراء أشارت إلى سلوك منفلت لنجل ديفيد؛ إذ تواترت أنباء أنَّه يواعد عارضات أزياء، وأنه يملك طابق كامل في بناية «ترامب تاور»[30] يساوي ملايين الدولارات، ويقامر بتهور شديد.

كل ذلك كَانَ ليمر لولا قيام المدعي العام الأمريكي للمنطقة الجنوبية من نيويورك بوضع لائحة اتهام ضده في أَبْرِيل/ نَيْسَان 2013؛ لما اعتبره دورًا قياديًا لغَسْل أَمْوَال لها علاقة بالعصابات الروسية قيمتها 100 مليون دولار والمقامرة بها.

أثناء التحري عنه، رصدت الشرطة مكالمة هاتفية أجراها «هيلي»، ناقش خلالها إمكَانِيَّة استغلال عَمَل أسرته بتجارة الأَعْمَال الفَنِّيَّة لإخفاء الأَمْوَال، محاولًا إقناع أحد عُمَلائه بأنْ يُخْبِر البنك الَّذِي سيقوم بتحويل الأَمْوَال بأنَّها من أجل شراء إحدى لوحات «بيكاسو» أو شيء من هذا القبيل.

في النِّهَايَة حُكم على «هيلي نهماد» بأنَّه مذنب؛ لمُمَارسَة القمار بشَكلٍ غَيْر مشروع، وعاقبته المحكمة بالسجن لمدة عام، كما تنازل عن 6.4 ملايين دولار من ثروته، إلى جانب التخلي عن مِلْكِيَّة لَوْحة للرَسَّام «راؤول دوفي».

الفَنّ المفقود

لم تكن عَائِلَة «نهماد» وحدها التي تستخدم شَركَات «الأوف شور» بهدف تملك اللَّوْحَات الفَنِّيَّة، ثَمَّة عَائِلَة أخرى كشفت عنها ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تعمل في مجال شحن الأَعْمَال الفَنِّيَّة مُتَوَرِّطة الآن في تحقيقٍ قضائي؛ للوقوف على مصير 83 لَوْحة فَنِّيَّة مفقود تبلغ قيمتها 3 مليارات دولار.. إنها عَائِلَة «غولاندريس» اليونانية.

لا تزال المحكمة في لوزان السُويسْرِيّة تحاول تحديد أماكن وهوية مَالِكي المجموعة الفَنِّيَّة المفقودة التي يُعتقد أنّها أكبر مجموعة فَنِّيَّة مفقودة في التاريخ.

أوراق تلك الْقَضِيَّة بالغة التعقيد، تجد فيها عَائِلَة ثرية متشعبة يخوض أفرادها حروبًا فيما بينهم، وبديهي أن تجد كذلك عِدَّة شَركَات وَرقِيَّة مقرها بَنَمَا، وعدّة وَثَائِق مزورة ولوحات لفَنَّانين أمْثَال «فان جوخ»، و«ماتيس»، و«بيكاسو».

بعض هذه اللَّوْحَات بيعت بالفعل، ولَمْ يُرد البائع أن يُعرَف كيف جرى ذلك. إحدى الصفقات التي عثرنا على أوراقها داخل ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» كَانَت للَوْحة من مقتنيات عَائِلَة «غولاندريس» للرَسَّام «فان جوخ» اسمها «طبيعة صامتة في البرتقال»، ورغم أن قيمة الصفْقَة 20 مليون دولار، إلا أن أوراقها تَضَمّنت بنودًا للسرِّية تمنع الإدلاء بأي تفاصيل تُشِيرُ إلى هوية أطراف هذا الاتفاق، بما في ذلك البائع، أو حتّى أي معلومات عن تسلسل المِلْكِيَّة.

تلك اللَّوْحَة امتلكها ذات يوم أحَد أباطرة الشحن اليونانيين «باسل غولاندريس»، الَّذِي توفي متأثرًا بالشلل الرعاش عام 1994، وبعد ستّ سنوَات لحقت به أرملته «إليز»، فوجئ ورثته بأن مقتنيات الزوجين «غولاندريس» انتقلت مِلْكيَّتها في وقت سابق إلى يد شَركَة «ويلتون تريدينغ» الْبنَمِيّة.

«بيتر غولاندريس» ابن شقيق «باسيل» قال إنَّ عمه باع مجموعة مقتنياته البالغة 83 لَوْحة عام 1985 بمبلغ 31.7 مليون دولار لصالح شَركَة «ويلتون»، وهو سعر منخفض للغاية، إلا أن اللَّوْحَات لَمْ تخرج عن حيازة الزَّوْجَيْن. وخلال هذه الفترة أعار «باسيل» وزوجته بعض اللَّوْحَات للمتاحف، وباعا لوحات أخرى كما لو كَانَت اللَّوْحَات «ملكًا لهما».

بعدما فُتح التَّحْقِيق في تلك الْقَضِيَّة، تبيّن أن الشَّركَة التي تزعم شراءها اللَّوْحَات أسست عام 1981، غَيْر أنَّها لَمْ يُعيّن لها مديرون سوى عام 1995، أي بعد 10 سنوَات من توقيع اتفاقية البيع المزعومة، وجاء المُدعي العام السُويسْري ليزيد الشكوك حول تلك الصَفْقَة المشبوهة، الورقة التي وُقّع الاتفاق عليها لَمْ تكن موجودة في عام 1985، ولا يوجد أي دليل على تسليم المال إلى عائِلَة «غولاندريس»، وهنا عاد «بيتر غولاندريس»[31] ليخبر المحكمة بأن تلك الشَّركَة مملوكة لأمّه.

في نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2004، بدأت عِدَّة شَركَات مجهولة أنشأتها «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بعَمَليَّة بيع بعض لوحات «غولاندريس» التي كَانَت في حيازة شَركَة «ويلتون تريدنغ».

في وقت مبكر من العام التالي، باعت شَركَة تُدعى «تريكورنيو» في مزاد «سوثبي» في لندن لَوْحة[32] رسمها «بيير بونا»، ووقعت شَركَة ثانية -«هيريديا القابضة»- اتفاقية مع دار «سوثبي» لبيع إحدى لوحات[33] «مارك شاغال»، فيما عرضت شَركَة ثالثة «تالارا القابضة» لَوْحة أخرى[34] لـ«شاغال» للبيع.

في الوقت نفسه تقريبًا، نقلت شَرِكَة رابعة[35] لَوْحة[36] لـ«فان جوخ» من مقتنيات العَائِلَة؛ بهدف بيعها لرجَال الأَعْمَال هناك. الشَّركَات الأربع التي قامت بتلك العمليات، سجّلت قبيل إجراء تلك المعاملات بوقت قصير، وجميعها أغلقت بعدها مباشرة، دون ترك أي أثر حول عمّن كَانَ وراءهم، كُلّ ما توصلنا إليه، وأكدته سجلات «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، أن الشَّركَات الأربع لها مَالِك واحد غامض، سيدة تُدعى «ماري فوريديس».

إحدى المعاملات التي قام بها هذا الرجل جرت في عام 2004، نقلت «فوريديس» جميع حقوق لَوْحة زيتية إلى شَركَة «تالارا القابضة»، وبعد أسابيع

قليلة أعادت «تالارا القابضة» اللّوْحَة مجدداً إلى «فوريديس».. هكذا تُدَار الأمور في تلك المنطقة الرمادية من العالم.

أيسلندا.. العاصفة الثَّانية

في غرفة تحقيق صغيرة، تتوسطها طاولة، وبعض الكراسي، وجّهاز كمبيوتر فَقَط، أعيد كتابة تاريخ أيسلندا الحديث من جديد.

ثَمَّة كاميرا مثبتة على الحائط، فيما تعزل النوافذ الزجاجية المزدوجة صوت رياح هوجاء تهبّ من قبالة خليج فاكسافلوي بالعاصمة الأيسلندية ريكيافيك.

هنا وفي تلك الغرفة، كَانَ عِلى بعض أكثر أَصْحَاب الْبُنُوك نفوذًا في أيسلندا، وبعض المديرين التنفيذيين، والمُسْتَثْمِرين، أن يجيبوا عن أسئلة المحقق الخاص «أولافور هوكسون»، رجل طويل القامة، ضخم الجثة، تشبّعت قسمات وجّهه بالهدوء، فيما تستقر على أنفه نظارة زجاجية تقليدية.

قضى «هوكسون» السنَوَات الستّ الأخيرة يحقق في الصفقات التِّجَاريَّة التي دفعت باقتصاد أيسلندا إلى الحضيض في أُكْتوبر/ تِشْرين الأَوَّل عام 2008، عندما أغلقت الْبُنُوك الثلاث الكبرى؛ إِثر عَمَلِيَّة تلاعب غَير شرعية قام بها القائمون عليها. رؤساء تلك الْبُنُوك ذهبوا جميعًا إلى السجن.

كَانَت تلك هي العاصفة الأَكْبَر التي ضربت أيسلندا، ولكن يبدو أنَّ «وَثَائِق بَنَمَا» ستحمل عاصفة ثانية.

ظهرت أسماء كثيرين من الموظفين العموميين في أيسلندا داخل الملفّات المسربة من شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

بين تلك الأسماء وجدنا رئيس الوزراء «سيغموندور دافيد غونلاوغسون»، ووزير المَالِيَّة «بارني بينيديكتوس»، ووزيرة الداخلية «أولوف نوردال».

توضح البَيَانَات أن كلًا من السياسيين الثلاثة لديهم صلات بشَرِكَات مجهولة في الخارج، وأنَّهُم تَعَمَّدوا عَدَم الإفصاح عنها في إقراراتهم المَالِيَّة.

تَضمّنت «وَثَائِق بَنَمَا» أيضًا اسم زعيم الحزب التقدمي الَّذِي ينتمي إليه رئيس الوزراء، والعديد من أغنياء أيسلندا، وأَصْحَاب بنُوك، ومستشارون لَدى الحكومة. العدد الكبير لعُمَلاَء «مُوسَاك فُونْسِيكَا» من مواطني أيسلندا لا يتناسب أبدًا مع بلد تعداد سُكّانه 330 ألف نسمة فَقَط.. فسادٌ على قدمٍ وساق.

المسافرون إلى العاصمة «ريكيافيك» في أوائل عام 2016 سيجدون دَوْلَة ما زالت تتعافى من أزمتها الأخيرة. التصدعات التي أسفرت عن الزلزال الاقتصادي الَّذِي ضرب البلاد خريف عام 2008 كَانَت جدّ عميقة.

لعدَّة أشهر، وجدت أيسلندا نفسها في مركز الأزمة المَالِيَّة العالمية.

في ذلك الوقت، انهارت ثلاثة من كبرى الْبُنُوك في البلاد: «لاندسبانكي»، و«كاوبثينغ»، و«غليتنر» في وقت واحد تقريبًا تحت وطأة ديونها الخارجية.

انهيار تلك البّنوك بسرعة أدى إلى سلسلة من الآثار السريعة: البورصة الأيسلندية هوت بنسبة 90 في المائة، «الكرونة»[37] فقدت نصف قيمتها، والناتج القومي الإجمالي الأيسلندي انخفض بمقدار 10 في المائة.

مع انهيار اقتصاد الدَّوْلَة الصغِيرة تدريجيًا، تعرضت سمعتها كذلك لضربة قوية، في الداخل والخارج على حد سَوَاء. آلاف المحتجين تقدّموا باتجاه البرلمان ورموه بالحجارة، والبيض، وكرات الثلج.. الجموع كَانَت تبحث عن متّهم لتعلّق جرس الفضيحة في رقبته.

بدا العالم مذهولًا من السقوط المُفَاجِئ لأيسلندا التي كَانَت بمثابة النموذج الإسكندنافي المثالي، حَتَّى إنَّها كَانت المفضلة دومًا لَدَى المنظمات المعنية بمكافحة الفساد. أصحاب البُنُوك الَّذِين كَانَوا يتباهون دومًا بكونهم «فايكنج[38] الأَمْوَال» الأشاوس، باتوا في مرمى الاتهام، بعدما أعطوا لبعضهم قروضًا دون ضمانات بمئات الملايين، في محاولة للتلاعب بأسعار أسهم بنُوكهم.

وللتَسَتُّر على الغاية الحَقِيقِيَّة من تلك المعاملات، ذهبت معظم تلك القروض -على الورق- لشَركَات في الخارج.

والآن جاءت «وَثَائِق بَنَمَا» لتُظهر لنا كيف قامت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» بإنشاء عدد كبير من تلك الشَّركَات. من دون شَركَات «الأوف شور» الورقِيَّة تلك، كَانَ من الممكن فضح معاملات الاحتيال التي تسببت في ارتفاع أسعار الأسهم بشَكلٍ غَيْر مبرر فورًا آنذاك.

في السنَوَات السبع التي تلت الأزمة، أصبح المحقق الخاص «أولافور هوكسون» شَخْصِيَّة مشهورة في أيسلندا. وبحلول عام 2016، حُكم على 27 مديرًا تنفيذيًّا بالسجن، واحتفل الأيسلنديون بحماسة عند صدور كُلّ حكم إدانة. حَتَّى رئيس الوزراء الأسبق «جير هالمار هآرده» لَمْ يمر بسلام؛ إذ صوّت البرلمان الأيسلندي على اتهامه بالإهمال الجسيم، غَيْر أن الأمر انتهى كما لو كَانَ أشبه بلفتة رمزية. كَانَ من المؤكد أن كُلّ ما فشل فيه «هآرده» هو عدم إعلام حكومته بالتطورات المهمة خلال الأزمة بما فيه الكفاية.

هذه القِصَّة تكتسب أهمية خَاصَّة إذا ما قورن ذاك الوضع بما ستكشف عنه «وَثَائِق بَنَمَا» حول شَركَات «الأوف شور» الخَاصَّة بالسياسيين الأيسلنديين الحاليين[39]، خَاصَّة وأن مواطني أيسلندا لا يزالون غاضبين؛ بسبب تلك الأزمة وآثارها، لذلك فإنَّ رئيس الوزراء «سيغموندور غونلاوغسون» أمامه الكثير من الأمور لتبريرها.

وفقًا لوَثَائِق بَنَمَا، فإنَّ «غونلاوغسون» وشريكته «آنا سيغورلوغ بالسدوتير» التي سيتزوجّها لاحقًا عام 2010، كَانَا مُسجّلين في نِّهَايَة نوفمبر/ تشرين الثَّاني عام

2007 باعتبارهم حاملي أسهم في شَرَكَة وَرقِيَّة اسمها «فنترس إنك»[40] .

قبل ذلك بوقت قصير، جرى تَأْسِيسِ الشَّرَكَة في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، ولكن لأسباب غَيْر معلومة، جرى توثيق التَسْجِيل على أنّه تمّ في وقت سابق للتَسْجِيل الفعلي، وبالتحديد في السابع من أُكْتوبر/ تِشْرين الأوَّل من العام نفسه.

في ذلك الوقت، كَانَ «غونلاوغسون» يعمل صحافيًّا ومذيعًا في محطة إذاعية، وكَانَت «بالسدوتير» -وما زالت- عالمة «أنثروبولوجيا»، وكلاهما ينحدر من عائلتين ثريتين جداً.

WINTRIS INC.
(Incorporated in the B.V.I.)

REGISTER OF MEMBERS
(Section 41 (1))

MEMBERS Name & Address	Cert. N°	N° & Class of Shares	Date Entered (Registered Shares) / Date Issued (Bearer Shares)	Transfer / Exchange			Repurchase, Redemption				
				Date	N° & Class of Shares	New Cert. N°	Date	N° & Class of Shares	N° & Class of Treasury Shares	New Cert. N°	N° & Class Of Shares Cancelled
a Sigurlaug dottir [redacted] kjavik, Iceland	1	1,000	09-10-07								
nundur David nlaugsson [redacted] kjavik, Iceland	2	1,000	09-10-07								

ORIGINAL REGISTER KEPT AT: NAME ____ (if applicable)
ADDRESS: ____ (if applicable)

وَثِيقَة تَسْجِيل حاملي الأسهم في الشَّرِكَة

وَثَائِق «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تكشف عن أن فرع بنك «لاندسبانكي» في لوكسمبورغ لعب دور الوسيط في تلك العَمَلِيَّة، حَيْثُ قدَّم أحد موظفي البنك طلبًا

لشَرِكَة «فنترس إنك» مع مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في لوكسمبورغ، وطلب توكيلًا كاملًا لـ«غونلاوغسون» و«بالسدوتير». وجاءت الرسَالَة كالآتي:

المرسل: لاندسباكي لوكسمبورغ

المستلم: مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» لوكسمبورغ

«عزيزي (جي):

برجاء إصدار توكيل عام لكل من:

أنا سيغورلوغ بالسدوتير.

سيغموندور ديفيد غونلاوغسون.

سأرسل لكم العناوين في وقت لاحق اليوم.

سيمتلكَانَ الشَّرِكَة بنسبة 50 في المائة لكل منهما.

شهادة أسهم بـ**1000** سهم لحامل السهم رقم 1.

شهادة أسهم بـ**1000** سهم لحامل السهم رقم **2**».

ومِنْ ثَمَّ استصدر سهمين لشَرِكَة «فنترس إنك» بعد ذلك: الأَوَّل لصالح «بالسدوتير»، والثَّاني لصالح «غونلاوغسون».

في مارس/ آذار 2008، فتحت الشَّرِكَة حسابًا مصرفيًا لَدَى بنك «كريدي سويس» في لندن. وكما تُظهر البَيَانَات، فإنَّ مقر أعْمَال الشَّرِكَة كَانَ في 4 ملاذات ضريبية آمنة: الشَّرِكَة الوَرقِيَّة في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، مكتب المُحَامَاة في بَنَمَا، وسيط في لوكسمبورغ، والحساب المصرفي في البنك السُويسْري. كَانَت هذه هي النقاط الرئيسية التي كشفتها وَثَائِق بَنَمَا.

لكن، في هذه الْقَضِيَّة، كَانَت المعلومات المهمة موجودة في تسريب آخر: في مارس/ آذار عام 2010، نشر موقع «ويكيليكس» قائمة سرِيَّة تتضمَّن 30 ألف ادّعاء ضد بنك «كابثينغ» المفلس، ونُشرت القائمة على الملأ؛ لفضح المضاربين الجشعين.

أحد الدائنين في القائمة كَانَت الشَّرِكَة المملوكة لرئيس الوزراء الأيسلندي وزوجته «فنترس إنك»، وكَانَ اسم الشَّرِكَة الوَرقِيَّة مدرجًا كذلك كدائن في بنك «لادسبنكي» في قائمة أخرى نُشرت عام 2009.

وفقًا لمِصدر داخلي، كَانَت «فنترس» تمتلك سندات في بنك «غليتنر»، البنك المفلس الثَّالث، وتبلغ إجمالي القيمة الحالية لتلك السندات نحو 3.6 ملايين يورو.

عندما طلب من «غونلاوغسون» التعليق على الأمر، أكد أن «فنترس» امتلكت سندات بالفعل. ومِنْ ثَمّ فإنّه وشريكته قد يكون لهما مصالح مَاليَّة شَخْصِيَّة في البُنوك الثلاثة جميعها، وليست تعاملات وهمِيّة.

ربما كَانَ هذا الأمر ليمر دون التوقف أمامه لولا أن قرر «غونلاوغسون» الدخول إلى عالم السياسة بعد ذلك بمدة قصيرة، في عام 2009 عُيِّن زعيماً للحزب التقدُمِيّ، وانتُخِبَ كذلك عضواً في البرلمان في أَبْريل/ نَيْسَان من نفس العام.

في ذلك التوقيت، جرى تطبيق نظام شفافيَّة جديد لأعضاء البرلمان الأيسلندي. ألزم النظام الجديد أعضاء البرلمان بالكشف عن أي شَركَة تتجاوز نسبة المساهمة فيها 25 في المائة.

لم يذكر «غونلاوغسون» أبدًا مشاركته في شَركَة «فنترس إنك» على الرغم من أنَّه كَانَ يملك 50 في المائة من أسهمها في ذلك الوقت. وعما إذا كَانَ هذا الفعل انتهاكًا لنظام البرلمان، أنكر رئيس الوزراء الأيسلندي ارتكابه أي عَمَل مخالف للقانون، معللًا ذلك بأنّ الشّركَات التي لا تقوم في الحقيقة بأي أعْمَال لا تخضع لهذا النظام.

في الحادي والثلاثين من ديسمبر/ كَانَون الأَوَّل عام 2009، باع «غونلاوغسون» نصف الشَّركَة الّذِي يملكه لشريكته «أنا بلالسدوتير». ووفقًا للعقد الموجود في وَثَائِق بَنَمَا، فإنّ الشّركَة -التي تقدّر قيمتها بالملايين- بيعت مقابل دولار أمريكي واحد.

SHARE TRANSFER AGREEMENT

BETWEEN

Sigmundur David Gunnlaugsson
With registered address
101 Reykjavik
Iceland

(hereinafter referred to as the "Seller")

AND

Anna Sigurlaug Palsdottir
With registered address
101 Reykjavik
Iceland

(hereinafter referred to as the "Purchaser")

IT IS NOW HEREBY AGREED AS FOLLOWS:

1. The Seller transfers to the Purchaser 1.000 shares with no par value in the share capital of the BVI business company named "WINTRIS INC." having its registered office at Akara Bldg., 24 De Castro Street, Wickhams Cay 1, Road Town, Tortola, British Virgin Islands, with registration number 1436359.

2. The total price for the shares is 1 USD.

3. The present agreement is subject to the laws of the Territory of the British Virgin Islands. In case of dispute the court of British Virgin Islands have sole jurisdiction.

Made in as many copies as there are parties on 31/12 2009.

Seller Purchaser

أي قضية تتضمَّن شَرِكَة «أوف شور» ستكون مزعجة لأي رئيس حكومة، لكنها كَانَت بالنسبة لـ«غونلاوغسون» ضربة قاسية لنزاهته السياسِيَّة.

صعوده إلى السلطة بدأ كجزء من حركة «إن ديفينس أوف أيسلند» وهي حركة سِيَاسِيَّة شعبية تأسست بعد انهيار البُنُوك الثلاث، وكَانَ أحد شعاراتها «الأيسلنديون ليسوا إرهابيين»، والَّذِي كَانَ ردًّا على رد فعل الحكومة البريطانِيَّة المثير للجدل على أزمة أيسلندا البَنْكِيَّة.

بعد تأميم بنك «لاند سبانكي» المفلس في خريف عام 2008، طالبت بريطانِيا العظمى أيسلندا أن تَتَكَفَّل بتدبير ودائع المواطنين البريطانيين لديها. رفض البنك المركزي الأيسلندي الامتثال لذلك الطلب، فما كَانَ من الحكومة البرِيطانِيَّة في سبيل استعادة تلك الأَمْوَال سوى السعي لتجميد الأُصُول الأيسلندية على الفور. استخدمت بريطانِيا قوانين مكافحة الإِرْهَاب للقيام بذلك، وفي غمضة عين، وجد النجم الاسكندنافي المتهاوي نفسه فجأة في نفس الخانة مع تنظيم «القاعدة».

بوصول حكومة يسار الوسط إلى السلطة عام ٢٠٠٩، حاولت الوصول إلى ترضية تضمن تدبير ودائع المواطنين البريطانيين، أثار ذلك سخط «إن ديفينس»، ونجح مؤيدوها في الحشد لرفض خطة الحكومة عبر ثلاث استفتاءات جرت حول هذه الْقَضِيَّة، في تلك الأزمة بزغ نجم «غونلاوغسون»، وبدا كَأَنَّه المدافع الهمام عن مصالح الشعب الأيسلندي.

مَصَادِر مطلعة أكدت لنا أنَّ «غونلاوغسون» لَمْ يذكر لأعضاء حركة «إن ديفينس» أن عائلته امتلكت سندات بقيمة الملايين في البُنُوك الثلاثة التي أعلنت إفلاسها. فيما أصرّ رئيس الوزراء على أن سياسة «إن ديفينس» التي ناضل من أجلها في ذلك الوقت قللت قيمة أصول «فنترس»؛ لأنه أعطى الأولوية لصالح الودائع على السندات.

كذلك لَمْ يكشف عن مصالحه المَالِيَّة الخَاصَّة عندما تَمَّ انتخابه رئيسًا للوزراء عام 2013، على الرغم من أنَّه كَانَ حتمًا مُتَوَرِّطًا في صنع قرارات أثرت أيضًا على مصالح الدائنين. في عام 2015 وافقت حكومة «غونلاوغسون» على صَفْقَة أثارت حولها الكثير من الجدل.

قبل عقد تلك الصَفْقَة، كَانَ أصحاب الأرصدة البَنْكِيَّة الَّذِين قرروا سحب أَمْوَالهم خارج أيسلندا مضطرون لدفع 39 في المائة من قيمة الأَمْوَال (ضرائب ثابتة)، وفاجأ «غونلاوغسون» الجميع بالموافقة على استبدال تلك النسبة بـ«حصة ثابتة» من أصول البُنُوك المتبقية التي تمّ تأميمها.

الخبراء يرون أن تلك الخطوة قللت كمية الأَمْوَال العائدة على الدّوْلَة بما يزيد على ملياري يورو، وبدلًا من أن تودع في خزائن الدَّوْلَة، فإنَّ هذه الأَمْوَال سوف تعود إلى أصحاب الارصدة، الَّذِين من بينهم طبعًا «فنترس إنك» الشَّرِكَة المملوكة لزوجة «غونلاوغسون» بشَكلٍ حصري حاليًا.

إلى حدٍ ما، كَانَ «غونلاوغسون» يمثل طرفي طاولة المفاوضات، الأمر الَّذِي كَانَ مثالًا واضحًا على تضارب المصالح.

في مارس/ آذار عام 2016، وفي الوقت الَّذِي اتفقنا فيه ليكون موعد مواجهة أطراف الْقَضِيَّة التي نتناولها في تحقيقاتنا، قام صحافيان تلفزيونيان أحدهما أيسلندي والآخر سويدي بالتعاون مع صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» بمواجهة رئيس الوزراء بشركته الوَرقِيَّة في حوار تلفزيوني، وبعد أيامٍ قليلة، نشرت زوجته بيانًا على فيسبوك تدّعي فيه أنَّها كَانَت المَالِكة الوحيدة لشَرِكَة «فنترس»، وزعمت أيضًا أن البنك ذكر بالخطأ اسم «غونلاوغسون» كمساهم في الشَّرِكَة، وبينما كَانَوا يرتبون لحفل زفافهم في 2009، والَّذِي أقيم في 2010، لاحظا ذلك الخطأ وصحّحوه.

ولتوضيح المسألة، تواصلنا مع موظف بنك «لاندسبنكي» الَّذِي كَانَ قد أرسل كلا الاسمين لمكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في عام 2007. وقال إنَّه «من المستبعد جدًا» أن يكون البنك قد أدخل دون قصد اسمًا خاطئًا لمَالِك الشَّرِكَة أو حامل توكيلها الرسمي.. قضية «غونلاوغسون» باتت قضية سِيَاسِيَّة من المقام الأول.

استجاب «غونلاوغسون» إلى طلب التعليق على الْقَضِيَّة، وأوضح أنَّه كَانَ يمتلك بالفعل حسابًا مشتركًا مع زوجته المستقبلية في ذلك الوقت، وهذا ما جَعَل شهادات الأسهم تصدر لكليهما، ومع ذلك، وبِحَسْب «غونلاوغسون» فقد كَانَ من الواضح أن الشَّرِكَة مملوكة لزوجته.

وبما أن زوجته دفعت الضَّرَائِب على أصول كلا الزَّوْجَيْن، فقد قال إن شَرِكَة «فنترس» لا يُمكِنْ أن تعتبر موجودة في «ملاذ ضريبي»، ومِنْ ثَمَّ، لا يُمكِن اعتبارها شَرِكَة «أوف شور».

عندما تناول الإِعْلَام الأيسلندي منشور «أنا سيغورلوغ بالسدوتير» على «فيسبوك»، أصبحت قضية «غونلاوغسون» قضية سِيَاسِيَّة، حتَّى قبل أن تكشف «وَثَائِق بَنَمَا» حجمها الحقيقي.

ودعت المعارضة إلى استقالة رئيس الوزراء، وإجراء انتخابات جديدة. وقد اعتبرت إحدى الصحف الْقَضِيَّة واحدة من «أكبر حالات خيانة الثِّقَة» في تاريخ البرلمان الأيسلندي.

تغيّب «غونلاوغسون» عن آخر جلسة للبرلمان قبل عطلة عيد الفصح، وعشية نشر هذا التَّحقِيق اندلعت مظاهرات غاضبة ضد رئيس الوزراء الَّذِي اضطر للتقدم باستقالته بعدما ألحق العار بحزبه وحكومته.

وعندما ارتفعت اصابع الاتهام في وجوه الجميع، خرج «بيارني بينيديكتسون» وزير المَالِيَّة الأيسلندي، ورئيس تحالف رئيس الوزراء ليصرّح لأعضاء البرلمان بأنَّه لَمْ يكن يعلم شيئًا عن شَرِكَة «غونلاوغسون».

الشيء الَّذِي لَمْ يذكره «بينيديكتسون»، الَّذِي تُعَدّ عائلته إحدى أثرى العائلات في أيسلندا، هو أن صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» أرسلت إليه بطلب تعليق على الشَّرِكَة «الأوف شور» الوَرَقِيَّة الخَاصَّة به، وردًا على هذا الطلب، أكد لاحقًا على أنَّه كَانَ يحمل 33 في المائة من أسهم شَرِكَة «فالسون آند كو» وهي شَرِكَة وَرَقِيَّة تأسست عام 2005 في دَوْلَة سيشل.

الوَثَائِق التي أطلعنا عليها «بينيديكتسون» تُشِيرُ إلى أن الشَّرِكَة كَانَت لا تزال نشطة حتّى عام 2009، وأنها أنشئت بغرض شراء عقارات في دبي.

كَانَ (بينيديكتسون) حينئذ عضوًا بالفعل في البرلمان في عام 2009، ومِنْ ثَمَّ، فقد كَانَ ملزمًا وفقًا لقَوَاعِد البرلمان بالكشف عن الأسهم الخَاصَّة به.

في مقابلة تلفزيونية عام 2015، صَرَّح «بينيديكتسون» قائلًا: «لم أملك أي أصول في ملاذ ضريبي أو أي شيء كهذا قط»، غَيْر أنَّه عاد ليبرر أقواله ليزعم أنَّه «لم يكن على علم» بأن الشَّرِكَة كَانَت مُسَجَّلة في سيشل، وأنها كَانَت قد سجّلت من أجل أغراض ضريبية.

قِصَّة الْقَضِيَّة الأيسلندية لها منعطف آخر، ففي صيف عام 2015، حصلت مصلحة الضَّرَائِب الأيسلندية على بعض بَيَانَات شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الداخلية من قبل «مُسربين». تَضُمّنت الوَثَائِق معلومات حول ما يقرب من 25 شَرِكَة، من ضمنها الشركتان المملوكة إحداهما لرئيس الوزراء والثَّانية لوزير المَالِيَّة، حينها كَانَ شراء تلك البَيَانَات محل نقاش الشعب في أيسلندا.

وزير المَالِيَّة رفض مُتحججًا بأنَّ «إعطاء شخص مجهول حقيبة مملوءة بالمال» كَانَ «أمرًا مستحيلًا».

في المقابل فإنَّ رئيس الوزراء «غُونلاوغسون» كَانَ يرى أنَّه من «غَيْر الواضح» ما إذا كَانَت تلك البَيَانَات «حَقِيقِيّة ومُجدِيَة أم لا».

الآن فَقَط اتضح حقيقة موقفهما من شراء تلك البَيَانَات التي كَانَت ستفضح التجاوزات التي اقترفوها في السر.

أصدقاء «بوتين» الأثرياء

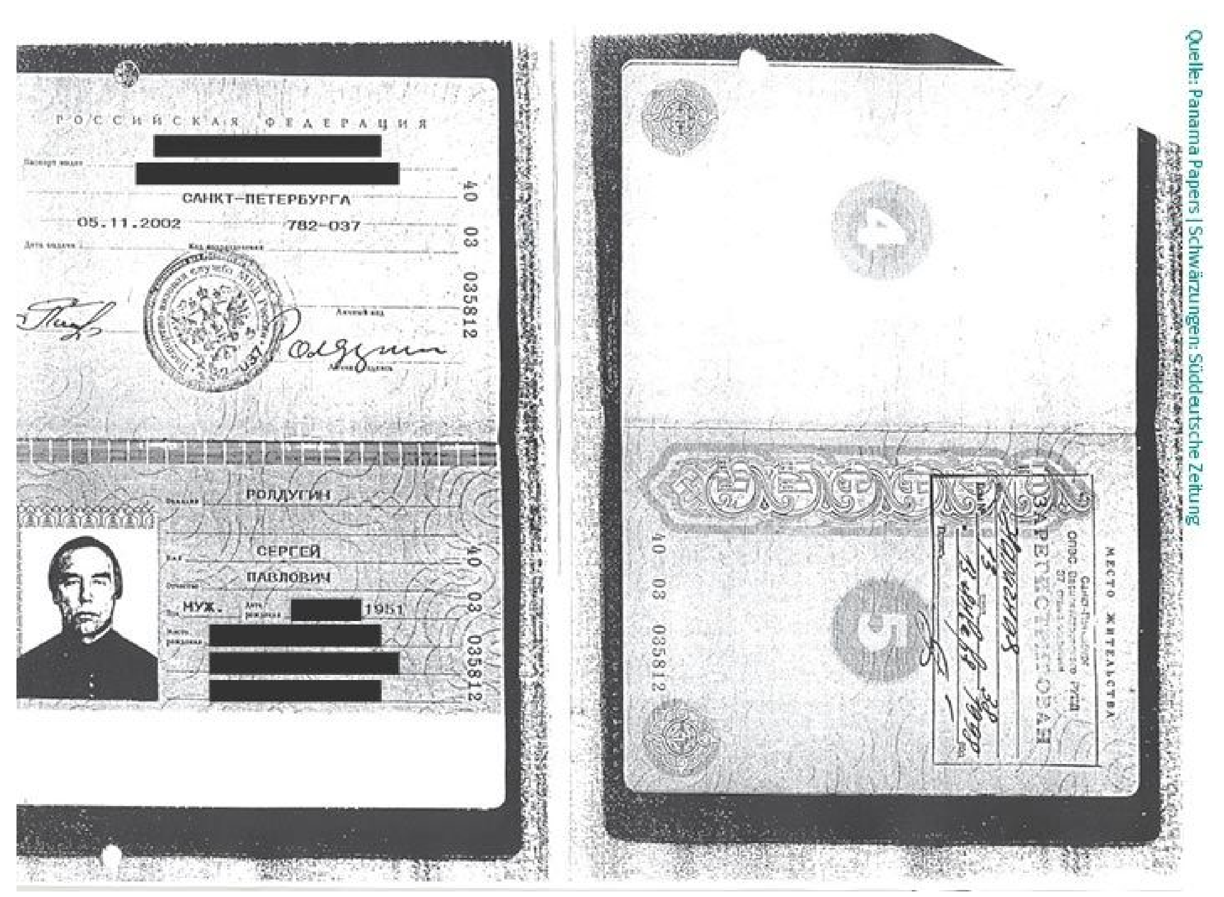
الموسيقار وعازف التشيلو الروسي «سيرغي رولدغين» رجل غامض، سيرته الذاتية مثيرة للإعجاب؛ تدرب في معهد «لينينغراد» الموسيقي، وعزف على التشيللو لأول مرة في مسرح «مارينسكي» في مدينة سانت بطرسبرغ، أدى عروضاً موسيقية في دُوَل عدة، من ضمنها ألمانيا، ثم أصبح بعد ذلك رئيس معهد «كونسرفاتوار سانت بطرسبرغ» الموسيقي. كما تَلَقّى «رولدغين» عدداً من الجوائز، من بينها الجائزة الثَّالثة لمهرجان «ربيع براغ» الموسيقي الدُوَلي عام 1980، واليوم هو مؤسس ورئيس بيت الموسيقى في سانت بطرسبرغ؛ مدرسة النخبة العازفين المنفردين الروس.

للوهلة الأولى يبدو أن الفَنَّان «رولدغين» يهنأ بحياة كريمة، لكنها لَمْ تكن لتبدو مثيرةً جدًّا لولا الحفلات الحصرية التي كَانَ يؤديها في بيوت الأشخاص المهتمين بفنه.

في مقابلة أجرتها معه صحيفة «نيويورك تايمز»، كشف «رولدغين» عن أنَّه لَمْ يؤدّ عروضًا في مساكن خَاصَّة إلا تلك الخَاصَّة بـ«بوتين» فَقَط؛ إِذْ يبدو أَنَّ «رولدغين» و«بوتين» صديقان مُقرَّبان، في الواقع، بل ربما كَانَ «رولدغين» أَعَزّ أصدقاء فلاديمير بوتين.

لكن حَتَّى لو لَمْ يكن «رولدغين» على صلة بالرئيس الروسي، ستظل المعلومات الخَاصّة به التي تَمَّ الكشف عنها في «وثَائِق بَنَما» مثيرة للدهشة. في إحدى المرات

قال «رولدغين» إنَّه لا يَعُدّ نفسه رجل أعْمَال، ومع ذلك، تذكر الوَثَائِق اسمه كمَالِك لعدّة شركَات، وتتضمَّن الوَثَائِق نسخة من جواز سفره، كما يظهر توقيعه في عدد آخر من الوَثَائِق.



صورة من جواز سفر رولدغين

ومن الواضح أن ملايين الدولارات، كما تُظهر البَيَانَات، تدفقت من خلال شَركَات «رولدغين» الورقِيَّة، والتي تتوسط شبكة من شَركَات «الأوف شور».

ووفقًا لوَثَائِق بَنَمَا، فقد امتلكت الشَّركَات في هذه الشبكة «حق الخيار في بيع أو شراء أسهم» لعدد من أكبر الشَّركَات الروسية ذات الشَّخْصِيَّة الاعتبارية.

تدفقت قروض تقدّر بمئات الملايين من خلال هذه الشَّركَات، ويبدو أن تلك الشَّركَات استُخدِمت لإجراء معاملات تجارية مريبة، ووفقًا لما تُظهره البَيَانَات، فقد نقل نحو ملياري دولار أمريكي عبر هذه الشبكة المعقدة من شَركَات «الأوف شور» خلال سنوَات قليلة فَقَط.

«رولدغين» الفَنّان، و«بوتين» رئيس الدّوْلَة، والأَمْوَال المخبّأة.. رِبما تكوِن القِصّة وراء العناصر الثلاثة تلك هي أكثر القصص الموجودة في «وَثَائِق بَنَما» إثارة للدهشة.

احتمَاليَّة امتلاك «بوِتين» لِثروة سرِّية كَانَت مُجَرَّد اجتهادِات واستنباطِات دون سند وغَيْر موِثقة طيلة سنوات، أمَّا الآن، فقد جَعَلت «وَثَائِق بَنَمَا» من عَمَلِيَّة اقتفاء أثر تلك الأَمْوَال وصولًا إلى «بوتين» أمرًا ممكنًا أكثر من أي وقت مضى.

-



الصورة الفوتوغرافية

سيرغي رولدغين وفلاديمير بوتين أثناء تعميد ابنة بوتين «ماريا»

تلك الصورة باللونين الأبيض والأسود تبدو مشوشة بعض الشيء، ولعل هذا ما يجَعَلها مؤثرة بشَكلٍ ما. تعود هذه الصورة العائلية إلى عام 1985، أثناء حفل

تعميدٍ في كنيسة «سانت بطرسبرغ». كَانَت المدينة حينها لا تزال تُسمى «لينينغراد»، وكَان «ميخائيل غورباتشوف» رئيسًا للاتحاد السوفييتي الَّذِي كَانَت روسيا جزءًا منه.

يبدو «سيرغي رولدغين» مُتأنقا في بدلةٍ سوداء وربطة عنق (مقلمة)، فيما اكتسى وجّهه بحزم معتاد، لَمْ يتخلّ عنه حَتَّى أمام الكاميرا. إلى جواره سيدتان يتوسطهما رجل آخر يحمل بين ذراعيه طفلة رضيعة.

الرجل النحيل ذو النظرة المريبة هو «فلاديمير بوتين» الَّذِي كَانَ، إذ ذاك، ضابطًا مغمورًا في لجنة أمن الدَّوْلَة، وقد التُقِطَت هذه الصورة في حفل تعميد ابنته البكر «ماريا».

الموسيقار «سيرغي رولدغين» هو أبوها بالمعمودية، وهو صديق مقرب لـ«بوتين»، فقد عرف الاثنان بعضهما بعضًا لقرابة 40 سنةً تقريبًا، بل إنَّه قد يكون -وفقًا لمجلة «نيوزويك»- «أعز أصدقائه».

عازف التشيلو الغامض ليس أوليغاركيًّا [41] ولا سياسيًّا، لكنه مع ذلك في قلب قِصَّة مشوقة مخبوءة في «وَثَائِق بَنَمَا». تُشِيرُ الوَثَائِق إلى أن ثروة ضخمة تدفقت عبر شبكة من شَركَات «الأوف شور» السرِّية، وأن الملايين التي وُضعت هناك بعيدًا، لَمْ تنفع الدائرة المقربة من الرئيس «بوتين» فحسب، بل نفعت عَائِلَة «بوتين» أيضًا؛ فعلى سبيل المثال، ثَمَّة الكثير مما يشير إلى أن جزءًا من تلك الأَمْوَال استُخدم لشراء منتجع للتزلج الَّذِي قيل إن حفل زفاف ابنة «بوتين» الثَّانية «كاترينا» الفخم أقيم فيه عام 2013.

بدأت القِصَّة عام 1985، عندما أُرسل «بوتين» إلى مدينة درسدن شرق ألمانيا كعميل للجنة أمن الدَّوْلَة بالاستخبارات السوفييتية عقب تعميد ابنته «ماريا» بفترة قصيرة، ووُلدت ابنته الثَّانية «كاترينا» هناك، ولَمْ يعد «بوتين» إلى سانت بطرسبرغ إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي [42]، كَانَ «بوتين» مُحطمًا بفعل عَدَم مبالاة روسيا بخسارة سلطانها على العالم.

بدأ صعود «بوتين» للسلطة في سانت بطرسبرغ، حَيْثُ أصبح «بوتين» الَّذِي كَانَ ضابطًا في لجنة أمن الدَّوْلَة مساعدًا لمُحافظ مدينة سانت بطرسبرغ، ثم أصبح نائبًا للمحافظ، وانتهى به الأمر رئيسًا لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي (وهو جهاز المخابرات المحلية)، ثم رئيسًا للوزراء.

وفي عام 2000 أصبح فلاديمير بوتين رئيسًا لروسيا، وبعدها بـ16 عامًا بات أكثر قوة من أي وقت مضى.

في يناير/ كَانَون الثّاني من ذاك العام، وصف «آدم سوبين»، المكلف بمكافحة تمويل الإِرْهَاب والاستخبارات المَاليَّة بوزارة المَاليَّة الأَمْريكيَّة، «بوتين» في مقابلة أجرتها معه «BBC» بأنَّه «فاسد».

وكَانَ «بوتين» قد اتُّهِم باتهامات مشابهة منذ بداية صعوده للسلطة؛ فقد اتهمه مجلس البلدية خلال فترة توليه منصب نائب محافظ سانت بطرسبرغ أوائل التسعينيات بمنح تراخيص تصدير لأصدقائه وعائلته دون أن يدَعْموه بدورهم في هذه الصَفْقَة. ويقال إن هناك معارك اندلعت مع عصابات إجرامية حين قام بإنشاء شرِكَة لصديق له من ذوى النفوذ، ومن الواضح أن تلك المعارك كَانَت عنيفة لدرجة دفعت «بوتين» إلى إرسال ابنتيه «ماريا» و«كاترينا» إلى ألمانيا بشَكلٍ مؤقت؛ ضمانًا لأمنهما.

لاحقًا، حققت سُلُطَات ألمانيا وليختنشتاين مع عِدَّة موظفين بشَركَة عقارية كَانَ «بوتين» في مجلسها الاستشاري حَتَّى عام 2000. وكما تقول صحيفة «دير شبيغل» الألمانية الأسبوعية عام 2003، فقد اشتبه المحققون الألمان بأن الأرباح الناتجة عن الابتزاز، والاتجار بالبشر، وتهريب السيارات، تَمَّ تحويلها إلى حسابات مصرفية أجنبية خارجية، ومُؤَسَّسَات، وشركَات «أوف شور» ورقِيَّة.

في الوقت الَّذِي أصبحت فيه هذه العلاقة المزعومة واضحة، كَانَ «بوتين» قد أصبح رئيسًا بالفعل، وفي عام 2009، أُغلق آخر تحقيق ألماني في القَضِيَّة؛ لسقوطها بالتقادم.

أثناء صعود «بوتين» سريعًا في الحياة السياسة الروسية، نمت الثَّرْوَة الشَّخْصِيَّة لمجموعة صغيرة من الأشخاص، الَّذِين هم أشخاص غَيْر مهمين إلى حد ما، من بينهم أصدقاء له خدموا معه في لجنة أمن الدَّوْلَة، والسياسيين الَّذِين رافقوه أثناء عمله في مكتب محافظ سانت بطرسبرغ، وبعض ممن تربطه بهم صلة قرابة بعيدة. وعلى وجه الخصوص، فإنَّ الرجال السبعة الَّذِين أنشأ معهم «بوتين» تعاونية «أوزير داتشا» عام 1996 لبناء مجمع مخيمات سياحية في أطراف سانت بطرسبرغ أصبحوا شديدي الثراء. في ذلك الوقت، كَانَ أعضاء التعاونية يتشاركون حسابًا بنكيًّا، ومن الجلي أن تلك الفترة خلقت رابطًا قويًّا بينهم، واليوم، أصبح معظم أعضاء تلك التعاونية مليارديرات، وأصبحوا يمثلون أقوى زمرة من الأشخاص في روسيا.

الأمر الَّذِي جَعَل الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل «بُول كروغمان» يصف روسيا في عهد «بوتين» بأنَّها «مثال متطرف على رأسمالِيَّة المحسوبية»، وصنف الدَّوْلَة كـ«دَوْلَة كليبتوقراطية[43] يحظى فيها الموالون على مبالغ طائلة لمصلحتهم الخَاصَّة».

وقال «فلاديسلاف إينوزيمتسف»، اقتصاديّ من موسكو، إنَّ روسيا الآن تمتلك نظامًا إقطاعيًّا جديدًا مع وجود «بوتين» في قمة الهرم وأصدقاؤه من بعده، والَّذِين نَمَت ثرواتهم على حساب الدَّوْلَة منذ بداية عهده الطويل، أمَّا شعب روسيا فيقبع في سفح هذا الهرم.

ويبدو أنَّ «وَثَائِق بَنَمَا» جاءت لتؤيد توصيف روسيا بتلك الطريقة، حَيْثُ تَضمّنت الوَثَائِق معلومات عن الشَّرِكَات الوَرقِيَّة الخَاصَّة بكثير من الأشخاص الَّذِين برزوا في النخبة الحاكمة بروسيا مع «بوتين»؛ الملياردير «غينادي تيموشينكو»، على سبيل المثال، أصبح أحد أكبر تجار المواد الخام في العالم تزامنًا مع صعود «بوتين» للسلطة، وقد موّل «تيموشينكو» نادي الجودو «يافارا» الَّذِي يعدّ «بوتين» رئيسه الشرفي. أسس هذا النادي شخص يُدعى «أركادي روتنبرغ»، وهو وشقيقه «بوريس» صديقان مقربان من «بوتين» أيضًا، وتحوّل كلاهما من مُجَرَّد مَالِكين لعدد قليل من محطات الخدمة في سانت بطرسبرغ إلى تكوين إمبراطورية صناعية وعقارية تساوي المليارات.

كما اتضح من خلال ملفّات شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أن الشقيقين «روتنبرغ» على صلة بشَرِكَات «أوف شور» متعددة في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة وفي قبرص، بينما ارتبطت شَرِكَات «أوف شور» أخرى بزملاء «بوتين» السابقين في لجنة أمن الدَّوْلَة، إضافة إلى زوجة الناطق الإِعْلَامي باسمه، وهي إحدى أقربائه، وعدد من «الأوليغاركيين»، ومع ذلك، فقد انتقد الرئيس الروسي شَرِكَات «الأوف شور» واصفًا إياها بـ«غَيْر الوطنية» في أكثر من مناسبة منذ عام 2001.

وفي سنة 2013 وحدها، قَدَّمَت شَرِكَات «أوف شور» وَرقِيَّة مرتبطة بالشقيقين «روتنبرغ» قروضًا بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لشَرِكَة «أوف شور» ضمن شبكة «رولدغين». لا تُظهر الوَثَائِق ما إذا تَمَّ تسديد هذا القرض أم لا على الإطلاق. غَيْر أنَّه وقبل تاريخ تفعيل القرض بوقت قصير جدًا، كَانَ قد تمَّ منح شَرِكَة يملكها «أركادي روتنبرغ» امتياز تنفيذ مشروع خط أنابيب بقيمة مليارات الدولارات [44].

نعود الآن إلى عازف التشيللو «رولدغين»، الشَّخْصِيَّة الرئيسة في هذا التَّحْقِيق، والَّذِي يمتلك شبكة من شَرِكَات «الأوف شور» التي كَانَ الهدف منها على ما يبدو لنا (تكديس) الملايين جانبًا. ولكي يتَمَّ ذلك كَانَ لا بد من اتباع عِدَّة أساليب في الخداع؛ لينتقل المال المجهول المصدر عبر قنوات شرعية، ويصبح بعدها مالًا شرعيًا بحكم الْقَانُون، هكذا تتمّ عمليات تبييض الأَمْوَال. «وَثَائِق بَنَمَا» كشفت عن لجوء صديق «بوتين» المقرب لمجموعة من هذه الحيل بنجاح مبهر.

الخدعة الأولى: التَسْجِيل بتاريخ قديم

بِحَسب ملفّات «وَثَائِق بَنَمَا»، طلب موظف في «بنك روسيا» من شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أن يقوم مدير شركتين بالتوقيع على عدد من صفقات الأسهم، وفي عالم شَرِكَات «الأوف شور» فإنَّ هذا الأمر هو إجراء طبيعي، إلاَّ أنَّ تلك المعاملة كَانَ بها شيء مثير للشكوك؛ إذ طلب البنك أن يكون التوقيع على معاملات جرت منذ ٥

أشهر، أي أن يتَمّ التوقيع من قبل المُدِيرين على شيء لا يعرفان عنه أي شيء بأثر رجعي أيضًا.

كَانَت الخدعة أن تبحث شَرِكَات «الأوف شور» تلك عن التواريخ السابقة التي انخفضت فيها قيمة السهم، ليتمَّ الشراء (صوريًا) في هذا التاريخ، ثم البحث عن تاريخ تالٍ ترتفع فيه قيمة السهم، فتتمّ عَمَلِيَّة البيع (صوريًّا) أيضًا، وبالتالي تتحقق أرباح عظيمة من خلال عمليات لَمْ تتمّ من الأساس، وعبر أسهم لَمْ تُطرح للتداول، لكنها ستبدو أنَّ تلك الأمْوَال هي أرباح رسميَّة لعمليات مضاربة شرعية في البورصة.

هذا النمط من الخداع ظهر لنا عشرات المرات من خلال فحص ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، وهو ما تكرر كذلك عِدَّة مرات من خلال شركتين مملوكتين «رولدغين» وحصلوا من خلاله على ملايين الدولارات. وتبين لنا كذلك أن موظفي «بنك روسيا» كَانَوا يحركون خيوط اللعبة من وراء الستار.[45]

الخدعة الثَّانية: الأضرار وهمِيّة

توافق واحدة من شَرِكَات «الأوف شور» في شبكة «رولدغين» على عقد صَفْقَة لشراء أسهم من شَرِكَة ثانية حَقِيقِيَّة ولها أنشطة معروفة، وهنا لا بد أنْ تفشل الشَّرِكَة الثَّانية (الحَقِيقِيَّة) في توفير الأسهم، وبالتالي يجب عليها دفع «الأضرار»، التي يتمَّ تحديدها مُسبقا بقيمة المبلغ المراد نقله أو تبييضه. حدثت هذه الخدعة مع إحدى شَرِكَات «رولدغين» التي تلقّت مبلغ 800 ألف دولار أمريكي من إحدى الشَّرِكَات. تعطي هذه الحجة سببًا واضحًا وغَيْر مشكوك فيه لإجراء التحويلات المصرفية، وبدون ذلك، قد تصبح البُنُوك المشاركة في مثل هذه المعاملات مشبوهة[46].

الخدعة الثالثة: رسوم استشارات

في الفترة بَيْن عامي 2009 و2010، تلقت شَرِكَة وَرقِيَّة من شبكة «رولدغين» ما قيمته 30 مليون دولار أمريكي تحت بند «خدمات استشارية»[47]؛ نظير تقديم خدمات استشارية (مزعومة) لشركتي أوف شور حول «فرص الاستثمار في روسيا». دفعت كلٌّ من الشركتين الورقيّتين اللتين لا تملكَان مقرًا ولا موظفين 15 مليون دولار؛ نظير تلك الخدمات الاستشارية. يعرف خبراء غَسْل الأمْوَال مصطلح «رسوم استشارات» كوسيلة سهلة لتحويل الأَمْوَال[48].

الخدعة الرابعة: الفوائد المرتفعة للقروض الصغيرة

أتمت إحدى شَركَات «رولدغين»[49]، صَفْقَة مربحة بشَكلٍ سِرِّيّ في فبراير/ شباط 2011، بعدما اشترت حق الانتفاع بعائدات قرض قيمته 200 دولار أمريكي بسعر دولارٍ واحد فَقَط. الوَثَائِق بَيْن أيدينا تقول إنَّ هذا القرض ولَّد فوائد بقيمة 21.917 دولارًا أمريكيًا لليوم الواحد، أي أنَّ حصيلة استثمار دولار واحد حصدت أرباحًا سنوية بمقدار 8 ملايين دولار أمريكي.

«مارك بيث»، خبير غَسْلِ الأَمْوَال السُويسْريّ الَّذِي قام بتحليل هذا العقد، قال إنَّ هذا التصرف هو أحد الأنماط المعتادة لتَبْييض الأَمْوَال، وأن مجموعة أشخاص مُقرَّبون من وزير الاتصالات الروسي السابق -ما زال يُشتبه بقوة في غَسْلها لمئات الملايين من الدولارات- انتهجت الأسلوب ذاته من خلال إبرام اتفاقيات قروض مشابهة[50].

الخدعة الخامسة: القروض التي لا تُسدّد أبدًا

قد تكون الخدعة الأكثر إثارة عندما يمنح البنك شَرِكَة وَرقِيَّة خط ائتمان[51] سخيًا للغاية. ويكون لخطوط الائتمان تلك حدود تشبه بطاقات الائتمان، ويمكن لعُمَلاء أن يسحبوا الأَمْوَال بسهولة حَتَّى تصل إلى الحد المسموح به. سِجِلّ إحدى شَركَات «رولدغين»[52] تَضمّن سقفًا ائتمانيًا عاليًا جدًا، وصل إلى 800 مليون دولار في الفترة بَيْن عامي 2009 و2012. ووفقًا للوَثَائِق فإنَّ جزءا من هذه الأَمْوَال تَمّ سحبه.

القِصَّة هنا لها منعطف آخر، فالأَمْوَال دائمًا تأتي من البنك التجاري الروسي «آر سي بي» في قبرص، وقت عقد تلك الاتفاقيات، كَانَ هذا البنك يتبع كلية بنكًا آخر «في تي بي»، وهو البنك الَّذِي ينتمي بجزء كبير للدَوْلَة الروسية، ويقال إنَّ له صلات بالمخابرات الروسية. لَمْ تكشف «وَثَائِق بَنَمَا» عن مصدر هذه المبالغ الطائلة الموجودة لَدَى بنك «آر سي بي» التي يجري ضخّها في تعاملات «رولدغين»، وبسؤال البنك عن ذلك جاء الرد: «لا نستطيع ذكر معلومات عن عملائنا ومعاملاتهم، كما أن البنك يراعي الْقَانُون دائمًا».

في سياق هذا البحث، مصدر مطلع داخل البنك أسرّ لنا بأن «بوتين» والحاشية المحيطة به استخدموا بنك «آر سي بي» باعتباره بطاقة ائتمان شَخْصِيَّة من نوع آخر. على الأقل خلال العِقد الأوّل في الألفية الجديدة.

غَيْر أن البنك نفى هذا الادّعاء، إلا أن المصدر يؤكد أنَّه «كلما كَانَ أحد المقربين المختارين من «بوتين» أو زوجة أحدهم تحتاج المال سَوَاء لرحلة تسوق أو شراء يخوت أو نوع من الاستثمار دائمًا ما يوفر لهم البنك المال اللازم دون أي أسئلة». ربما يفسر هذا السبب وراء معارضة الحكومة الروسية بشدة لسياسة خفض جميع الودائع المصرفية القبرصية خلال أزمة اليورو في عام 2013، حَتَّى إن رئيس الحزب المركزي القبرصي قال في مقابلة تلفزيونية: «أعلمتنا القيادة الروسية العليا أَنَّنَا إذا لمسنا أي شيء يخص بنك «آر سي بي» فسوف نحصل على الفور على رد فعل لا يشبه أي شيء عرفناه من قبل».

في نِهَايَة المطاف تَمَّ ما أرادته (القيادة الروسية)، وجرى استبعاد البنك من سياسة الخفض بطريقة أو بأخرى.

لم يكن هذا هو كُلّ ما يخص القروض؛ إذ كشفت الوَثَائِق أن عددًا من الشَّرِكَات في شبكة «رولدغين» تلقت قروضًا غَيْر مشروطة، بل إنَّه وفي بعض الأحيان كَانَت تلك القروض من دون فوائد ومن دون ضمانات أيضًا، دون أنْ نعثر على ما يشير إلى سداد تلك القروض، وهو ما يعتبره الخبراء مؤشرات قوية على أنَّ هذه الصفقات كَانَت هدايا أكثر من كونها قروضًا.

ويبدو أنَّ موظفين لَدَى «مُوسَاك فُونْسِيكَا» على اطلاع كامل بعمليات تمرير الأَمْوَال التي كَانَ يُقدِّمها بنك «آر سي بي» لعملائه. ففي نِّهَايَة سبتمبر 2009، كتب محامي «مُوسَاك فُونْسِيكَا» رسالَة إلى مؤسسي الشَّرِكَة حول اتفاقية كَانَ من المفترض أنْ يوقع عليه مديرو «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، بموجبها سيصدر بنك «آر سي بي» في قبرص خطًا ائتمانيًا لشَرِكَة «ساندلوود» المملوكة لـ«رولدغين» بقيمة 103 ملايين دولار، من دون أي نوع من الضمانات، كما يظهر في اتفاقية القرض.

ثَمَّة دليل هنا وجدناه في مُرَاسَلات «يورغن موساك» أحد مؤسسي الشَّرِكَة الْبَنَمِيَّة، حين ردّ على المحامي قائلًا: «هذا المال له أصول مشكوك فيها، ولأغراض مشكوك فيها أيضًا»، ومع ذلك سمحت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» للمديرين بالتوقيع على الأوْرَاق، بعد أنْ حصلت على خطاب (إعفاء من المَسْؤُولية)؛ درءًا لأي ضرر مالي محتمل قد يقع على شركتهم.

ممتلكات بوتين

ربما اتضح الآن كيف تحصل صديق «بوتين» «رولدغين» على ثروته، ولكن ماذا عن ثروة الرئيس. كَانَ هناك كثير من الافتراضات حول ثروة «بوتين» الشَّخْصِيّة منذ دخوله عالم السياسة للمرة الأولى في سانت بطرسبرغ.

في عام 2014، ذُكر رسميًّا أنَّ راتب «بوتين» السنوي يبلغ 7.65 ملايين روبل روسي، وهو ما كَانَ يقدر بـ 143 ألف يورو فَقَط حينئذ.

لكن صحافيين ومؤرخين واقتصاديين ممن بحثوا في أصول «بوتين» يتفقون -إلى حد كبير- على أنَّه من المرجح أنْ يكون «بوتين» من أَصْحاب المليارات بحلول نِهَايَة فترته الرئاسية، أمَّا الأمر الوحيد الَّذِين اختلفت آراؤهم فيه، فيتمثل فيما إذا كَانَ إجمالي حجم ثروته يقدر بـ 40 مليارًا، أو 70 مليارًا بل حَتَّى 200 مليار دولار أمريكي كما يعتقد «بيل براودر».

كَانَ الأمريكي «بيل براودر» يُدِير «هيرميتاج كابيتال مانجمنت» وهو صندوق استثمار اعتُبر في فترة ما سابقًا أكبر مُسْتَثْمِر أجنبي لروسيا.

عاش «براودر» في روسيا عشر سنين، وفي عام 2009، توفي محاميه «سيرغي ماغنيتسكي» في سجن بموسكو (سوف نروي قصته لاحقًا). ومن ذلك الحين، أصبح «براودر» ناقمًا على «بوتين» بشدة.

في عام 2014، ألّف «براودر» كتابًا عن علاقته بالرئيس الروسي، وزعم أن «بوتين» هو أغنى رجل في العالم، كما صَرَّح «براودر» لـ«سي إن إن» بأن «بوتين» كَانَ «أكبر أوليغاركي على الإطلاق» [53].

ثَمَّة بحث دقيق حول هذا الادعاء؛ أجراه مكتب الصحافة الاستقصائِيَّة البريطاني، والَّذِي كشف أن «بوتين» ظهر في عدد من الصور يرتدي ساعات تقدّر قيمتها بأكثر من مائتي ألف يورو.

في المناسبات الرّسميّة، شوهد «بوتين» وهو يرتدِي ساعة من علامة «باتيك فيليب» والتي يصل سعرها إلى 60 ألف يورو، لكن لَمْ يتِمّ الكشف عمَّا إذا كَانَت تلك الساعات مِلكًا لـ«بوتين»، أم إنَّ «الكرملين» يوفّرها له، أم إنَّ «بوتين» استعارها مثلًا من آخرين.

الافتراضات المطروحة حول ثروة «بوتين» تبدو كالآتي (بِحَسْب قَوَاعِد إخْفَاء الأَمْوَال): يملك «بوتين» أسهم أكبر الشَّركَات الروسية عبر وسطاء، وهناك أشخاص ذوو نفوذ ومال وبُنُوكِ (مملوكة للدُوَلة) يقومون بتحويل تلك الأَمْوَال بشَكلٍ دوري؛ لتُستخدم في غايات غَيْر مشروعة.

على سبيل المثال، ذُكر في وقت سابق أن عقارًا قد بُني بالقرب من مدينة سِوتشي في البحر الأسود، يشار إليه الآن باسم «قصر بوتين»، العقار عِبَارَة عَنْ مَبْنَى فخم، بنِي على طراز العمارة الإيطاليّة.

وفْقًا لبحث أجرته «رويترز»، فقد تَمَّ تمويله من قبل «نيكولاي شامالوف»، أحد أصدقاء «بوتين» السبعة الَّذِين أسس معهم تعاونية «أوزير داتشا».

حَتَّى الآن، يُنْكِر «الكرملين» مِلْكِيَّة «بوتين» للعقار، لكن عندما حاول نشطاء في مجال البيئة التوصل إلى مِلْكيّته؛ لاشتباههم في أنَّ قوانين البناء انتُهكَت أثناء بناء القصر، تمَّ إيقافهم من قِبَل ضباط خدمة الأمن الاتحادي لروسيا الاتحادية (جهاز الأمن الحُكُومِيّ).

في عام 2012، ذُكر قصر «بوتين» في تقرير للناشط الروسي «ليموند مارتينخوك»، و«بوريس نيمتسوف» المعارض السياسي الَّذِي قتل عام 2015.

يسمى التقرير بـ«حياة العبد الكادح»، في إشارة إلى زَعم «بوتين» ذات مرة بأنَّه يعمل كالعبد الكادح. يخلُص تقرير «مارتينخوك» و«نيمتسوف» إلى أن «بوتين» -في الواقع- يعيش حياة مترفة، زعم التقرير أيضًا أن «بوتين» يمتلك فيلات، وطائرات، وقوارب خَاصّة.

ووفقًا لما قاله كاتبا التقرير، فإنَّ مرحاضًا في واحدة من طائراته كلّف نحو نصف مقدار راتبه السنوي الرسمي.

وهناك يخت «أوليمبيا» الَّذِي يشار إليه على أنَّه «ألماسة أسطول الكرملين». زُيّن اليخت بأخشاب «الماهوغني» الخالص، ويتميز أيضًا بنافورة مائِيّة، ومرحاض من الرخام، ووفقًا للتقارير الإعلَامية، كَان اليخت هديةً ولفتة ولاء من مجموعة من النافذين أصْحَاب الثروات الطائلة ممن هم على صلة بـ«رومان أبراموفيتش».

أنكر «أبراموفيتش» ذلك باستمرار، غَيْر أن الصحيفة الروسية «نوفايا غازيتا» أكدت أن ضباط خدمة الأمن الاتحادي لروسيا الاتحادية يقومون بحماية يخت أوليمبيا أيضًا.

كَانَ «بوتين» يهزأ باستمرار من التقارير التي تدور حول ثروته، ويصفها بأنَّها ثرثرة تافهة، كما لَمْ يستجب لطلبات التعليق التي أرسلناها له قبل النشر.

لكن بعد فترة قصيرة من إرسال الأسئلة، تحدَّثِ الناطق الرسمي باسم «بوتين» «ديمتري بيسكوف» إلى صحافيين روس، مصرِّحًا بأن الكرملين تَلَقّى «طلبات تعليق بأسلوب استجوابي»، وأن ذلك، كما قال «بيسكوف»، كَانَ جزءًا من «هجوم معلوماتي» على الرئيس الروسي وعائلته.

زعم «بيسكوف» أن الصَّحَفِيّين -يقصدنا نحن- ليسوا وحدهم، بل وراءهم «ممثلون لمصالح خَاصَّة ومنظمات أخرى». وفي حال نشر «حقائق ملفقة» فلا يُستبعد مواجهة الناشر بتهم القذف والتشهير وتعرضه للمحاكمة، تلك التهديدات جَعَلت الكثير من وَسَائِل الإِعْلاَم الروسية تتجنّب تناول هذا الموضوع، والصَّحَفِيّون الروس يدركون أن الكتابة عن أَمْوَالِ «بوتين» قد توقعهم في المشكلات، مع توقع حدوث مفاجآت غَيْر سارة تتفاوت بين التدقيق الضَّرِيبِيّ، وملاحقتهم، على سبيل المثال.

إِذا كَانَ «بوتين» قد جمع ثروة بهذه الضخامة، فمن البديهي ألاَّ تكون تلك الثَّرْوَة مُسَجَّلة باسمه، وستكون الأَمْوَال في حيازة أشخاص خارج دائرة الضوء، وسطاء غَيْر بارزين يتمتعون بثقة الرئيس الروسي غَيْر المشروطة، مواصفات تنطبق بشدة على «سيرغي رولدغين»، ذلك الرجل الَّذِي حصل على خطوط ائتمان غَيْر مشروطة بالملايين، وقام بِتَسْجِيل تعاقدات بتواريخ سابقة وتحصل على رسوم استشارات ضخمة عبر شَرِكَات (وهمِيّة)، كما جنى أَمْوَالًا طائلة من وراء (الأضرار الوهمِيّة) والفوائد العالية للبُنُوك التي جناها بالمجان، كُلّ ذلك يبدو أنّه خُلق خصيصًا لإخفاء مبالغ طائلة لا يُراد معرفة من يقف وراءها.

لك أنْ تعرف أنَّ رئيس البنك المركزي الروسي «سيرغي إيغناتييف» أعلَن على الملأ عام 2013، أنَّ نحو 50 مليون دولار أمريكي -تقريبا 2.5 بالمائة من دخل روسيا القومي- قد تَمَّ إخراجه من الدَّوْلَة في عام 2012 فَقَط. بينما زعم «إيغناتييف» أنَّ معظم الأَمْوَال أُخرجَت عبر جماعة واحدة من الناس دون أنْ يُفْصِح عن أية أسماء.

خبراء غَسِيْلِ الأَمْوَال الدُوَليين الَّذِين أطلعناهم على تفاصيل تلك الْقَضِيَّة من البداية أكدوا أَنَّ مَنْ يجرؤ على القيام بِمثلِ هذا التصرف في دَوْلَة بوليسية مثل روسيا فهو إمَّا شخص لا يهاب الموت أو أنّه محْمِيٌّ مِن قِبَل أكثر الأشخاص قوة في البلاد.



قضية «ماغنيتسكي»

توفي «سيرغي ماغنيتسكي» في 16 نوفمبر/ تشرين الثَّاني عام 2009 في زنزانة انفرادية بسجن «ماتروسكايا تيشينا» (سيئ السمعة) في موسكو، كَانَ عمره إذ ذاك 37 عاماً. هزّ موت «ماغنيتسكي» العلاقات الأمريكية- الروسية، وفرضت واشنطن عقوبات، تبعها اتخاذ تدابير مضادة من قبل موسكو.

كَانَ «ماغنيتسكي» محامياً ومدقق حسابات، وكشف -أثناء عمله مع شَركَة استثمار «هيرميتاج كابيتال»- عن حالة احتيال مزعومة تُقدّر بملايين الدولارات الأمريكية. البحث الَّذِي قام به «ماغنيتسكي» كشف عن تمكّن موظفي الخدمة المدنية الروس -بالاشتراك مع مجرمين- من سرقة 230 مليون دولار من الخزانة العامَّة، ونقلها إلى الخارج عبر شبكة شديدة التعقيد من الشَّركَات الوهمية، ولا يزال الأشخاص الذين يُشتبه بأنهم تحكموا بخيوط هذه العملية طلقاء. لكن آخرين واصلوا عمليات البحث عن الأَمْوَال بعد وفاة «ماغنيتسكي»، ولا تزال هذه العمليات جارية حَتَّى يومنا هذا.

قاعدة بَيَانَات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» التي بحوزتنا [54] كشفت عن وجود ما يبدو أنَّه صلات بَيْن هذه الشبكة المعقدة من المعاملات المَاليَّة والشَّرِكَات الوَرقِيَّة التي كشف عنها «ماغنيتسكي»، وبين عازف «التشيلو» الروسي «سيرغي رولدغين» الصديق المقرب للرئيس الروسي «فلاديمير بوتين».

تَضمّنت الوَثَائِق المسربة عقداً أبرم عام 2008، بموجب هذا العقد سيتَمّ تحويل 800 ألف دولار من شَركَة وَرقِيَّة -مذكورة في وَثَائِق ماغنيتسكي- إلى أخرى مقرها جُزُر الْعَذْرَاء البريطانية. تنتمي تلك الشَّركَة الورقِيَّة إلى «رولدغين» صديق «بوتين»، وكَانَ يطلق عليها اسم «إنترناشونال ميديا أوفر سيز»؛ وهي واحدة من شبكة شَرِكَات «الأوف شور» التي يُتّهم عدد لا يحصى من أصدقاء «بوتين» بالتكسب منها. وفقًا للوَثَائِق فإنّ أكثر من مليارِي دولار تدفقت من خلال هذه الشبكة المعقدة من الشَّركَات الوهمية في غُضون سنَوات قليلة فَقَط.

ما الرابط إذا بين قضية «ماغنيتسكي» وشبكة «رولدغين»؟ وكيف جرى تحويل هذه الأَمْوَال؟ الشيطان يكمن في التفاصيل، وكذلك هذا النوع من الأَعْمَال التي تَتِمّ في المناطق الرمادية، لا هو ظلام قاتم ليوصَف ما يجرى تحت أستاره بالسر، ولا هو ضوء الشمس فنرى بوضوح ما يفعله هؤلاء الأشخاص.

الاحتيال الضَّرِيبِيّ الأَوَّل الَّذِي كشف عنه مدقق الحسابات «ماغنيتسكي»، والَّذِي على ما يبدو كَانَ الحلقة الأولى في سلسلة نقلِ الأَمْوَال، تجسد كما هو واضح في يونيو عام 2007، حينذاك اقتحم عشرات من رجال الشرطة مكاتب شَركَة «هيرميتاج كابيتال»، تلك الشَّركَة التي أسّسها شخص أمريكي يُدعى «بيل براودر».

السبب (المزعوم) وراء هذا الاقتحام كَانَ الْحُصُول على معلومات تخص أحد المُسْتَثْمِرين. استولى الشرطيون على خاتم الشَّرِكَة، وعثروا كذلك على وَثَائِق تخص مِلْكِيّة الشَّرِكَة. مُجَرَّد حيازة شخص تلك الوَثَائِق في روسيا كفيلة بمنحه نفس الحقوق الممنوحة لصاحب العمل، حَتَّى وإن لَمْ تكن الشَّرِكَة خَاصَّة به.

بعد قليل، جنى الشرطيون المشاركون في الاقتحام ثمار عملهم هذا من أرباح تلك الشَّرِكَة، فيما ظهر شركاء افتراضيون آخرون لا علاقة لهم بالشَّرِكَة، ورفعوا دعاوى قَضَائِيَّة على الشَّرِكَة الفرعية التابعة لها، تحت زعم أنهم تعرضوا للغش من قبل «هيرميتاج كابيتال» في عام 2006 بما يزيد على مليار دولار، ولكي تكتمل الحبكة.. ربحوا القضية.

المبيعات السنوية في ذلك العام لتلك الشَّرِكَة بلغت مليار دولار، وبالتالي جرى خصم المليار الَّذِي تحصَّل عليه الشركاء المزعومون (بأثر رجعي) من ميزانية الشَّرِكَة.

القِصَّة لن تتضح الآن.. الخيوط لا تزال متشابكة، هذا ما اعتدناه في فكّ طلاسم جرائم المال الروسية شديدة التعقيد.

الشركاء المزعمون حملوا أوراقهم وذهبوا إلى وزارة المالية، مطالبين باستعادة الضَّرَائِب المدفوعة لرأس المال التقديري لشَرِكَة «هيرميتاج كابيتال»، هل تعرف ماذا حدث؟ وافقت وزارة المَالِيَّة ودفعت لهم 230 مليون دولار بعد يوم واحد فَقَط.

حُوِّل هذا المال ضمن أشياء أخرى، إلى حساب مصرفي لَدَى بنك «يونيفرسال سافيينغ»، ومن هنا بدأت تلك الملايين تتنقل عبر شبكة من الشَّرِكَات الوَرَقِيَّة ما بَيْن قبرص، وبَنَما، ومولدوفا وجُزُر الْعَذْرَاء البريطانية، إلى أنْ فُقِد أثرها تماماً.

بمزيد من التقصي، كشف فريق محققين صحافيين من مركز مكافحة الفساد والجريمة المَالِيَّة المنظَّمة عن تحويلات مصرفية بملايين الدولارات لصالح شَرِكَة تُدعى «ديلكو نيتووركس»، ومقرها جُزُر الْعَذْرَاء البريطانية، تقوم هذه الشَّرِكَة بمُمَارسَة أعمال تجارية مع شَرِكَة «رولدغين» الوَرَقِيَّة في نهاية المطاف، تفسير يحتاج إلى المزيد من الأدلة ليكشف عن مصير تلك الملايين المُخفاة بعناية.

اعتُقِل «ماغنيتسكي» -الَّذِي كَشَفَ عن مُخَطَّط الاحتيال لاسترداد الضَّرَائِب في المقام الأول- بعد أيام قليلة من سعيه في هذه القضية. المثير أن رجَال الشرطة الذين اتهمهم «ماغنيتسكي» بالاحتيال الضريبي هم نفسهم الذين قاموا باعتقاله، واتهمت الشرطة «ماغنيتسكي» كذلك بأنه هو من دبّر خدعة الاحتيال الضريبي تلك. مات «ماغنيتسكي» قبل المحاكمة تحت ظروف لَمْ يُكشف عنها بشَكلٍ كامل.

أمَّا «بيل براودر» مؤسس شَرِكَة «هيرميتاج كابيتال»، فظل يناضل من أجل أن يستعيد «ماغنيتسكي» البراءة رغم وفاته. أعطى «براودر» الحافز لفتح المزيد من التحقيقات

العالمية على مدار السنَوَات القليلة الماضية، وقام كذلك بتوثيق الثروات غَيْر المنطقية لعدد من المحققين ومسؤولي الضَّرَائِب في موسكو.

وبفضل مجهوداته، وقّع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على «قانون ماغنيتسكي» عام 2012، والَّذِي جمّد حسابات الروس الذين كَانَوا مُتورِّطين -وفقًا لمجلس الشيوخ الأمريكي- في موت «ماغنيتسكي». وبموجب هذا الْقَانُون منع هؤلاء الأفراد من السَّفر إلى الولايات المتَّحِدَة.

على الجانب الآخر، كَانَ ردّ فعل روسيا على «قانون ماغنيتسكي» سريعًا، فقد مررت روسيا قانونًا في أوائل عام 2013 يحظر على الأمريكيين تبنّي الأطفال الروس. في غُضُون ذلك، أدانت محكمة روسية «ماغنيتسكي» بعد وفاته بالتَهَرُّب الضريبي في يوليو/ تموز عام 2013، وأدين «براودر» أيضًا غيابيًّا.

الصلة بَيْن قضية «ماغنيتسكي» وشبكة «رولدغين»، تكشفت من خلال ملفّات «مُوسَاك فُونسِيكَا»، حَيْثُ بات واضحًا الآن ربط الشبكة المعقدة التي استُخدمت لتحويل مئات ملايين الدولارات من روسيا بشبكة الشَّرِكَات الوَرَقِيَّة الخَاصَّة بـ«سريغي رولدغين» صديق «بوتين».

ماذا حدث للأَمْوَال؟ عازف التشيللو «سيرغي رولدغين» هو أب بالمعمودية لابنة «بوتين» الكبرى، وكَانَ المسْؤُول عن تعريف «بوتين» بزوجته المستقبلية. ووفقًا لوَثَائِق بَنَمَا، فإنَّ شَرِكَة «ذا إنتيرناشونال ميديا أوفر سيز»[55]، نفّذت عقداً مع شَرِكَة وَرقِيَّة أُخرى[56] يُعتقد أنها استُخدِمت لنقل الضَّرَائِب الروسية المحولة في قضية «ماغنيتسكي» أوائل عام 2008، وجرى التأكد من أنَّ عِدَّة ملايين من الدولارات التي تخص قضية التَهَرُّب الضريبي المزعومة تَمَّ نقلها إلى تلك الشَّرِكَة، دون أنْ يُعرَف مَنْ تَلَقّى هذه الأَمْوَال في الأخير، وماذا حدث لها.[57]

أمَّا «بوتين» فقد كَانَ تعليقه على التَّحْقِيقات التي خرجت من داخل ملفّات «مُوسَاك فُونسِيكَا» أنّها (تقارير استفزازية) يُقصَد بها زعزعة استقرار روسيا، لكنَّه أقرَّ أيضًا بأن المعلومات المُستقاة من وَثَائِق بَنَمَا، والتي استندنا عليها في هذا التقرير، هي وَثَائِق «صحيحة».

الاحتيال في الطلاق

قد يكون ثَمَّة شيء واحد مشترك يخشاه الرِجَال الأثرياء أكثر من مصلحة الضَّرَائِب: الزوجة التي تخطط للحصول على الطلاق. ولدى بَنَمَا ملاذات آمنة ضد هذا الخطر أيضًا.

طلاقِ «ديمتري ريبولوفليف» من زوجته في ذلك الحين «إيلينا» لَمْ يكن دراماتيكيًا فحسب، بل كَان مثالًا تقليديًا على الجهد الَّذِي يبذله الأثرياء (يكون أغلبهم من الرجَال) للحفاظ على ثرواتهم الضخمة حال اتخاذ قرار الانفصال.

لم يكتفِ «ريبولوفليف»، أحد أثرى من تطأ قدماه وجّه الأرض، بِحَسْب مجلة «فوربس»، بإخفاء أَمْوَاله بعيدًا في المْلَاذَات الضَّرِيبيّة، بل سعى -حرفيًا- لإخفاء لوحات فَنِّيَّة، مفروشات منزلية، ويختًا، ليحول بين زوجته وبين المطالبة بها.

توثق الملفّات الداخلية لشَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» مجهودات محامي «إيلينا ريبولوفليف»؛ من أجل استعادة تلك الممتلكات.

لم تلك حالة فردية، إذ تكشف لنا من خلال تحليل ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أن مكتب المُحَامَاة الشهير قَدَّم لعملائه خدمات أسماها «الإخفاء» كجزء من الخدمات التي يُقدِّمها من إجراءات الطلاق؛ بعدما طلب عُمَلَاء أثرياء -معظمهم رجَال كما ذكرنا سابقًا- من خبراء «الأوف شور» في مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» إخفاء أَمْوَالهم عن شخص يخشونه أكثر مما يخشون وزارة المَالِيَّة، وهو: الزوجة، وقد التزم مستشارو الشَّرِكَة الْبَنَمِيَّة -بعيدًا عن أي نوع من القضايا الشَّخْصِيَّة- بإتمام هذا الأمر على الوجه الأَمْثَل.

في مرحلة ما، ينتهي الطلاق بمساومة لا أكثر، وعادة ما يتفاوض المُحَامُون، بدلًا من الزَّوْجين، لصياغة تفاصيل الاتفاق أو التوصل إلى تسوية، لكن الأثرياء يحاولون الحيلولة دون حصول ذلك الموقف إمّا من خلال الترتيب لتوقيع اتفاقيات تنص على حقوق كلا الطرفين قبل الزواج، أو عبر (إخفاء) الأُصُول من قبل خبراء مكاتب المُحَامَاة التي تجيد تلك المُهِمَّة مثل «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، وذلك من خلال استثمار تلك الأُصُول في مُؤَسَّسَات وشَرِكَات وَرَقِيَّة. رسائل البريد الإلكتروني، التي تَمَّ تسريبها ضمن «وَثَائِق بَنَمَا»، أوضحت بشَكل تفصيلي تورّط موظفي مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في مساعدة عملائهم على مُمَارسَة هذه الاستراتيجية.

تذكر إحدى هذه الرسائل أن موظفًا في فرع لوكسمبورغ كتب لزميل له:

> «ينبغي أن يكون هذا تحديًّا سهلًا بالنسبة لك، لكن لا تستخدم معرفتك الواسعة لأهدافك الشَّخْصِيَّة، لدينا عميل هولندي يريد أن يحمي جزءًا من ممتلكاته من الآثار الجانبية للطلاق غَيْر المرغوب فيها، (والَّذِي تلوح تباشيره في الأفق)، بماذا تنصح؟ وهل يمكنني استخدام صندوق ائتمان قديم للحيلولة دون تمكّن الزوجة من الوصول إلى تلك الأُصُول؟».

في مرات قليلة تكون الزوجة هي الطرف الَّذِي يرغب في إخفاء أَمْوَاله، لدينا هنا حالة لسيدة من «بيرو» قالت لمستشارها المالي بكل صراحة إنَّها خبّأت أصولها بعيدًا في شَرِكَات وَرَقِيَّة؛ لمنع زوجها من اكتشاف أنَّها قد ورثت أَمْوَالًا.

في حالة «ريبولوفليف» وطليقته، لَمْ يثبت وجود أي احتيال في الْقَضِيّة، لكن في حالة السيدة البيروفية، كَانَ انْعِدام الثِّقَة بين الزَّوْجيْن والشك في استثمار المال من خلال شَرِكَات «الأوف شور» هو النقطة المحورية.

التقى الزوجان «ريبولوفليف» حينما كَانَا يدرسان الطب سويًّا، وتزوجا عام 1987 في روسيا، وتحول الزوج إلى «البيزنس» بعد افتتاح شَرِكَة الستارة الحديدية «أيرون كيرتن»، وبدأ في الاتجار بالأسمدة.

في التسعينيات حمل «ديمتري ريبولوفليف» زوجته وابنتيه للعيش في سُويسْرا، بعد عِدَّة سنَوات طلبت الزوجة الْحُصُول على الطلاق، بمقتضى الْقَانُون السُويسْرِيّ كَانَ لها الحق فِي الْحُصُول على نصف ممتلكات الزوج الَّذِي يحتل المرتبة 59 بيْن أثرياء العالم بِحَسب مجلة «فوربس»، حَتَّى إنَّ محامي الزَّوْجيْن وصفوا نمط الحياة التي كَانَ يعيشها آل «ريبولوفليف» بأَنَّهُم كَانوا «أغنياء بشَكْلٍ لا يُصدَّق»، ودلّلوا على ذلك بمجموعة اللَّوْحَات الفَنِّيَّة النادرة التي تمتلكها العَائِلَة، من بينها لوحات لرَسَّامين عالميين أَمْثَال «بابلو بيكاسو»، و«فينسنت فان جوخ»، و«كلود مونيه»، و«مارك روثكو».

لكن بدا أن الأمور كَانَت معقدة أمام السيدة «ريبولوفليف» لتَعَقُّب الخيوط المتشابكة التي تقود للممتلكات التي هِي حق أصيل لها. قبل الطلاق بمدة طويلة قام الزوج بنقل معظم أصوله إلى عِدَّة صَنَادِيق ائتمانية، معللاً ذلك التصرف بأنه من أجل حماية مستقبل ابنتيهما المالي. لكن لَم يظهر حينها إن كَانَ للزوجة صلاحية الوصول إلى تلك الأصُول المتنامية باعتبارها جزءاً من المفاوضات بيْن محاميي الطرفين أم لا.

غَيْر أن ما أثار الشكوك لَدَى السيدة «ريبولوفليف» هو أن زوجّها منح مِلْكِيَّة اللَّوْحَات، والمفروشات، واليخت (بشَكْلٍ رسمي) إلى ثلاث شَرِكَات وَرقِيَّة مُسجَّلة في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، ولَمْ تكن متأكدة من قدرتها على الوصول لتلك الممتلكات، كَانَت تخشى كذلك أن كون زوجّها هو المتحكم الوحيد بتلك الشَّرِكَات، يعني أنَّه من المحتمل أن تختفي هذه (الكنوز المُخفاة) في أي لحظة.

تلك الشَّرِكَات الوَرقِيَّة الثلاث تَمَّ إنشاؤها من خلال مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

شعرت «ريبولوفليف» أن الطريقة الوحيدة التي تجعلها قادرة على الْحُصُول على نصيبها من تلك الثَّرْوَة هي أن تتصرف بسرعة وبشَكْلٍ مباغت. بعد أسبوع واحد فَقَط من طلب الطلاق في جنيف، مَثَل ثلاثة من محاميها أمام قاضية في محكمة تورتولا، الجزيرة الرئيسية في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، التي أتاحت لهم الفرصة رغم وجود عطلة قَضَائِيَّة حينها.

أخبر المُحَامُون القاضية أن «ديمتري ريبولوفليف» يحتفظ بكنوز العَائِلَة بعيداً، فاللَّوْحَات على سبيل المثال، من بينهم لوحتين لـ«فان جوخ» وأخرى لـ«بيكاسو»

كَانَوا محفوظين دائمًا في جنيف، حَيْثٌ تقيم العَائِلَة غالبا، لكن عددا منها الآن نقل إلى سنغافورة أو لندن.

ذكر المُحَامُون للقاضية أيضًا الأثاث والمفروشات المنزلية الثمِينة، وكذلِك اليخت «ماي آنا» الَّذِي تبلغ قيمته 60 مليون دولار، والَّذِي يتبع -اسميًا- شَركَة وَرقِيَّة تدعى «تري هاوس»، وأوضحوا أنَّ السيدة «ريبولوفليف» تخشى أنْ يقوم زوجها بنقل اليخت خارج المياه الإقليمية لجُزُر الْعَذْرَاء أو خارج المياه الإقليمية السُوِيسْريّة، ومِنْ ثَمَّ إبعاده عن متناولها.

أقرَّت القاضية في النِّهَايَة بأنَّ هناك (خطرًا كبيرًا) من أنْ يختفي اليخت أو اللَّوْحَات أو أشياء أخرى ثمينة، وبالتالي أمرت بتجميد أصول تلك الشَّرِكَات الوَرقِيَّة حينذاك [58].

لم يثْبُت أبدًا أنَّ «ديمتري ريبولوفليف» ارتكب أي عَمَلِيَّة احتيال متَعَمَّد من خلال إخفاء أصوله عن زوجته، وقد أنكر في عِدَّة مناسبات أنْ يكون فعل ذلك، غَيْر أنَّ المحامي الأمريكي «سانفورد آين» يرى أنَّ تلك التصرفات تُوحِي بأنَّ هناك احتيالاً تَمَّ بالفعل، وكلَّما تمَّت المُعَامَلات التِّجَارِيَّة في وقت قريب من وقت الطلاق، زادت احتماليَّة أنَّ أحَدَ الزَّوْجَيْن يُحاول الاحتيال على الآخر.

المُحَامُون الَّذِين أطلعناهم على تفاصيل تلك الْقَضِيَّة قالوا إنَّ إخْفَاء أحد الزَّوْجَيْن ممتلكاته في وقت الطلاق؛ كي لا يضطر لمشاركتها في حالة الطلاق مع الطرف الآخر هو «احتيال يقتضي العقوبة»، غَيْر أنَّ ممثلي شَركَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» علَّقوا في بيان أرسلوه لنا قائلين: «نأسف عن أي سوء استغلال للشركَات التي نُنْشِئها، أو الخِدْمات التي نقدمها، وحَيْثما أمكن سنتخذ خُطُوات للكشف عن هذا التجاوز أو إيقاف هذا النوع من الاستغلال». ومع ذلك، توضح الوَثَائِق المسربة (التي تحت أيدينا) أن الموظفين كَانَوا على علم كامل بأن بعض العُمَلَاء أرادوا إخفاء الأَمْوَال عن أزواجهم الَّذِين سوف ينفصلون عنهم مستقبلًا.

لم يتَمّ الكشف قط عن كمية الأَمْوَال التي تلقتها السيدة «ريبولوفليف» في نِهَايَة المطاف بعد التسوية التي تمّت خريف عام 2015 مع زوجها السابق، لكنّ مقدمي الخدمات في المْلَاذَات الضَّرِيبيّة هم الرابحون الفعليون من مثل هذه القضايا.

في البداية استعان الزوجان «ريبولوفليف» بأحد المكاتب المحلية لشَركَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» لإخْفَاء أَمْوَالهما سويًّا، وفي النِّهَايَة استعانت الزوجة بمكتب مُحَامَاة آخر لاستعادة جزء من تلك الأَمْوَال لإنهاء إجراءات الطلاق.

أخيرًا، لك أنْ تَعلَم مثلاً أنَّ المُحامي «سانفورد آين» تولى قضِية طلاق، من أجل كشف شبكة الشَّرِكَات الوَرقِيَّة التي أخفى من خلالها زوجِها أَمْوَاله، ومقابل ذلك تَلَقّى أتعابًا قدرها ٣ ملايين دولار، رسوم يقدِر قليلون فقط على دفعها، وبالتأكيد كي يجنوا من ورائها أضعاف أضعاف هذا المبلغ.

لذلك إذا نظرنا إلى الأمور بعقلانية، فسوف يتكشّف لنا أنَّ «بيزنس» إخفاء الأَصّول والكشف عنها، وما يصاحب ذلك من إجراءات، هو عَمَلٌ مُرْبِح للغاية.

ثروة «علييف» المُخفَاة

في الحادي والثلاثين من أُكْتوبر عام 2003 وقف الرئيس الآذري المنتخب حديثا آنذاك «إلهام علييف» أمام منصة مليئة بالورود البيضاء؛ لمخاطبة الرؤساء ورؤساء الحُكُومَات ونحو ألفي ضيف جاءوا إلى قصر«ريسبابليكا» لحضور مراسم التنصيب. أقسم «علييف» حينها على نسخة من الدستور وأخرى من القرآن على خدمة شعبه. وفي تلك الليلة أضاءت الألعاب النارية سماء العاصمة باكو.

كَانَت الانتخابات التي جاءت بـ«علييف» رئيساً لأذربيجان مضمونة. فوالده «حيدر» هو الرئيس السابق للبلاد الَّذِي جلس على كرسي الحكم لعشر سنَوَات خلت، قبلها كَانَ ضابطاً في جهاز الاستخبارات الروسية (KGB). مراقبو الانتخابات قالوا إنَّ قوات الأمن الآذارية مارست الضرب والاعتقال بحق معارضين سياسيين، البلد المجاور لروسيا وإيران لديه سمعة ذائعة في قمع معارضيه بكل السبل.

لَمْ يكن تولي «علييف» مقاليد الحكم هو أهم الإنجازات التي قام بها عام 2003، بل إنَّه نجح في استخدام شبكة من الشَّرِكَات السرِّية في ملاذات ضريبية بعيدة مكّنت أسرته ومستشاريه وحلفاءه من الْحُصُول على منازل باهظة الثمن في الخارج، علاوة على سيطرة أسرته على الصناعات المهمة في البلاد ومواردها الطبيعية، من بينها أحد أكبر مناجم الذهب.

كَانَ متوقعاً أن نجد تفاصيل جديدة حول إمبراطورية «علييف» في الخارج بَيْن طيات ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

الحكاية بدأت هكذا:

في منتصف عام 2003 (قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية) شرع وزير الضَّرَائِب الآذاري «فاضل محمدوف» في إنشاء شَرِكَة «أتا هولدينغ» التي أصبحت إحدى أكبر التكتلات الاقتِصَادِيّة في البلاد.

دعا «محمدوف»، الَّذِي تمتع بنفوذ مالي كبير، عَائِلَة الرئيس «علييف» للانضمام إليه، مما عزز شراكة تجارية وسِيَاسِيَّة محتملة ومفيدة.

حظيت تلك الشَّرِكَة باستثمارات كبيرة في قطاعات الخدمات المصرفية، والاتصالات، والبناء، والتعدين، والنَّفْط والغاز في أذربيجان. أحدث التقارير المَالِيَّة للشَرِكَة والصادر في عام 2014 يشير إلى أنّها تحتفظ بأصول تتجاوز قيمتها 490 مليون دولار. هذا هو الجزء المُعلن، أمّا ما جرى في السر فتكشفه ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

تُظهر الملفّات أن وزير الضَّرَائِب أنشأ شَرِكَة في بَنَمَا عن طريق «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تُسَمَّى «مجموعة إف.إم القابضة للإدارة»، وعينت الشَّرِكَة الْبَنَمِيَّة لها مجموعة من المُدِيرين المؤقتين ليكونوا واجهة يتخفى من ورائها «محمدوف».

بعد ذلك أنشأ «محمدوف» شَرِكَة «أوف شور» أخرى أسماها هذه المرة «يو إف يونيفيرس» مستغلاً قوانين الحفاظ على السرِّية التي تخضع لها المُؤَسَّسَات الموجودة في بَنَمَا، حَيْثُ يعاقب أي شخص يقوم بالكشف عن معلومات تتعلق بتلك المُؤَسَّسَات بالغرامة أو السجن.

بعد عامين من وصوله للحكم، أصبحت زوجته «مهريبان علييفا» أيقونة بارزة في عالم الموضة وعضواً بالبرلمان، وفوق ذلك اقترن اسم السيدة الأولى باسم وزير الضَّرَائِب، إذ

جرى تعيينها مُديرًا لمؤسسة «يو إف يونيفرس» إلى جوار «محمدوف».

إحدى المُرَاسَلات التي جرت بَيْن موظفي «مُوسَاك فُونْسِيكَا» ومحامي الأسرة الحاكمة الآذرية عام 2005 تُشِيرُ إلى أن أحد أبناء الرئيس «حيدر علييف» ويبلغ من العمر ست سنَوَات، ويرمز إليه في الملفّات بـ«A1» قد استفاد من 20 في المائة من عائدات المؤسسة.

كما قالت الرسَالَة إن ابنتي الرئيس، «ليلى» (19 عامًا) و«أرزو» (17 عامًا) تملك كُلّ منهما على 15 في المائة من المؤسسة، فيما يمتلك نجل «محمدوف» على 30 في المائة. إلى جوار هؤلاء كَانَ ثَمَّة مَسْؤُولون آخرون في الضَّرَائِب يملكون حصصاً أصغر، وكذلك رئيس «أتا هولدينغ»، الشَّركَة الكبرى في أذربيجان.

السرِّية هنا كَانَت على ثلاثة مستويات: المستوى الأَوَّل هو مؤسسة «يو إف يونيفيرس» التي تولت الإدارة، المستوى الثَّاني هو مؤسسة «إف إم للإدارة»، وهي الشَّركَة التي أنشأها «محمدوف» في بَنَمَا؛ لتتملك أسهمًا في شَركَة مقرها الْمَمْلَكَة المتَّحِدَة اسمها «شَركَة الإدارة المَاليَّة القابضة المحدودة»، والتي اعتبرت المستوى الثَّالث في السرِّية.، ما جَعَل الخيوط المتشابكة تتضح أمامنا هو ما كشفت عنه الوَثَائِق أن الشَّركَة الأخيرة تمتلك 51 في المائة من أسهم «أتا هولدينغ» في أذربيجان.

ورغم أن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تلقت مئات الدولارات في هيئة رسوم إدارية؛ نظير تَأْسِيس تلك الشَّركَات السرِّية لصالح بنات الرئيس «علييف» وابنه ذي السنَوَات الست، وغَيْرهم من أبرز الشخصيات الآذرية، إلا أنّه لَمْ يتضح متى تَمّ التخطيط لوضع هذا التسلسل المعقد من (طبقات السرِّية).

في يناير/ كَانَون الثّاني 2007 أغلقت «مؤسسة يو إف يونيفيرس»، وفي فبراير/ شباط 2014 (بعد أشهر من أداء الرئيس «علييف» اليمين لولايته الثَّالثة)، بدأ محامٍ في لندن إجراءات إعادة تشغيل المؤسسة، والحال نفسه مع «مجموعة إف إم القابضة». بالطبع أسعدت تلك الخطوة «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، التي تلقت أتعابًا قيمتها 9 آلاف دولار أمريكي.

على الرغم من الانتقادات العالمية للسلطوية المتزايدة في أذربيجان، إلا أن نظام «علييف» ظلّ صديقًا للإدارات الأَمْريكيَّة المتعاقبة، تَلَقّى دعْمًا بمئات الملايين من الدولارات، أنفق بعضها على تدريبات عسكرية وأمنية. كما تُعدّ الحكومة الآذرية من أكبر مشتري النفوذ في واشنطن؛ إذ أنفقت مع جماعات الضغط 4 ملايين دولار على الأقل عام 2014 فَقَط من أجل تلميع صورة النظام الحاكم، وجاءت بأعضاء من الكونغرس الأمريكي في زيارات تحملت نفقاتها إلى أذربيجان، مُهدية إياهم أوشحة الحرير ومجموعات الشاي من الكريستال وقطع السجاد.

السفير الأمريكي السابق لَدَى أذربيجان «ريتشارد كاوزلاريش» وصف أهمية أذربيجان للولايات المتَّحِدَة بأن لديها وفرة في مجال الطاقة، وبالتالي كَانَت شريكًا مهمًا لإمداد القوات الأمْريكيَّة باحتياجاتها في أفغانستان، إضافة إلى دورها المحتمل في الحرب ضد ما يسمى تنظيم الدَّوْلَة الإسلامية (داعش)، كُلّ هذا يجعَل الولاَيَات الْمتَّحِدَة تتردد في توجيه أي انتقادات لنظام علييفا».

ويرى «كوزلاريش» الَّذِي كَانَ سفيرًا لواشنطن في باكو خلال الفترة ما بَيْن 1994-1997 أن أذربيجان تقع في بيئة (جيوسِيَاسِيَّة) [59] غَيْر مستقرة على الإطلاق؛ حَيْثُ تحدّها روسيا وإيران، ما يجعلها من الدول الأكثر تفردًا في المنطقة.

لم يِكن ما حملته الملفّات المُسربة من داخل «مُوسَاك فُونْسِيكَا» هو أول ما يربط بَيْن عَائِلَة «علييف» وشَركَات «الأوف شور»، ففي عام 2013 نشر الاتحاد الدُوَلي للصحافيين الاستقصائيين تحقيقًا يكشف فيه عن امتلاك «علييف» وزوجته وبناته عِدَّة شَركَات «أوف شور» في ملاذات ضريبية آمنة، غَيْر أنَّنَا الآن صرنا نعرف المزيد عن تلك الشَّركَات وشَركَات جديدة تكشف عنها «وَثَائِق بَنَمَا»، خَاصَّة الشَّركَات المملوكة لابنتيه «ليلى» و«أرزو».

تُظهر الوَثَائِق أنَّ الشقيقتين (ليلى وأرزو علييف) تملكَانَ شركتي «أوف شور» (بشَكلٍ سري) في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، ولَمْ يتضح من الملفّات الغرض من الشَّركَة الأولى، لكن تبين أن الثَّانية أُسست في يناير/ كَانَون الثّاني 2015؛ من أجل امتلاك عقار في برِيطانِيا بقيمة تجاوزت مليون دولار أمريكي.

كما تظهر الشقيقة الكبرى لـ«علييف» (سيفيل) في الملفّات باعتبارها مَالِكة لشَركَة أخرى في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، ولَمْ يتضح أيضًا من الملفّات فيما كَانَت تستخدم تلك الشّركَة، غَيْر أن «سيفيل علييفا» سجلت عنوانها في أوراق تَأْسِيس الشَّرِكَة على منزل في أحَد الأحياء غرب لندن، يصل متوسط أسعار المنازل هناك إلى نحو 9 ملايين دولار أمريكي.

تكشف سجلات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أن «العَائِلَة الحاكمة» أحكمت قبضتها بشَكلٍ سرِّيّ على منجم ذهب، وهذا يجعَل حصة الذهب المعروف أنَّها بحوزتهم ضئيلة جدًا مقارنة بهذا الكنز.

في عام 2006 منحت الحكومة الآذرية رخص التنقيب عن المعادن في غرب البلاد لتحالف يضم مجموعة من الشَّركَات، بموجب الاتفاق يحتفظ التحالف بنسبة 70 في المائة من أرباح المناجم، بينما تحصل الحكومة على 30 في المائة المتبقية، ويسري هذا التَعَاقُد لمدة 30 عامًا. كَانَ هذا التَعَاقُد محل انتقاد واسع من قبل المعارضة؛ نظرًا لغياب الشَفَافِيَّة عن تفاصيل هذه الصَفْقَة.

وفي عام 2012 كشفت الزميلة «خديجة إسماعيلوفا»[60]، أنَّ إحدى شَرِكَات التحالف الأربعة[61] وهي شَرِكَة «غلوبكس إنترناشونال»، كَانَت مملوكة لثلاث شَركَات «أوف شور» بنمية، أمَّا مِلْكِيَّة الشَّركَات الثلاث فهي لبنات الرئيس «علييف» ورجل أعْمَال سُويسْريّ يُدعىَ «ميستيلان» وهو صديق للأسرة الحاكمة.

وجاءت ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» لتكشف عن الباقي؛ إذ ظهرت معلومات جديدة حول أهم شَرِكَة في هذا التحالف، والتي تستحوذ على 45 في المِائة من حصة التحالف، وهي شَرِكَة «لوندكس ريسورسز» التي تأسست في بَنَمَا عام 2005.

تُظهر الملفّات أنَّ الشَّركَات الْبَنَمِيَّة الثلاث المملوكة لبنات الرئيس «علييف» الَّلاتي تقاسمن السيطرة على شَرِكَة «غلوبكس إنترناشونال» قد أصبحن شريكات في شَرِكَة «لوندكس»، أمَّا شركتهن التي تملكنها من وراء ستار «غلوبكس إنترناشونال» فقد استحوذت على 11 في المائة من حصة التحالف في منجم الذهب.

كَانَت سيطرة الثلاثي على موارد «لوندكس» تعني أن أسرة الرئيس «علييف» والدائرة الداخلية تسيطر على الحصة الأكْبر وهي 56 في المائة من التحالف.. عَائِلَة «علييف» تنام فوق منجم من الذهب.

في يناير/ كَانُون الثّاني 2016 احتجّ عمال المناجم أمام البرلمان الآذري منددين بعدم دفع شَرِكَة «لُوندِكس» أجورهم المُستحقة منذ عام 2014، عندما أغلق المنجم بشكلٍ مُفَاجِئ.

«كُومشُود ألاَسجِيرلِي» أحد المحتجين، عمره 42 عامًا كَانَ يعمل جيولوجيا في المنجم، قال لنا إنّ هناك أكثَر من 200 عامل لا يمكنهم الْحُصُول على رواتبهم، وإنَّه لَمْ يتقاض أجرًا مستحقًا له لمدة عامين تقريبًا، ومؤكدًا: «الحكومة لا تفعل شيئًا لنا».

يقول «ألاسجيرلي» إنَّه أقام دعوى قَضَائِيَّة ضد شَرِكَة «لوندكس»، لكنه غَيْر متفائل، فقد أخفقت الشَّرِكَة والحكومة على حد سَوَاء حَتَّى الآن في تقديم المساعدة.. الجيولوجي المُعطل عن عمله كاد يقترب من إدراك حقيقة الموقف: «إنَّهم ليسوا ممتنعين فَقَط عن مساعدتنا، بل يتظاهرون أيضًا بأنَّهُم لا يعرفون شيئًا».

رسَالَة خَاصَّة من «جون دو»

(نافخ الصفارة)

بات انْعِدَام العدالة في توزيع الدخل من المشاكل شديدة الأهمية في هذا العصر؛ حَيْثُ تؤثر علينا جميعاً في شتي بقاع العالم، احتدم الجدل حول تسارع وتيرتها لسنوَات، وعجز رجَال السياسة والأكاديميون والنشطاء عن وقف نموها المتواصل رغم العديد من الخطب والتحليلات الإحصائِيَّة والقليل من التظاهرات وأحياناً بعض الأفلام التَسْجِيلية. ويظل السؤال المطروح هو: لماذا؟ ولماذا الآن؟

إنَّ «وَثَائِق بَنَمَا» تقدّم إجابة قاطعة لتلك الأسئلة. الفساد الهائل المستشري هو السبب. وليس من قبيل المصادفة أن تأتي تلك الإجابة من مكتب مُحَامَاة. إنَّها ليست مُجَرَّد ترس صغير في ماكينة ما يعرف بـ«إدارة الثروات». إن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» استخدمت نفوذها لكتابة وتطويع القوانين حول العالم لصالح مجرمين لعدَّة عقود من الزمن. ففي حالة جزيرة «نييوي» فإنَّ الشَّرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» قامت بشَكلٍ كامل بإدارة ملاذ ضريبي. ويحاول «رامون فونسيكا» و«يورغن موساك» إقناعنا بأن الشَّركَات الوَرقِيَّة (شركَات من دون أصول أو عمليات) التابعة لشركتهما (مكتب المُحَامَاة مُوسَاك فُونْسِيكَا) والتي يطلق عليها أحياناً «شَركَات ذات مُهمَّة أو غرض محدد» هي مثل الاتجار في السيارات، لكن الفارق هنا هو أن تجار السيارات المستعملة لا يتحكمون في كتابة القوانين، كما أن الغرض الوحيد لشَركَاتهم ذات الغرض المحدد هو الاحتيال في أغلب الأحيان.

عادة ما ترتبط «الشَّركَات الوَرقِيَّة» بجرائم التَهَرُّب الضَّرِيبِيّ، لكن «وَثَائِق بَنَمَا» تُظهر بما لا يدع مجالاً للشك أنَّه برغم أن الشَّرِكَات الوَرقِيَّة ليست مخالفة للقانون في ذاتها، إلا أنَّها تستخدم لارتكاب عدد كبير من الجرائم شديدة الخطورة والتي تفوق بمراحل جريمة التَهَرُّب الضَّرِيبِيّ. قررت أن أكشف «مُوسَاك فُونْسِيكَا»؛ لأني أعتقد أن مؤسسيها وموظفيها وعملاءها يجب أن يحاسَبوا على كُلّ تلك الجرائم، والتي كشف عن جزء صغير منها حَتَّى الآن. سيستغرق الأمر أعواماً وربما عقوداً حَتَّى يظهر بشَكلٍ كامل على الملأ مدى خسة ما ارتكبته هذه الشَّرِكَة.

وفي نفس الوقت، فإنَّ هناك جدلاً جديداً بدأ يثار حول العالم، وهو أمر مشجع. وبعكس اللهجة المهذبة في العام السابق، والتي أسقطت بحذر شديد أي إيحاء بجرمٍ ارتكبته النخب، فإنَّ الجدل المثار حالياً يركز بشَكلٍ مباشر على الأمور المهمة.

وفي هذا الصدد أودّ أن أذكر التالي:

أنا لا أعمل ولَمْ أعمل في السابق لحساب أي حكومة أو جهاز استخبارات، سَوَاء بشَكلٍ مباشر أو كمتَعَاقد. كما أن وجهات نظري تخصَّني بشَكلٍ كامل، وكذلك كَانَ قراري بإطلاع جريدة «زود دويتشي تسايتونغ» والاتحاد الدَّوَلي للصحافيين الاستقصائيين على مستندات «وَثَائِق بنَمَا»، وأنَّني لَمْ أقم بذلك لأي هدف سياسي، وإنَّما لأنني فهمت محتوى تلك المستندات، وأدركت حجم الظلم الَّذِي تصفه.

الاتجاه السائد حالياً في التغطية الإِعْلاَمية يركز على الوضع المُخْزي المُتَمثل فيما هو قانوني، وما هو مسموح به في هذه المنظومة، غَيْر أنَّ المسموح به في هذا النظام هو في الحقيقة أمر مخزٍ وِيجِب تغييره. لكن يجب ألا يغيب عن نظرنا حقيقة أخرى مهمة، وهي أنَّ مكتب المُحَامَاة ومؤسسيه والعاملين فيه أقدموا عمداً وعن علم تام بخرقِ عِدد لا يُحصى من القوانين في أرجاء العالم وبشَكلٍ متكرر. ورِغِم ادّعائهم علناً عَدَم العلم بذلك، فإنَّ المستندات توضح علمهم بأدق التفاصيل وتعمّدَّ ارتكاب تلك المخالفات، على الأقل نحن نعلم بأن «موساك» شخصيًّا حنث بقسمه أمام محكمة فيدرالِيةٍ في نيفادا، كما نعلم أن موظفي تقنية المعلومات بشركته حاولوا التلاعب للتستُّر على أكاذيبه. لذلك يجب أن تتَمَّ محاكمتهم جميعاً بشكلٍ عادل على تلك الجرائم، وألاَّ يتلقوا أي معاملة خَاصَّة.

وفِي النِّهَايَة فإنَّ «وَثَائِق بَنَمَا» من الوارد أن ينتج عنها الآلاف من الملاحقات القَضَائِيّة، إذا سمح للسُّلْطَات الْقَانُونية بالاطلاع على تلك المستندات وفحصها. إلا أن الاتحاد الدُولِي للصحافيين الاستقصائيين وشركائه من الناشرين قرروا -ولهم الحق في ذلك- عَدَم إمداد السُّلْطَات الْقَانُونية بتلك المستندات. إلا أنني رغم ذلك ربما أكون مستعداً للتعاون مع السُّلْطَات الْقَانُونية المختصة في حدود استطاعتي.

وبالرغم مما أسلفت ذكره فإنني شاهدت مرارًا وتكرارًا العديد من المبلغين عن التجاوزات «نافخي الصفارة»[62] والنشطاء في الولاَيَات الْمُتَّحِدَة وأوروبا دُمّرت حياتهم بسبب الظروف التي يجدون أنفسهم فيها بعد تسليط الضوء على مخالفات وتجاوزات واضحة.

فهذا «إدوارد سنودن» منفيٌّ في موسكو؛ بسبب قرار إدارة الرئيس «أوباما» ملاحقته قضائيًا بتهمة التخابر، إن ما قام بالكشف عنه من تجاوزات لوكالة الأمن القوميّ يستحق عليه استقباله استقبال الأبطال، ومكافأته مكافأة مادية كبيرة، وليس عقابه على ما قام به. وجرت مكافأة «براد بركنفيلد» بملايين الدولارات؛ نظير المعلومات التي أدلى بها عن البنك السويسْريّ «يو بي إس»، ولكنه مع ذلك حكم عليه القضاء الأمريكي بالسجن. وأنطوان دلتور الَّذِي يحاكم حاليًا لإدلائه بمعلومات للصحافيين عن كيفية قامت لوكسومبورج بمنح شَرِكَات متعددة الجنسيات تسهيلات تساعدهم على التَهَرُّب من الضَّرَائِب فيما يعد فعليًّا سرقة ملايين من الدولارات من الحصيلة الضَّرِيبيّةِ لدُوَل مجاورة. وهناك العديد والعديد من الأَمْثَلة المشابهة.

إن المبلغين عن التجاوزات الَّذِين يكشفون مخالفاتٍ فعلية سَوَاءً في الداخل أو الخارج يستحقون حصانة تحميهم من ملاحقة الحُكُومَات لهم، وإلى أن تقوم الحُكُومَات بسنِّ القوانين التي تكفُل الحماية الْقَانُونية اللازمة للمبلغين عن التجاوزات، فستظل الأجهزة المعنية بإنفاذ الْقَانُون مضطرة للاعتماد على إمكانِيَّاتها الداخلية أو انتظار ما ستكشف عنه التَّحْقِيقات الصَّحفِيّة.

وفي نفس الوقت أطالب كُلّا من المفوضية الأوروبية والبرلمان البريطاني والكونجرس الأمريكي وكل الدُوَل أنْ تقوم بإجراءات سريعة ليس فَقَط لحماية المبلغين عن التجاوزات، ولكن أيضًا لوضع حدٍّ لإساءة استخدام الشَّرِكَات الكبرى سجلات قيد الشَّرِكَات على مستوى العالم.

ففي داخل المجموعة الأوروبية يجب أن تكون معلومات سجلات قيد الشَّركَات في كُلّ دَوْلَة متاحة مجانًا، وأن توفر معلومات مفصلة عن المَالِكين الفعليين للشركَات المقيدة، الْمَمْلَكَة الْمُتَّحِدَة يمكنها أن تفتخر بما وصلت إليه مبادراتها الداخلية في هذا الشأن، إلا أنَّه لا يزال عليها أن تقوم بدور فعال في إنهاء السرِّية المَالِيَّة المتاحة في الجُزُر الخاضعة لسلطتها، والتي تشكّل حجر الزاوية في منظومة الفساد المؤسسي العالمية. كما أنَّه من الواضح أن الولاَيَات الْمُتَّحِدَة لَمْ يعُدْ في وسعها أن تترك السُّلُطَات المحلية لولاياتها الخمسين تتخذ ما تراه ملائمًا من القرارات في صدد بَيَانَات الشَّركَات المُسجَّلة لديها، أعتقد أنَّه آن للكونجرس التدخل لفرض معايير الشَفَافِيَّة تتعلق بالإفصاح، وإتاحة تلك المعلومات للجميع.

وبينما تتبارى الحُكُومَات في الإطراء على فضيلة الشَفَافِيَّة في المؤتمرات والقمم الدُولية، إلا أن وضعها موضع التنفيذ أمر آخر، فمثلًا يعدّ من قبيل الأسرار المعلومة للجميع في الولاَيَات الْمُتَّحِدَة أن ممثلي الشعب الأمريكي المنتخبين يقضون أغلب أوقاتهم في جمع التبرعات لحملاتهم الانتخابية. لذلك لا يُمكِنْ فعليًّا إصلاح النظام الضَّرِيبِيّ وسد ثغراته، طالما ظل ممثلو الشعب المنتخبون يجمعون التبرعات من الأغنياء الَّذِين لديهم أقوى الدوافع لتجنّب دفع الضَّرَائِب.

إن تلك المُمَارسَات السِيَاسِيَّة البغيضة تدور في حلقة مفرغة ولا يُمكِنْ تقويمها، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ إصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية الأمْريكيَّة أصبح أمرًا لا يحتمل الانتظار.

وبطبيعة الحال ليست هذه هي كُلّ الأمور التي تحتاج الإصلاح، فها نحن نجد رئيس الوزراء النيوزيلندي «جون كي» يلتزم الصمت بشَكلٍ يدعو للتساؤل، خاصَّة بعد تحويل جزيرة كوك لتصبح قبلة عالمية لجرائم الفساد المالي.

في بريطانيا كذلك، نجد المحافظين لا يخجلون من مُمَارسَاتهم في شَركَات «أوف شور»، لذلك لَمْ يكن مستغربًا أن نجد «جنيفر شاسكي كالفيري» مديرة شبكة مكافحة الجرائم المَالِيَّة بإدارة الخزانة الأمريكية تعلن استقالتها لتلتحق بالعمل لَدَى مصرف «إتش إس بي سي» أَحَد أكثَر المَصَارف سيئة السمعة على كوكب الأرض، (وليس من قبيل الصدفة أن يكون مقره الرئيس في لندن).

وبينما يستمر الصرير المعتاد للأبواب الدوارة في أمريكا بَيْن المناصب العامَّة العليا والمناصب القِيَاديَّة في الشَّرِكَات الكبرى الخَاصَّة، وسط الصمت المطبق لآلاف المَالِكين الفعليين لتلك الشَّرِكَات، ممن لَمْ يُكشف بعد عن حقيقة ملكياتهم، ويدعون كي يخلفهم في تلك المناصب العامَّة أشخاص يتمتعون بنفس القدر من ضعف الشَّخْصِيَّة، وفي مواجهة جبن الساسة، يكون الاستسلام

أمرًا مُغْرِيًا، وربما نُسلّم بأنَّ الأمر الواقع غَيْر قابل للتغَيْر إجمالًا، وأنَّ «وَثَائِق بَنَمَا» هي على أقل تقدير دلالة ساطعة على تدهور حالة مجتمعنا وتآكل نسيجه الاجتماعي.

وأخيرًا أصبح هذا الموضوع مطروحًا للنقاش، ولا يفاجئنا أنَّ إحداث التغيير يتطلب وقتًا طويلًا. على مدار أكثر من خمسين سنة فشلت السُّلُطَات التنفيذية والتشريعية والقَضَائِيَّة فشلًا ذريعًا في التعامل مع المَلَاذَات الضَّرِيبِيّة التي انتشرت كالسرطان في أرجاء كوكب الأرض، وحَتَّى اليوم فإنَّ بَنَما التي تقول إنَّها تسعى لأنْ تكون مصدر شهرتها أمُور أخرَى غَيْر «وَثَائِق بَنَمَا»، فإنَّ حكومتها لَمْ تفعل سوى التَّحْقِيق مع واحدٍ فَقَط مِنَ الكثيرين المُتَوَرِّطين في مجال «الأوف شور».

المَصَارِف والجهات الرَقَابِيَّة والسُّلُطَات الضَّرِيبِيّة فشلوا جميعًا ساعة اتخذوا قرارات من شأنها تقليل العبء الضريبي عن الأغنياء، وجَعَل غالبية هذا العبء يقع على متوسطي ومحدودي الدخل.

كما أن المحاكم بما تمثله من رجعية وانْعِدَام الكفاءة فشلت هي الأخرى، حَيْثُ غالبًا ما يذعن القضاة لحجج الأغنياء ومحاميهم (وليس فَقَط مُوسَاك فُونْسِيكَا) الَّذِين تلقوا قدرًا جيدًا من التدريب على المحافظة على الشكليات الْقَانُونية، فيما يقومون بكلِّ ما في استطاعتهم لتدنيس روح الْقَانُون.

كذلك فشلت وَسَائِل الإِعْلَام؛ حَيْثُ إنَّ العديد من الشبكات الإخبارية أصبحت مُجَرَّد نسخ هزلية لما كَانَوا عليه في السابق، خَاصَّة بعد أن أصبح اقتناء الصحف من الهوايات المفضلة لأَصْحَاب المليارات، مما وضع قيدًا على قدرتهم في تغطية الأمور الجادة المتعلقة بفساد الأغنياء، وأصبحت الجرائد الاستقصائِيَّة الجادة تعاني عجزًا شديدًا في التمويل.

تأثير كُلّ ما ذكرته بات واضحًا، ولا يُمكِنْ إنكاره، فعندما عرضت بعضًا من المستندات الخَاصَّة بوَثَائِق شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» على مُؤَسَّسَات إعْلَامية كبرى بخلاف جريدة «زود دويتشي تسايتونغ» والاتحاد الدُّوَلِي للصحافيين الاستقصائيين؛ بهدف فحصها والتأكد من محتواها، اختاروا عَدَم النشر، الأمر المحزن أنَّه في وسط المُؤَسَّسَات الإِعْلَامية البارزة على مستوى العالم لَمْ تكن هناك مؤسسة واحدة مهتمة بنشر ذلك الموضوع، حَتَّى «ويكيليكس» برغم العديد من المحاولات لَمْ أتلقّ أي ردٍّ من المختصين بتلقي المعلومات السرِّية.

لكن الفشل الأهم هنا هو في أوساط الْقَانُونيين والمحامين، حَيْثُ يعتمد الحكم الديموقراطي على وجود أشخاص في كُلّ أنحاء المنظومة يتمتعون بقدر كبير من المسؤولية والقدرة على فهم الْقَانُون وحمايته، وليس بالاعتماد على من يفهمون الْقَانُون ليُسيئوا استغلاله.

وفي الواقع أصبح أغلب المحامين خَرِبي الذمة بشَكلٍ كبير، مما يتحتَّم معه إجراء تغييرات كبرى في أوساط مهن الْقَانُون والمُحَامَاة بشَكلٍ يتجاوز كُلّ تلك المقترحات التي تتسم بالخنوع والمطروحة حاليًا للنقاش، على أن تكون نقطة

البداية هي الأخلاق المهنية للقانونيين، والتي هي آداب سلوكية وقَوَاعِد منح تراخيص مُمَارِسَة المهنة بشكلٍ أفرغه من مضمونه، حَتَّى أصبح ذلك المصطلح يمثل تناقضًا بَيْن الأخلاق والْقَانُون.

لَمْ تكن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تعمل في معزل عن العالم، فرغم العديد من الغرامات المَالِيَّة والتجاوزات الْقَانُونية الموثقة بالمستندات، فإنها كَانَت قادرة على إيجاد العديد من الحلفاء من المكاتب الْقَانُونية الكبرى والعُمَلَاء في دُوَل العالم، وفي حال لَمْ تكن الآليات الاِقْتِصَادِيَّة المهترئة لتلك المهنة دليلًا كافيًا على ضرورة عدم السماح للقانونيين بوضع القَوَاعِد والرقَابة على مهنتهم في آن، فإنَّ ما قدّمناه يعتبر دليلًا لا يحتمل التكذيب على ذلك. والعُمَلَاءَ الَّذِين استطاعوا أن يدفعوا أتعاب «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، سيكون في استطاعتهم دائمًا العثور على محامين آخرين يخدمون مصالحهم سَوَاء كَانَ هؤلاء المُحَامُون «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أو غَيْرهم ممن لَمْ نكتشف فسادهم بعدُ.

المُحصِّلة النهائِيَّة لكل تلك الإخفاقات أدى إلى تآكل تام لكل القيم الأخلاقية، ومِنْ ثَمَّ إلي خلق نظام جديد ما زلنا ندعوه رأسمالِيَّة، ولكنه في الحقيقة معادل للعبودية الاِقْتِصَادِيَّة.

في ذلك النظام، الَّذِي ما زلنا نعيش فيه، تجد العبيد غَيْر مدركين لحقيقة أوضاعهم، كما أَنَّهُم غَيْر مدركين كذلك لأوضاع أسيادهم، في ذلك العالم المنفصل، فإنَّ الأغلال غَيْر الملموسة مخبأة بعناية تحت تلال من المستندات الْقَانُونية التي يتعسّر على هؤلاء العبيد إدراكها، لذلك فإن مقدار الكشف الَّذِي ننقله للعالم من جراء تلك المُمَارسَات يجب أن يكون صادمًا حَتَّى ينتبه الجميع إلى ما يحيط بنا دون أن ندري.

وعندما يصل الأمر أن يكون الكشف عن هذه التجاوزات نابعًا من المبلغين أو «نافخي الصفَّارة»، فهذا مؤشر خطير ومحزن؛ لأن هذا يعني ببساطة أن الأنظمة الديمقراطية وضوابطها وأجهزتها الرَقَابِيَّة فشلت في أداء مهامها، وأن عطبًا شاملًا أصاب النظام، وبالتالي فإنَّ فقدان التوازن وعَدَم الاستقرار أصبح وشيكًا، لذلك يتوجب علينا الآن العمل الفعلي الَّذِي يبدأ بطرح الأسئلة.

ربما تسنَّى للمؤرخين في الماضي أن ينقلوا لنا كيف أدَّت المشكلات المتعلقة بالضَّرَائِب واختلال توازنات القوى المجتمعية إلى ثورات في الحقب المنصرمة، تطلب الأمر حينها اللجوء إلى القوة العسكرية للسيطرة على غضبة الشعوب الثائرة، غَيْر أن الأمر اختلف الآن، وبات حجب المعلومات، التي تتَمّ في الأساس سرًّا، عن الشعوب أكثر فاعلية من اللجوء إلى القوة.

غَيْر أنَّنَا نعيش الآن في عالم تنتشر فيه وَسَائِل تخزين رقمي غَيْر محدودة، وبأسعار في متناول الجميع، إلى جانب ذلك تتوفر القدرة على الاتصال السريع عبر الإنترنت، بما يتجاوز الحدود السِيَاسِيَّة للدُّوَل، لذلك فإنَّ ربط النقاط ببعضها من

البداية إلى النِّهَايَة، وحَتّى وصولها إلى وَسَائِل الإِعْلَام في جميع أنحاء الأرض يعني شيئًا واحدًا، أن الثورة القادمة سوف تكون رقمية.

وربما تكون بدأت بالفعل..

[1] في منتصف عام ٢٠١٧ أَسِّسَت أوَّل لجنة داخل الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين، لتكون معنيَّة بوضع آلية للانضمام إلى الاتحاد، والنظر في عضوية الأعضاء الحاليين والمحتملين.

في السابق كان الانضمام قائمًا على انتقاء الصحافيين المُميزين في بلدانهم، ودعوتهم للالتحاق بالفريق الكبير، وبمرور الوقت اتسعت الدائرة، وكان من الضروري وضع آلية تنظيمية لإضافة أعضاء جدد أو استبعاد آخرين. اللجنة شُكّلت من ٩ أعضاء من قارات العالم، وتم اختياري ممثلًا عن منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

[2] هي مُجَرَّد شَركَات لها سجل تجاري وليس لديها أي أنشطة أو مكاتب ويُدِيرها موظفون وهمِيّون.

[3]

4هي عِبَارَة عَنْ دمية رُوسِيّة تَتَضمّن داخلها عِدَّة دمى أخرى بأحجام متناقِصة، بحَيْث إنَّ الأكبر تحوي الأصغر منها وهكذا.

5بحَسب سعر الصرف في عام 2017.

6 صرح بذلك قاسم عزوز محافظ البنك المركزي الليبي السابق في سبتمبر/ أيلول 2011، مؤكدًا أن نظام العقيد معمر القذافي باع نسبة تزيد على 20 في المائة من احتياطي ليبيا من الذهب تبلغ نحو 29 طنًا من الذهب قيمتها 1.7 مليار دولار، وقد بيعت بحسب زعم «عزوز» لتجار محليين؛ لسدّ حاجة النظام إلى المال؛ لتمويل الحرب ضد الثوار، ودفع رواتب الموظفين.

7لَمْ يُجب «دبيبة» عن الأسئلة التي وجّهت إليه من قبل صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» الألمانية، في حين أرسلت عائلته إلى صحيفة «الغارديان» تنفي فيه كلّ تلك الاتهامات، أمَّا محامي العَائِلَة فقد زعم أنَّهُم غَيْر مطلوبين من قبل أي هيئات قَضَائِيَّة أو مَالِيَّة أو أمنية.

8 استطاع فريق التَّحْقِيق الاطلاع على تلك الوَثَائِق، والتي اتهمت «دبيبة» باستغلال النفوذ، وإجراء تحويلات نقدية غَيْر مشروعة، مما ألحق الضرر بالميزانية العامَّة للدَوْلَة، إلى جانب أشياء أخرى.

Tremalt Limited 11
Ovals Trading S.A 12
Numcall Limited - Numtone Limited 13
Muzeit Limited 14
Arbooster Holdings Limited 15

Shelton Nominees (PTC) Limited 16

17قام بالتواصل معه الزميل رياض قبيصي من لبنان.

18لَمْ يُجب الشيخ حمد بن جاسم عن الأسئلة التي أرسلناها إليه لاستيضاح الأمر.

19 تعذر الوصول إلى بايسا للحصول على تعليق.

.FIFA's Dirty Secrets 20

21 سعر الذهب وقت النشر عام 2016 هو 1280 دولارًا للأُوقيَّة.

2

23لَمْ يستجب «زونغيون» لطلب الإدلاء بتعليق الَّذِي أرسلناه إليه، وكذلك فعلت رويز بيكاسو، فيما أقر بروجلر تايسن، من خلال محاميه، بامتلاك شَرِكَة «أوف شور»، غَيْر أنَّه قال إنَّها مُشهرة ومصَرَّحة بالكامل من قبل سُلُطَات الضَّرَائِب الإسبانية.

TEFAF Art Market Report 24

Beautiful Asset Advisors 25

26 رفض «ريبولوفليف» التعليق على ما ورد بالوَثَائِق، فيما قال ممثل عن «بوفييه» إنّ رجل الأَعْمَال السُويسْريّ استخدم شَرِكَات مُسَجَّلة في الخارج بشَكلٍ قانوني.

27 جزيرة متناهية الصغر في جنوب المحيط الهادئ.

28 لَمْ يستجب جوزيف لويس لطلب التعليق على هذا الأمر.

29 توفي عام 1917.

30 مملوك للرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

31 رفض بيتر غولاندريس من خلال محاميه أنْ يُبدي أي تعليق حول ذلك الأمر.

32 Dans le cabinet de toilette
33 Les Comédiens
34 Le Violoniste Bleu
35 Jacob Portfolio Incorporated
36 Depiction of a basket of oranges
37 العملة المحلية في آيسلندا
38 المحاربون القدامى الَّذِين استوطنوا المناطق الإسكندنافية، واعتادوا مهاجمة السواحل البريطانِيَّة والفرنسية وأماكن عِدَّة من أوروبا، قبل أنْ يستوطنوا عددًا من تلك البلدان، ويتخلوا عن سلوكهم الوحشي، وتحول بعضهم إلى الزراعة والتجارة.
39 استقال رئيس الوزراء الأيسلندي بعد يومين من نشر هذا التَّحْقِيق، بالتحديد في الخامس من إبريل 2016.
40 Wintris Inc
41 الأوليغاركِيِّا هي حكم الأقلية، وهي شكل من أشكال الحكم بحَيْثُ تكون السلطة السِيَاسِيَّة محصورة بيد فئة صغَيْرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية.
42 26 ديسمبر 1991.
43 **الكلِبتوقراطية** مصطلح يعني نظام حكم اللصوص. وهو نمط الحكم الذي يُراكم الثروة الشخصية والسلطة السياسية للمسؤولين الحكوميين والقلة الحاكمة، الذين يُكوِّنون الكلبتوقراط، وذلك على حساب الجماعة، وأحيانًا دون أن يضطروا إلى التظاهر بخدمة الشعب من أجل جني تلك الثروات. المصطلح مُركَّب من مقطعين يونانيين؛ أولهما "كِلبتو" (Κλεπτο) بمعنى لص، وثانيهما "قراط" (κρατ) بمعنى حُكم، وعادة ما يكون نظام الحكم في تلك الحكومات في الأصل ديكتاتوريًا أو استبداديًا.
44 تَمَّ تأجيل المشروع بسبب أزمة «القرم» في أوكرانيا، ولَمْ يستجب «آل روتنبرغ» لطلب التعليق حول هذا الأمر.

45 رفض البنك التعليق على هذه المسألة.
46 لَمْ يستجب بنك رُوسِيا لطلب التعليق.
47وفقا لبَيَانَات «مُوسَاك فُونْسِيكَا».
48رفضت شبكة «رولدغين» التعليق على ذلك.
49شَرِكَة «إنترناشونال ميديا أوفر سيز».
50لَمْ يرد «رولدغين» على طلب «زود دويتشي تسايتونغ» للتعليق على هذه المسألة.
51 تسهيلات مَالِيَّة تُمنح لعمل ما عن طريق بنك أو مؤسسة مصرفية. ويمكن لخط الائتمان أنْ يأخذ أشكالًا متعددة مثل ائتمان نقدي، سحب على المكشوف، أو قرض عند الطلب.
52«شَرِكَة ساندلوود».
53شخص يجمع بَيْن النفوذ والمال
؛
55 إحدى الشَّرِكَات الوَرقِيَّة المملوكة لـ«رولدغين».
56 Delco Networks
57 لَمْ يجب «رولدغين» على أسئلتنا فيما يتعلق بالمعاملات المزعومة مع شَرِكَة «ديلكو نيتووركس».
58 لا يحب «ديمتري ريبولوفليف» التعامل مع الإعْلَام ورفض التعليق على هذا التقرير حين طُلب منه ذلك.
59 **الجيوسياسية** Geopolitics: مصطلح صاغه لأول مرة العالم السويدي «كجلين» للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة، بعد ذلك اتخذ معاني مختلفة، وهو يشير تقليديًا إلى الروابط والعلاقات السببية بين السلطة السياسية والحيز الجغرافي، في شروط محددة. وغالبًا ما يُنظر له على أنه مجموعة من معايير الفكر الاستراتيجي والصفات المحددة على أساس الأهمية النسبية للقوة البرية والقوة البحرية في تاريخ العالم.
60 مشروع مكافحة الجريمة المُنَظَّمة والفساد (OCCRP)، وهو عِبَارَة عَنْ شبكة (غَيْر ربحية) من المحققين الصَّحفِيِّين تركز عملها على أُورُوبَّا الشَّرْقية وآسيا الوسطى.

61 ذات مَسْؤُولية محدودة.

↩